

اتجاهات الجدل حول تجديد
الخطاب الديني
في مصر

دكتور علي ليلة
استاذ النظرية الاجتماعية
بجامعة عين شمس

٢٠٠٦

المحتويات

مقدمه

أولاً: الإجراءات المنهجية للبحث

ثانياً: الجدل حول معني تجديد الخطاب الديني

ثالثاً: ظروف تجديد الخطاب الديني.

رابعاً: تجديد الخطاب الديني، شروطه ومنهجه

خامساً: تجديد الخطاب الديني في سياقه الاجتماعي

سادساً: الفاعل المنوط به بتجديد الخطاب الديني

سابعاً: خصائص الخطاب الديني مجدداً

مقدمه

المؤكد إن ثمة جدل واسع علي الساحة المصرية والعربية الإسلامية والعالمية حول تجديد الخطاب الديني وبخاصة الخطاب الإسلامي. ويكشف تأمل هذا الجدل في الزمن المعاصر عن بروز مجموعة من العوامل التي فرضت مضامينه التي بلغت حد التناقض - عبر الخلاف - الذي ينفي بعضه البعض الآخر. حقيقة إن الجدل حول تجديد الخطاب الديني والإسلامي قد وقع مرات عديدة عبر تاريخنا الديني ، وربما أنتج خطابا مجددا مرات عديدة كذلك ، غير انه في هذه المرة يقع في ظل ظروف جديدة . من زاوية ندركها باعتبارها غير مواتية للأمة وندركها من زاوية أخرى باعتبارها مواتية، والشئ ونقيضه هو الذي فجر ظاهرة الجدل حول تجديد الخطاب الديني وأبدع طابعها الكلي .

فقد تفجر الجدل حول تجديد الخطاب الديني في نهاية عصر شهد صراع أيديولوجيات علمانية كبري . فخلال الربع الأخير من القرن العشرين بدأت الأيديولوجية الاشتراكية في السقوط الذي اكتملت مراحلة مع بداية التسعينيات حينما انهار الاتحاد السوفيتي. وتآكلت الايديولوجيا الاشتراكية وإنصرفت في المقابل الايديولوجيا الليبرالية التي شكلت المنظومة القيمية للنظام الرأسمالي. وإذا كان العالم قد توقع انتهاء عصر الصراع الأيديولوجي، في إغقاب انتهاء عصر الصراع المسلح في الحرب العالمية الثانية، وتوابعه المحددة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وهي التوابع التي تحملت عبئ استمرارها الحركات المناضلة من أجل الاستقلال والتحرير في مجتمعات العالم الثالث غير أن الصراع ظهر علي غير المتوقع من جديد بين الكتلتين المتحالفتين أثناء الحرب العالمية الثانية واستمر حتى انهيار الاتحاد السوفيتي

مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين. وقد تتبأ دانييل بل من خلال مؤلفه نهاية الايدولوجيا هذه اللحظة التاريخية مبكراً ، أي حتي قبل وقوعها متجسدة علي ساحة النظام العالمي .ولا يمكن إرجاع سقوط الكتلة الاشتراكية لقوة او فاعلية الكتلة الليبرالية، بل لبذور فناء هي التي قضت بنية الأولي، منها ان المجتمع الاشتراكي لم يقدم إشباعا حقيقيا وكاملا لحاجات الإنسان السوفيتي في واقعه المادي، ومنها كذلك أن المجتمع الاشتراكي لم يحقق نجاحا يذكر في بناء الإنسان الاشتراكي الذي يعمل وفق قيم اشتراكية.

وفي زهوة الانتصار أدركت القوة الليبرالية انها لم تكن وحدها صاحبة الفضل في هذا الانتصار الإيديولوجي، بل يرجع بعض هذا الفضل لعيوب في تطبيق النص الاشتراكي ذاته، إضافة لوجود منظومات قيمية أعاقمت امتداد الايدولوجيا الاشتراكية علي الصعيد العالمي ، وأبرزها منظومة القيم الإسلامية فقد ظلت تركيا الإسلامية - برغم الأتاتوركية - عائقا أمام تدفق القيم الاشتراكية علي خرائط أوسع في هذا العالم ، وبقيت الجمهوريات الإسلامية السوفيتية تعمل وفقا لمنظوماتها القيمية الإسلامية الكامنة ، برغم ان حياتها اليومية منظمة علي المستوي الظاهري او الرسمي وفق منظومة قيم الايدولوجيا الاشتراكية . وتبنت غالبية الأنظمة السياسية في العالم العربي والإسلامي الايدولوجيا الاشتراكية، غير ان منظومتها القيمية المسيرة للحياة اليومية ظلت مستنده الي قاعدة القيم الإسلامية. بالاضافة إلي ذلك فقد لعبت الحرب الأفغانية دورا أساسيا في إنهاك الاتحاد السوفيتي، حيث لعب التيار الإسلامي دورا بارزا في هذا الصراع مدعوما حينئذ بسلاح الولايات المتحدة الأمريكية.

غير إن زهو الانتصار الإيديولوجي الليبرالي لم يستمر كثيرا فقد أدركت القوة المنتصرة وهي تسعى لإعادة صياغة هذا العالم وفق إيديولوجيتها الليبرالية إن الأرض ليست ممهدة تماما لعولمة هذا العالم وفق إيديولوجيتها ونوعية حياتها . وذلك يرجع إلي أن العالم المحيط بها ممتلئ بمنظومات قيمية متنوعة غير أن أخطرها المنظومة القيمية الإسلامية التي تؤكد علي النقاء والتطهر والقيم المعنوية التي تيسر خلاص الإنسان ليلقي جزاءه المنتظر في الحياة الآخرة ، وفي ذات الوقت فهي قيم ومبادئ تدفع الإنسان إلي العمل والتأكيد علي الحق والعدل والمساواة بين البشر، وفوق ذلك هي قيم ترفض الظلم والطاغوت ، ولو كان ذلك بالقوة متي إستندفت فاعلية الوسائل الاخري دفاعا عن العقيدة أو الأرض . هي إذن عقيدة تجعل المسلمين سادة الدنيا والآخرة علي السواء. وتأملت القوي الغربية الأمر فوجدت ان قوي الإسلام التي حققت الاستقلال في مجتمعات عديدة، هي التي تسعى ألان بحميه لصون هذا الاستقلال، بل ومحاولة دفع مجتمعاتها علي طريق التطور والتحديث من خارج المرجعية الغربية، ولا حتي ملهمة بالتجربة التركية وتفجرت لديها هواجس الخوف من هذا العدو المنتظر. فقد تفجرت الثورة في إيران واستعادت من خلال الثورة وجهها الإسلامي، وهي تسعى لان تكون قوة إقليمية يحسب حسابها وأن تكون قوة نزية كذلك. وقد فجرت باكستان قوتها الثورية، وأطلق الغرب عليها "قنبلة إسلامية" وكان الغرب العلماني هو الذي نعتها بذلك. وبدأت الأرض علي الساحة الإسلامية كأنما هي رمال متحركة وغير ثابتة، فالإسلاميون يطالبون بالتغيير ملهمين بالتجربة الإيرانية رافضين التجربة التركية. وظهرت الحركات الجهادية في مصر والجزائر وتونس والمغرب واليمن ، والشام ، وحتى الجزيرة العربية التي أول الإسلام فيها قديما

باعتباره قوة محافظة ، وقامت الحرب الأفغانية الداخلية في محاولة لاستخلاص أفغانستان من السيطرة الأمريكية بعد إن استخلصتها سابقا من السيطرة السوفيتية . حقيقة انها - أي التجربة الأفغانية - قد انحرفت بالمجتمع الي فهم إسلامي جامد ومحافظ وغريب علي روح الإسلام، إلا أنها كانت كافية لدق الأجراس التي تنبه الي الخطر الجديد . في هذه المرحلة عقدت المؤتمرات العديدة في كل مكان وفي غالبية العواصم الغربية، جميعها تسعى الي فهم الإسلام والحركة الإسلامية المرتبطة به . ووصل المؤتمرون جميعا خاصة ذوي الانتماءات الغربية الذين يتحركون علي مرجعية مصالحهم، الي قناعة ان الإسلام هو الخطر القادم. وانه اذا كان الخطر الأحمر قد زال بانهياف الاتحاد السوفيتي ، فان الخطر الإسلامي الأخضر ما زال قائما ويستجمع قوته، ومن الضروري ان نكون مؤهلين لمواجهته .

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر التي اتهم فيها إسلاميون عرب لتجسد هواجس الخوف وتفرض حتمية المواجهة بين القوي الغربية الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة باعتبارها القوة المتربعة علي قمة القوة في العالم من ناحية والتي تسعى إلي فرض العولمة من ناحية ثانية وبين الإسلام السياسي او الجهادي الذي يفترض ان يجسد إحدى القوي المواجهة للعولمة ان لم يكن القوة الفائزة لهذه المواجهة. علي هذا النحو أصبحت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الحجر الذي سوف تضرب به قوي العولمة أكثر من عصفور واحد. أولها ملاحقة الجماعات الجهادية، والتي تعنت "بالإرهابية" لتطوير رأي عام عالمي مضاد لها، لتبرير شن الحرب عليها وذلك باعتبارها الجماعات التي تسعى الي تحويل الإسلام إلي إسلام حركي ينشر وربما يفرض علي الصعيد العالمي في الحد الاقصى، او الدفاع عن معانيه ضد غزو الثقافة الغربية وقيمه في الحد

الادني . ونتيجة لتفكير وجهود علمية عديدة وصل الغرب إلي قناعة أنه لإجتثاث جذور هذه الجماعات، فإنه من الضروري القضاء علي التربة المولدة للرفض أو الجهاد في المجتمعات الإسلامية، ولتحقيق ذلك لا بد من تعديل العقل الإسلامي. هذا التعديل أخذ صفة التوصية أو المشورة بالإصلاح الذي يتلفح أحيانا بعباءة التجديد بهدف فرض تراجع الإسلام إلي مجرد قيم ومعتقدات تنظم علاقة الإنسان بخالقة ونزع طابعه السياسي ان لم يكن تقليص كل فاعليته في مجال المعاملات ، أو بالأصح فصل الدين عن الدولة ، حتى تشق المجتمعات السلامية ذات الطريق الذي قطعه التطور الديني الغربي حيث ورثت منظومة القيم العلمانية مكانة منظومة القيم المسيحية - غير مدركين أن الأمر فيما يتعلق بالإسلام يختلف - بحيث ينتهي التطور للإسلام في النهاية إلي فصل الدين عن الدولة من ناحية ، ومن ثم استبعاد الحياة المدنية عن إن ينظمها الدين من ناحية ثانية . وتبلورت هذه السياسات جميعها تحت شعار العلمانية ، ليس بالمعني الإسلامي ولكن بالمعني الغربي . والثاني إخضاع النظم السياسية للمجتمعات التي قيل إنها مولدة للإرهاب، وهو الإخضاع الذي سوف يساعد من ناحية علي تيسير مهمة الولايات المتحدة وإسرائيل في تحقيق أهدافها ولتحقيق ذلك يصبح من الضروري مطالبتها ببعض الاصطلاحات الاقتصادية والسياسية كوسيلة للضغط علي هذه الأنظمة الضعيفة من ناحية، ونزع طابعها القهري المولد في جانب منه لجماعات الإرهاب والتطرف التي تخرج من بين الجماهير التي تتسع مساحة تهميشها من ناحية ثانية . علي هذا النحو أصبحت المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي غطاء للإصلاح الديني كما رآه الغرب. وفي مواجهة نظم خاضعة ومستكينة يصبح من السهل إعادة صياغة نظامها التعليمية، وإعادة تشكيل دينها وعقلها الإسلامي ليصبح ديناً

مستأنسا وعقلا غربيا لا يأبه كثيرا بحراسة أمته ولا في التفكير في مصالحها، وغير قادر علي استنفار البشر حينما تنتهك حرمتهم.

وحتى تتحقق هذه العملية الموجهة لتقليم أظافر الإسلام أهدافها بنجاح كان من المنطقي ان تعمل القوي الغربية علي إثارة حالة من الفوضى تضعف بها النظم الإسلامية والعربية وترهبها، كاحتلال أفغانستان واحتلال العراق، وفرض وجود قوات أجنبية في مناطق مختلفة من الجزيرة العربية، وإثارة فوضي الأقليات في لبنان، ومحاولة إثارة الوقيعة في مصر ، والسعي لتقطيع أواصر السودان من الجنوب ومن الغرب ، والعمل علي إثارة صراع ديني طائفي عرقي في العراق بحيث تساعد كل هذه الأحداث علي إضعاف بنية المجتمع العربي الإسلامي . إضافة إلي غض الطرف عن الممارسات الإسرائيلية في فلسطين بحيث تتخلق حالة من العجز وعدم الفاعلية علي الصعيد العربي والاسلامى، حتي تصبح هذه الكتلة غير قادرة علي مواجهة ما يتم فرضه عليها من الخارج. وبحيث يصبح هم غالبية الأنظمة السياسية في المجتمعات العربية الإسلامية مجرد ان تبقي حيه سلمة غير مقسمه بعيدة عن السيطرة الخارجية المباشرة وأن تظل زعاماتها جالسة علي سدة الكراسي، ولتطلق في مقابل ذلك يد القوي الغربية تعبت بكل ما تشاء ، ابتداء من تعديل نظام التعليم ومرورا بتقنين غربي للأحوال الشخصية، وانتهاء بالتطاول علي الإسلام ذاته كقاعدة للثقافة والمجتمع .

بالاضافه الي ذلك فقد لعبت الظروف المتردية داخل المجتمعات الإسلامية دورا بارزا في المطالبه بالتجديد . فمعدلات التنمية أصبحت محدودة، والتعديل الهيكلي أصبحت تنتابه مشاكل ومظاهر سلبية عديدة . فقد ارتفع عدد السكان تحت خط الفقر الي ٥٠% تقريبا ، وارتفعت معدلات البطالة

حتى طالت كل بيت في غالبيه المجتمعات العربية الإسلامية ، وتردت نظم التعليم كذلك بحيث أصبحت نظما عبئا غير قادرة علي تحديث مجتمعاتها ، الأمر الذي أدى في النهاية الي تردي نوعية الحياة ذاتها . وظهرت تساؤلات استنفرت إجابات متناقضة ومستقطبة تعبر عن مواقف عديدة . حيث يري الموقف الأول أن المرجعية الإسلامية تحتوي علي نصوص صادقة ومطلقة ، وأن هذه النصوص تضم القرآن والسنة وفقة الأئمة . وأن تجديد خطاب هذه المرجعية ينبغي أن يعيد قراءة نصوصها ليستكشف معاني جديدة كامنة بها تنطبق علي الواقع المتغير . ولدي هذه الأمة كتابين الأول القرآن الذي يتضمن النصوص، والثاني الكون باعتباره وكلاهما صادر عن الله ومن خلقه. ومن ثم فكل تغير في الواقع هو قائم في النص، وعلي المجدد أن يستكشف المعاني التي تقدم فهما لمتغيرات الواقع الجديدة والمتجددة . إلي جانب ذلك يذهب الموقف الثاني الي ان حالة التردي التي وصلنا إليها ترجع لأننا تخلينا عن تراثنا وسعيننا الي تحديث مجتمعاتنا وفق أيديولوجيات غريبة علينا . وقد آن الأوان لأن نعمل علي تحديث مجتمعاتنا تحت رايات تراثنا وديننا ، بعض هذا الفريق أدرك انه لكي يلعب الدين هذا الدور في قيادة التطور الاجتماعي فإنه من الضروري ان نعمل علي تجديد روحه وبعث الحيوية فيه حتي يكون قادرا علي التعامل بروح إنسانية مع قضايا محورية معاصرة . يساعدهم في ذلك ان الإسلام صالح لكل زمان ومكان وأنه صنع أمجادا وأسس حضارة عظيمة حينما ألهمت قيمة ومبادئه عقول البشر، وان الأمر متروك للعقل المسلم الذي عليه ان يبدع في تأكيد الملاءمة بين التراث الديني والمجتمع.

مقابل ذلك يري موقف ثالث انه لم يعد هناك وقت أمام التردّي الذي وصلنا إليه في مقابل التفوق الذي حققه الغرب ، لكي نضيع مزيداً من الوقت في تجديد ديننا وإبداع التحديث من داخله ، ومن ثم فلم يعد أمامنا سوي التخلي عن أسماطنا البالية والقديمة ، لنقفز مباشرة في البحر الغربي حتي يمكن ان نحقق الشروط او الظروف الملائمة لتحديث وتقدم مجتمعاتنا، وحتى يتحقق ذلك انفعّل مثلما فعل الغرب ، أن نفصل الدين عن الدولة ، وليراجع الدين الي حدود الضمير الفردي ، ونأخذ بالعلمانية التي ينبغي ان تشكل منظومتها القيمية قاعدة للمواطنة . لم يعد هناك وقت حتي لكي نجدد ونطور، بل علينا ان نأخذ مباشرة بأسباب التقدم الغربي . ومن هؤلاء فريق لم يتطرق كثيراً ورأي ان الإسلام ذو قيم إنسانية عامة وان منجزات الغرب الصحيحة لا بد ان تتسق مع مضامين السلام، لان الإسلام بعث للإنسانية جميعها ولم يكن قصده العرب وحدهم . ثم ان الحضارة الغربية بها كثير من العناصر التي أخذتها عن الحضارة السّلامية سابقا ، فكأننا نسترد بعض بضاعتنا او نحصل علي نصيبنا من التطور الإنساني والحضاري المعاصر . وقد كان هذا الفريق معدا ومستعدا لتبني مثل هذا الموقف بطبيعته، قادر دائما علي التكيف مع الظروف المتغيرة، ففي زمان الجدل حول الاصالّة والمعاصرة، أصبحوا هم فرسان المعاصرة وكان أغلبهم ماركسيين، وحينما سقطت الإيديولوجيات الاشتراكية وجدوا القارب العلماني الذي أصبح ليبراليا فقط هو القارب الملائم للإبحار ضد التيار الإسلامي فقفزوا فيه ليستمر لهم وجود . ومن المدهش في الأمر إن هذه الشريحة كانت التي تهاجم الرأسمالية المستغلة في الزمن الاشتراكي فإذا بها

تركب الآن قواربها لتهاجم من علي متنها الإسلام * . لقد تحول غالبية الذين طالبوا بالمعاصرة قديما الي الانضواء تحت شعار العلمانية، ومن ثم المطالبة بتتحيية الإسلام عن ان يكون مرجعية لنوعية حياتنا، متذرعة تارة بقضايا التحديث علي الطريقة الغربية، وتارة أخرى بقضايا اجتماعية متنوعة نقلتها عن الأجندة الغربية ، وتارة ثالثة بقضية أهمية فصل الدين عن الدولة مثلما حدث تاريخيا في الغرب . علي هذا النحو أصبحت العلاقة بين الدين والمجتمع علاقة موضع جدل ، وقد كان ذلك في حد ذاته إنجازا تحقق لرافضي ارتباط الإسلام بالمجتمع . وقد حاولت في هذه الدراسة التعرف علي الأبعاد الأساسية للجدل الدائر حول تجديد الخطاب الديني أضافة إلي محاولة التعرف علي وجهة نظر القوي الاجتماعية المختلفة وطبيعة المواقف التي تبنتها وهو ما نعرض له من خلال الصفحات التالية

* من المدهش إن غالبية المؤتمرات التي عقدها هذا الفريق عقدت في الغالب في عواصم غربية كمؤتمر "إعلان باريس" وشارك فيها أجانب، وكان أغلب المشاركين فيها ماركسيين سابقين. هذا إلي جانب ان اغلبهم ممن ليست لهم قراءات حقيقية في الفكر الإسلامي. ومن المدهش أيضا إن موقفهم المعلنة والمضادة للدين معروفة عموما ، ومن ثم يمكن اعتبار محاولاتهم هذه نوعا من العبث بالدين . بالإضافة الي ذلك فإننا اذا تأملنا السلوك الفكري لهذه الجماعة فسوف نجد دو طبيعة انتهازية، ففي المرحلة الاشتراكية التي مرت بها بعض المجتمعات الإسلامية ومنها مصر ، كانوا هم الفرسان الذين يرفعون لواء الأيدولوجيا الاشتراكية ، والأقلام التي أبدعت في شرح مزايا الماركسية . وحينما اكتسحت الأيدولوجيا الليبرالية العالم الآن وفرضت قيمها عليه ، وبدأت في عداء مع الإسلام رفعوا لواءات الليبرالية العلمانية والحريية والديموقراطية وحقوق الإنسان الفرد، بعضهم تعلم في الغرب ، والبعض الآخر معروف بعدائه للدين والإسلام والبعض الثالث معروف بمحدودية قدراته ، المدهش أنهم تحولوا في المرحلة الأخيرة الي فقهاء يسعون بفقههم الي إعادة صياغة الإسلام حسبما يري السيد "الغربي وبخاصة الأمريكي القوي" .

أولاً: الإجراءات المنهجية للبحث.

ونظراً لأن قضية تجديد الخطاب الديني من القضايا التي أصبحت موضع جدل وحوار من قبل مختلف الأطراف، فقد كان من الطبيعي أن نقود التحليل منهجياً علي ثلاث مستويات، في إطار المستوي الأول تسعى إلي التعرف علي الأطراف المختلفة التي طورت موقفا بشأن تجديد الخطاب الديني، وفي إطار المستوي الثاني حاولنا التعرف علي زاوية النظرة إلي عملية تجديد الخطاب تلك التي تبناها كل موقف من المواقف . وعلي المستوي الثالث حاولنا التعرف علي الحجج أو البرهنة التي قدمها المنتمين إلي كل موقف من هذه المواقف لتبرير وجهة نظرهم في تجديد الخطاب الديني، ومحاولة تحديد جوانب الاتفاق والاختلاف بين هذه المواقف والمرجعيات التي ضببطت أداء مواقف مختلف الأطراف المشاركة في الجدل وكذلك المنطق الذي وجه هذه الممارسات التحليلية وسوف نعرض بإيجاز للإجراءات المنهجية علي النحو التالي:

١ - منطق المتصل لفهم ظاهرة الجدل حول تجديد الخطاب الديني: علي هذا النحو تحددت قضية البحث كما أشرت برصد طبيعة الجدل حول تجديد الخطاب الديني ومواقف مختلف الأطراف في إطاره . بداية ندرك ان قضية الجدل هي قضية كلية بالأساس اكتسبت كليتها من شمولها. هذا الشمول تاريخي بدايته تتمثل في دعوة القرآن الكريم إلي التغير الذي يتضمن التجديد حيث قوله تعالى " ان الله لا يغير ما بقوم حتي يغيروا ما بأنفسهم.. " وقول الرسول الكريم " صلي الله عليه وسلم " " إن الله يبعث لهذه الأمة امة الإسلام علي راس كل مئة عام من يجدد لها أمر دينها " بمعني ان الله سبحانه وتعالى يجعل احد أفذاذ المفكرين المسلمين ممن أوتوا العلم والفضل وإمعان التفكير المستقيم ، ليقوم

بتجديد التفكير في هذا الدين بصورة لا تخالف ما جاء في الكتاب والسنة ، وفي الوقت نفسه تتلائم مع روح العصر الذي يوجد فيه المفكر" (١) . وتتمثل أول بدايات التجديد في إيقاف الخليفة الرشيد عمر بن الخطاب العمل بأحد الحدود حينما استدعت ذلك ظروف الفقر ووطأتها علي البشر . واستمرت محاولات التجديد في اتجاهات عديدة تجسدت في ظهور المذاهب الأربعة، واستمر التجديد حتى العصور الحديثة، حيث بذل رواد عظماء جهودهم في هذا الاتجاه، نذكر منهم الشيخ جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، والشيخ ورشيد رضا والشيخ حسن العطار والشيخ الدكتور يوسف القرضاوي والمستشار طارق البشري والدكتور محمد عمارة والدكتور احمد كمال ابو المجد والمفكر الإسلامي الأستاذ فهمي هويدي . وقد كان لهذا التجديد له إبعاده الجغرافية كذلك، فالمطالبون بالتجديد منتشرون علي خريطة العالم ابتداء من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وحتى الجماعات الخارجة علي تراثها في غالبية المجتمعات الإسلامية، مروراً بالمتقنين ذوي التوجهات الإسلامية علي تنوعهم واختلافهم . وهو ما يعني أننا أمام حقيقة او قضية كلية اتخذت الإطراف المختلفة موقف متباينة وجزئية بشأنها ، ونقصد بالمواقف الجزئية ان نظرتها الي قضية التجديد كانت من زاوية محدودة الي حد كبير ، ومن ثم فقد اختلفت وجهات النظر هذه عن بعضها البعض لتصل الي حد التناقض أحيانا .

ومن ناحية ثانية نجد ان حقيقة التجديد ذات طبيعة دينامية متغيرة، فمطلب التجديد دائم وقائم علي بعدي التاريخ والجغرافيا كذلك. والمجددون الإسلاميون طيلة التاريخ قائمون يجددون في كل عصر، ويتصدون بالتجديد عن طريق تطوير التصورات والأحكام لقضايا مستجدة دائما فرضها الواقع المتغير عليهم، ويتصدون أيضا للهجوم علي الإسلام من الخارج او من داخل ارض أمة كما

كان قائما بصورة دائمة، وان تغيرت القضايا التي يدور حولها الخلاف او الجدل . بل اننا نجد ان بعض المتجادلين قد غيروا كثيرا من مواقفهم ، فثمة ماركسيين أصبحوا إسلاميين ، وثمة متشددين أصبحوا معتدلين . المرجعية ظلت كما هي ثابتة والمواقف هي التي تغيرت في مواجهة هذه المرجعية ، ونحن اذا نظرنا الي هذا الأمر بنظرة طائر فسوف نجد ان الجدل بشأن قضية التجديد ظل ديناميا ومتحركا دائما ، غير ثابت لا في القضايا المرحلية المثارة، ولا فيما يتصل بالمواقف المختلفة التي تبنتها الأطراف المختلفة ، ولا في منهج او منطق التجديد ذاته .

لذلك وجدنا ان فكرة المتصل Continuum هي المنطق العلمي الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الجدل الدائر حول تجديد الخطاب الديني . والمتصل بطبيعته خط او استمرار يبدأ وينتهي بين نقطتين أحدهما نقطة البداية والآخرى نقطة نهاية . علي النقطتين الطرفيتين توجد أقصى المواقف تطرفا ، وبينها تتدرج مواقف الأطراف المختلفة المشاركة في الجدل او الحوار ، وكل موقف يحتوي علي قدر او مكون من كلا الطرفين ، وعلي قدر العناصر المشكلة لموقف كل مشارك في الجدل نجدة يقترب من هذه النهاية الطرفية لو تلك . ويختلف الإدراك علي أساس المتصل عن الإدراك المستقطب في ان الإدراك الأخير أكثر سكونية في طبيعته واقل واقعية في منطقة ، لأنه يبرز الواقع متناقضا ومنقسما علي ذاته دائما ، بينما الإدراك الأول متدرج يعكس طبيعة التفاعلات الواقعية التي قد تكون متناقضة أحيانا الا أنها متكاملة دائما وفي النهاية . ولا يمكن أن نقول مع البعض بان فكرة المتصل قد تجاوزها التطور الفكري ، الذي أصبح يؤكد الآن علي التفكيك وعدم الانتظام . قد يحدث التفكيك أحيانا ، ومن ثم تتبعثر الوحدات ظاهريا ، بيد اننا ندرك ذلك

باعتباره حالة عابرة ومؤقتة في بعض مجالات التفاعل الاجتماعي ، غير انها لا يمكن أن تصبح الحالة الدائمة والشاملة لكل مجالات التفاعل . كما أننا نؤكد إننا اذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن ثمة وحدة قائمة او في طور النمو والاكتمال قائمة وكامنة وراء هذا التفكير او التبصر القائم .

واذا كان هذا البحث يستهدف إدراك طبيعة الجدل حول تجديد الفكر الديني علي أساس " المتصل " ، فقد كان من المنطقي أن يكون تحديدنا لمواقف الإطراف المختلفة المشاركة في الجدل علي أساس بعدي التناقض والتدرج . التناقض يبرز حينما نجد أن بعض الحالات التي قابلناها تقف موقفا متناقضا من بعضها البعض أو حينما نحاول تحليل الأفكار التي تعبر عن وجهة نظر الإطراف المختلفة. أما التدرج فيتمثل في انه بغض النظر عن هذه المواقف المتطرفة، فان هناك مواقف عديدة تصطف علي الخط الذي يصل بين الموقفين الطرفيين المتناقضين استنادا إلي الأفكار النظرية التي تعبر عن هذه المواقف، بحيث يتشكل هذا المتصل علي النحو التالي :

ديني يرى النص (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) علماني يري النص مقدسا لا مساس به > _____ < خاضع للتجديد

٢ - مصادر المادة الخاصة بالجدل حول تجديد الخطاب الديني: إذا كانت فكرة المتصل هي التي حكمت اختيار الحالات التي قمنا بمقابلتها ، فإننا قمنا أيضا بتحليل الأفكار والبيانات التي تم جمعها وفقا لمنطق هذا " المتصل " كذلك . في هذا الإطار فإننا نري من الضروري الإشارة لأربعة حقائق تتصل بمصادر

جمع البيانات. حيث تتمثل الحقيقة الأولى، في أننا لم نراع فكرة المتصل في عملية جمع التراث النظري المتعلق بالجدل حول تجديد الخطاب الديني ، بحيث اتاحت الفرصة لظهور كل الأفكار. في هذا الاطار أثرنا الاعتماد بالاساس علي المقالات الحديثة المنشورة علي شبكة المعلومات أو في بعض المجالات حول تجديد الخطاب الاسلامي وبخاصة المادة المنشورة في عام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٣ وهكذا تنازلياً حتي عام ٢٠٠٠ ، ذلك بالإضافة إلي المؤتمرات أو الندوات التي عقدت بشأن تجديد الخطاب الديني . وقد فضل فريق البحث هذه المادة لاعتبارين. الاعتبار الأول أن هذه المادة المنشورة في مقالات أو ألفت في مؤتمرات هي مادة حديثه طرحت كأساس للحوار أو للتعبير عن وجه نظر كاتبها فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني والاعتبار الثاني أن هذه المادة تمثل وجهة نظر الكاتب الموقفية تجاه الحدث أو الفكرة التي يناقشها وتتصل بتجديد الخطاب الديني، حيث تتميز وجهة النظر الموقفية باختلاط العناصر العقلانية بالعاطفية، كما تتميز بدرجة عالية من التلقائية . وهي تختلف عن الأفكار المسجلة في كتاب مثلاً حيث يكون الحدث قد تقادم ، ويغطي عنصر العقلانية والتدبر علي ما عداه . لهذا السبب استندت تحليلاتنا للجدل الدائر حول تجديد الخطاب الديني إلي المادة الحديثة والمقالية بالأساس . بينما تؤكد الحقيقة الثانية علي اختيارنا أعمدي لبعض الشخصيات التي لديها اهتمام بالجدل أو الحوار حول الخطاب الديني وبخاصة الإسلامي بحيث تمثل مواقف متدرجة علي المتصل . ومن ثم فإنه إذا تجميعنا لبيانات المستوي الأول

عشوائياً، فإن تحديدنا لمصادر بيانات المستوي الثاني كان عمدياً* حيث حاولنا إختيار بعض الشخصيات العامة المهمة بتجديد الخطاب الاسلامي وشاركت بالجدل في شأنه . وقد كان أمامنا اسلوبين لاختيار هذه الشخصيات العامة باعتبارها الشخصيات أو الحالات معها الحالات المتعمقة وبتمثل الأسلوب الأول في اتجاه الي تنميط النخبة الثقافية بتصنيفها إلي عدة أنماط أساسية ثم نختار من كل نمط بعض الحالات التي تعبر عنه ، مع مراعاة أن يكون عدد الحالات المختارة من كل نمط تعكس حجم عدد حالات النمط واقعياً . بيد أن هذا الأسلوب يعيبه أن الحالات المختارة تمثل مختلف مفردات النمط ، وبعض هذه المفردات قد لا يكون لديه المستوي الملائم من الاهتمام بمسألة تجديد الخطاب الديني . ثم أن هذا الاسلوب أقرب ما يكون إلي أسلوب العينات ، ويخل إلي حد ما بمقتضيات المقابلات المتعمقة لبعض الحالات . بينما يذهب الأسلوب لاختيار الشخصيات والحالات التي يمكن مقابلتها مقابلة متعمقة إلي أختيار ما يمكن أن يسمى بالحالات البارزة Saliant Cases (٢) وهي الحالات التي تكون ذات إتمام مباشر بالموضوع بأي زاوية من زواياه . ثم أنها الحالات التي تكون علي دراية واضحة بمسألة تجديد الخطاب بل وطورت

*استنادا إلي ذلك تمت مقابلة المستشار طارق البشري المفكر والكاتب الإسلامي المشهور ونائب أول رئيس مجلس الدولة سابقا ، فضيلة الأستاذ الدكتور الشيخ علي جمعة مفتي الديار الاسلامية والأستاذ بجامعة الأزهر ، الأستاذ الدكتور عبد المعطي بيومي المفكر الإسلامي المشهور ، والأستاذ بجامعة الأزهر وعضو مجلس الشعب ، المفكر والكاتب الإسلامي المعروف الأستاذ فهمي هو يدي الكاتب بمؤسسة الأهرام ، المفكر العلماني المشهور الأستاذ الدكتور صلاح قنصوة عميد كلية آداب الزقازيق ،

وأستاذ الفلسفة بأكاديمية الفنون . الأستاذ سامح فوزي كاتب صحفي بجريدة وطني ، المهندس سمير مرقص مستشار المركز القبطي للدراسات الاجتماعية .

إدراكا عميقا لذلك، ومن ثم لها موقفا بشأنه .

إستناداً إلي ذلك فضلنا الأسلوب الثاني لاختيار الشخصيات (الحالات) التي

سوف نجري معها مقابلة متعمقة . وقد قمنا باختيار هذه الشخصيات بحيث تعكس الوان الطيف الثقافية والفكرية المهمة بالخطاب الديني أو بتجديد الخطاب الديني . بحيث تمثل هذه الشخصيات المختارة تيارات أو مواقف فكرية كاملة تهتم بتجديد الخطاب الديني. نذكر منها الموقف الاسلامي المحافظ والتقليدي والذي يقف من تجديد الخطاب موقفا سلبيا . ثم الموقف الاسلامي المجدد والذي يمكن أن يدخل في منطقة ما يسمى شيوعاً بالاسلام السياسي ، ثم الموقف العلماني المعتدل أو الرشيد الذي يدرك أن بالاسلام علمانيته التي تتجاوز أحيانا العلمانية الغربية ، أو الذي يميل إلي الاستفادة من بعض منجزات العلمانية الغربية بشرط أن لا يكون ذلك علي حساب المعاني أو المرجعية الاسلامية ، ثم الموقف العلماني الكامل الذي ينادي بضرورة الأخذ بالعلمانية الغربية ولو كان ذلك علي حساب اسقاط المرجعية الاسلامية ، وأحيانا يكون ذلك هدفهم المبتغي . بالإضافة إلي ذلك عرضنا في بعض الاحيان لموقف الجماعة المسيحية من تجديد الخطاب الديني بشكل عام ، أو الاسلامي بشكل خاص ، وفي أحيان أخرى عرضنا للموقف المسيحي كمكون في بناء مجموعة المواقف السابقة .

وقد كان أسلوب المقابلة المتعمقة هو الاسلوب الامثل لجمع البيانات والتعرف علي مختلف وجات نظر الشخصيات التي قابلناها. أحيانا كانت المقابلة واحدة تمتد لعد ساعات تصل أحيانا لست ساعات ، وأحيانا كانت

المقابلة علي مرتين . وقد قام فريق البحث بصياغة دليل لجمع البيانات المختلفة من مختلف جوانب تجديد الخطاب الديني ، حتي يمكن أن توجه المقابلة بواسطة الدليل لتحقيق هدفها بجمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب الموضوع . وقد تم تسجيل هذه المقابلات وتفريغها ، وتصنيفها ، وتحليلها وكنا كتابه التقرير . في هذا الإطار فانه عند تحليلنا للبيانات المتعلقة بمختلف الأطراف ، فإننا وجدنا إلي حد كبير تطابقا بين مستويي المعطيات النظرية والميدانية التي خضعت للتحليل . وتتصل الحقيقة الثالثة في أنه برغم إن الخطاب الإسلامي ، هو موضع الاهتمام لاعتبار انه أصبح ساحة لجدل علمي وعالمي فان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم ينتمون إلي الدين الإسلامي والمسيحي علي السواء ، وان أكدت بعض الشخصيات المسيحية الذين تمت مقابلتها علي ضرورة أن ينال الاهتمام تجديد الخطاب المسيحي كذلك ، ولقد آثرنا هذا الاختيار لأن تجديد الخطاب الديني - حتي لو كان إسلامي فقط - يهم المسلمين والمسيحيين علي السواء . ومن خلال الحقيقة الرابعة ثم الاتجاه إلي استبعاد الطرف الخارجي من الجدل ، إلا بقدر ما يطرح ظروفًا تفرض ضرورة التجديد او يقدم أفكارا تؤثر علي مواقف بعض أطراف الجدل .

٣ - مواقف تجديد الخطاب الديني : في محاولة إستكشاف طبيعة المادة التي تم جمعها سواء المادة النظرية المتعلقة بتجديد الخطاب الديني ، أو المادة التي تم الحصول عليها من خلال المقابلة المتعمقة مع بعض الشخصيات العامة التي لها علاقة بتجديد الخطاب الديني أو لها اهتمام به، إتضح لنا أن المادة التي بين أيدينا تعبر عن تطوير أو تجريد لبعض وجهات النظر فيما يتعلق بمختلف القضايا المتعلقة بتجديد الخطاب الديني . بحيث نتجت لدينا مجموعة من

المتصلات المتعلقة بالقضايا المختلفة التي طرحت لتشكيل مساحة من الاهتمام . ولما كان المتصل هو خط يصل بين موقفين متطرفين أو مستقطبين علي نحو ما أشرنا ، فإن قراءة هذه المتصلات جملة أنتجت لنا أربعة مواقف ، هي أكثر المواقف بروزاً والتي قمنا بتحليل المادة الميدانية والنظرية التي توفرت لدينا وتعبر عن وجهة نظرها مع التأكيد علي ثلاث ملاحظات . الأولى أن هذه المواقف هي المواقف الأكثر بروزاً ، والأكثر تجريداً وهو ما يعني أن هناك مواقف أخرى ولكنها ليست بارزة بالدرجة الكافية، والثانية أن هذه المواقف تتفصل أو تتميز عن بعضها أحيانا فيما يتعلق ببعض القضايا وفي أحيانا أخرى نجد أن بعضا من هذه المواقف تتداخل حتي تكاد أن يشكل موقفاً واحداً فيما يتعلق ببعض القضايا الأخرى . والثالثة أننا لا نجد دائماً وجوداً لهذه المواقف الأربعة فيما يتعلق بمختلف القضايا ، بل أحيانا نختزلها إلي ثلاثه مواقف أو حتي موقفين إستناداً إلي أهمية القضية من ناحية أو لمحوريتها بالنسبة لنسق التفكير الديني من ناحية ثانية . إرتباطاً بذلك فإننا نعرض فيما يلي لأهم هذه المواقف وخصائصها العامة .

أ - الموقف الديني الملتمزم بالمرجعية الدينية : يتميز هذا الموقف بالالتزام بالمرجعية الدينية بدرجات متفاوتة ويضم هذا الموقف رجال المؤسسة الدينية سواء كانوا من أساتذة جامعة الأزهر أو من علماء الأزهر الشريف ، أو دار الإفتاء أو بعض المفكرين الإسلاميين المتنورين الذين لديهم التزام كامل بالمرجعية الدينية بخاصة وثائقها الأساسية المتمثلة في القرآن والسنة، ويضيف البعض فئة الأئمة الأربعة . يري أصحاب هذا الموقف ان الدين الاسلامي يتشكل من مقولات إنسانية مطلقة في غالبيتها ، وأن الدين قابل للتجديد إستناداً إلي الحديث النبوي الشريف للصحابه القائل " جددوا أيمانكم " ، أو حينما

أوقف سيدنا عمر حدا من حدود الاسلام في عام "الرمادة". بل أن تتنوع المذاهب الأربعة ذاته يشير إلي نوع من التجديد ، حيث أبدع كل إمام في قراءة المرجعية الإسلامية . البعض رأي أن التجديد يعني الالتزام بالنص ، أي المرجعية والعمل علي استعادتها لتفقد الواقع ، بينما رأي البعض الآخر ضرورة قراءة النص وإعمال العقل دون المساس بالمرجعية أو قبول ما لا يختلف مع المبادئ الأساسية للإسلام والمقاصد الخمسة . غالبية المنتمين لهذا الموقف يؤكدون علي قراءة القرآن والسنة باعتبارهما المكونات الرئيسية للمرجعية الإسلامية . أحيانا يذهب بعض أعضاء هذا الموقف إلي التأكيد علي القرآن والسنة ، وأحيانا يؤكد البعض الآخر علي القرآن والسنة الصحيحة وأحيانا ثالثة يؤكد البعض علي القرآن والسنة وفقه الأئمة الأربعة . يري هذا الموقف أن المرجعية الإسلامية قضايا ذات طبيعة متكشفة تتكشف نصوصها بالنظر الواقع النسبي المتباين زمانيا ومكانيا . كما يروا أن النص مخزون من المعاني، ومن ثم فكلما حدث تغير في الواقع فعلينا أن نتجه إلي النص نحاول إعادة قراءته في اطار الواقع الجديد ، فإذا بنا نكتشف معاني جديدة، أو أن النص يتكشف أمامنا لي طرح معاني جديدة تلئم الوقائع المتجددة. يرفض هذا الموقف أي مساس بالنص لأنه مقدس وإذا كان من الضروري تأمل النص من أجل استكشاف معاني جديدة فإن ذلك ينبغي أن يكون بالنظر إلي قواعد محددة، ويتطلب أيضا إمتلاك ناصية مجموعة من العلوم اللغوية والشرعية حتي يصبح التجديد محكوما بمعايير محددة . يدرك أصحاب هذا الموقف أن المرجعية الإسلامية تتضمن ما يمكن أن يسمى بالعلمانية الرشيدة أو المعتدلة . ويرون أن المرجعية الإسلامية مطلقة وأزلية وصالحة لكل زمان ومكان ، وما علينا في

مواجهة الواقع النسبي المتجدد سوي أن نلجأ إلي نصوص المرجعية لنستنبط ما يلائم الواقع الجديد .

ب - الموقف الديني المتوازن : وهو موقف يلتزم بالمرجعية الدينية وفي ذات الوقت يلتزم بإحتياجات الواقع المتجددة . يدرك هذا الواقع حقيقة أن النص مطلق، غير أنه نص متكشف في ذات الوقت ، يتضمن بداخله كل ما هو نسبي . هو نص إلهي مطلق وقادر علي توجيه تفاعل المجتمع منذ بداية الكون وحتى نهايته . يتزاج في نطاق هذا النص ما هو مطلق مع ما هو نسبي ، تزاج المتباينات أو المتناقضات ، ومن ثم فهو النص الأكثر تماسكا والأكثر وحدة. إطلاقية هذا النص تتماهي مع كليته ، وتتماهي أيضا نسبته مع جزئيه. إطلاقية هذا النص وكليته تتكشف عن جزئيته ونسبته ، فالنص كالبساط ينبسط إنبساطا ويتكشف تكشفا، ومن ثم يوازن هذا الموقف بين ما هو مطلق وما هو نسبي ولا تناقض بينهما . يضم هذا الموقف عادة المثقفين والمفكرين ذوي التوجهات الاسلامية ، لديهم بعد سياسي في تفكيرهم ، الاسلام له طبيعته المتجددة لديهم ، وإذا كان الموقف السابق أكثر التزاما بالنص ، فإن هذا الموقف هو الأكثر التزاما بالاجتهاد في اطار النص وعلي حين يرفض الموقف الأول التوجهات العلمانية يري الموقف الثاني أن بالاسلام علمانية ، غير أنها علمانية رشيدة . لا يرفض هذا الموقف كل ما هو غربي، ولكنه يري أن في الحضارة الغربية بعض المفاهيم والقضايا كتلك المتعلقة بالديموقراطية وحقوق الانسان التي يمكن إسترشاد بهما للبحث عن نظائرها في الاسلام ، أو الاستفادة منها ونقلها شريطة أن لا تتعارض مع المرجعية الاسلامية ولا مع نص . وفيما يتعلق بالقرآن والسنة وفقه الأئمة الأربعة بإعتبارهما عناصر المرجعية الاسلامية، يختلف المنتمين لهذا الموقف بشأنها. بعضهم يؤكد علي

العناصر الثلاثة باعتبارها عناصر جوهرية تشكل بناء المرجعية. إلي جانب ذلك هناك بعض أعضاء هذا الموقف التي تقصر هذه المرجعية الإسلامية علي القرآن والسنة ، إضافة إلي بعض أعضاء هذا الموقف الذين يقصرون هذه المرجعية الإسلامية علي القرآن والسنة الصحيحة ، ومجموعة رابعة تكتفي بالتأكيد علي أن القرآن يشكل أساس المرجعية وجوهرها، وهو في ذلك يقترب كثيراً من عناصر الموقف العلماني .

ج - الموقف العلماني. يسعى هذا الموقف جاهدا إلي دفع المجتمع الإسلامي علي طريق التحديث الغربي، ويرى هذا الموقف ضرورة أن نعمل علي تجديد الإسلام حسبما يقولون "بلا ضفاف". بالنسبة لهم كل شئ قابل للجدل بما في ذلك النص ذاته، فالنص بخاصة النص الشرعي تاريخي بطبيعته ، كان نتاج ثقافة وقد أنتج بدورة ثقافة نعيش في إطارها . يؤكد بعض أصحاب هذا الموقف علي ضرورة التحرر من المرجعية الإسلامية، خاصة أن الإسلام أصبح يعزلنا عن العالم الذي نعيش فيه، أولا بسبب التطرف والإرهاب الذي تفجر استنادا إلي قضايا وشوه صورتنا أمام العالم . وثانيا لعجزة عن التفاعل مع قضايا كثيرة معاصرة كقضايا المرأة والديموقراطية والأقليات، وثالثا لأن الاسلام كان دائما مطية النظم السياسية الظالمة في قهرها لشعوبها . وقد لعب الفقهاء التقليديون دوراً محوريا في ترسيخ التسلط والقهر، ونحن الآن في عصر يؤكد علي الديموقراطية ولا يحتمل ظلما أو إستعبادا. ومن ثم يري المنتمون إلي هذا الموقف أن العلمانية هي أفضل الاليات لتحديث مجتمعاتنا، وهو ما يعني دفع المجتمع الاسلامي لتبني العلمانية الغربية التي تعني فصل الدين عن الدولة وتراجع الدين إلي حدود الضمير الفردي والتأكيد علي العلم باعتبارها الذي يتولي قيادة التفاعل الاجتماعي ومن ثم فتجديد الخطاب الديني

عند هذا الفريق يعني أن يستبدل الدين بالعلمانية، وأن يهبط النص الديني المقدس من فوقيته أو عليائه للتعامل معه تحليليا وبنفس أدوات تحليل النص الإنساني يضم هذا الفريق خليطا من البشر منهم قدامي الماركسيين، الذين إستبدلوا العلمانية بالماركسية في أعقاب أنهيار الاتحاد السوفيتي. أو بعد أن إستنفدت النظرية الماركسية مقولاتها وعجزت عن مسايرة الواقع المتغير الذي تجاوزها. بعض أعضاء هذا الموقف تعلموا في الغرب، وأعاد الغرب إنتاجهم أو صياغتهم فكريا وأيديولوجيا، وعادوا ليبشروا بأفكاره وعلمايته . يرون أن التحديث الغربي هو الطريق الأمثل لتحديث مجتمعاتهم، دون أن يحاولوا تحديثها من داخل تراثهم. يضم هذا الموقف فريقا من المثقفين الهواه أو مثقفي المودة، فإذا كانت الموضة ماركسية كانوا هم أيضا ماركسيين، وإذا حلت الليبرالية محلها كانوا هم المدافعين الغيورين عن الليبرالية ، فإذا أصبحت الموضة في هذه الأيام هي الهجوم علي الاسلام، فليس هناك ما يمنع أن نسير في الركب. هم علي أستعداد للقيام بأي ممارسة كنوع من الأنتمائية الثقافية . يخلع هذا الفريق عن النص قدسيته، ويرى أن هذا النص بحد ذاته ليس سوي نص تاريخي، وأننا ينبغي أن نكيّفه بحسب واقعنا، أو لنندعه جانبا وليشق واقعنا طريقة منفصلا عنه. يذهب أصحاب هذا الموقف أحيانا إلي التشكيك في المرجعية ذاتها، بل ويسعون دائما للعبث ببناء المرجعية كالمطالبة بإستبعاد آيات الجهاد من القرآن لأنها عزلتنا عن العالم. أو القول بتاريخية بعض نصوص القرآن ، وأزلية أو القول بإمكانية إعادة ترتيب سور القرآن بصورة تختلف عن الصورة التي هي عليها الان ، كذلك القول بأهمية القراءة الذاتية للنص القرآني وتأويله بلا قيود أو ضفاف .

د - الموقف المسيحي : تم فصل هذا الموقف وتمييزه علي سبيل التجريد فقط ذلك أن واقع الأمر يشهد علي توزيع مثقفي الجماعة المسيحية علي المواقف الثلاث السابقة . فمنهم الملتزمين بالمرجعية الدينية كرجال الدين ومنهم الخارجين عليها كالعلمانيين الماركسيين ، ومنهم الذين وقفوا في المنطقة الوسط الذين وازنوا بين مرجعيات الدين والمجتمع . قليل من أفراد هذه الجماعة تحدثوا عن تجديد الخطاب الاسلامي بالتحديد ، بينما تحدث غالبيتهم عن تجديد الخطاب الديني بشكل عام، إسلامي ومسيحي علي السواء ، مع ذكر أمثلة للجهود المتصلة بتجديد الخطاب الديني . علي هذا النحو نجد أن الموقف المسيحي كالاسلامي يجمع بداخله كل ألوان الطيف الفكرية والأيدولوجية ، ما يميز هذا الموقف أن له وجهة نظر في الخطاب الاسلامي والمسيحي علي السواء .

و - الموقف الخارجي و الأجنبي : بالاضافة إلي ذلك هناك الطرف الخارجي والمتمثل في القوي الغربية التي فصلت الدين تاريخيا عن الدولة في مجتمعاتها . والتي رأت أن يسود ذات التجانس علي الصعيد العالمي ، وهو التجانس الذي أصبح بعدا أساسيا في السعي لعولمة هذا العالم . في هذا الاطار تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة التي تسعى إلي فرض العولمة دون منافس علي الصعيد العالمي . وقد أكدت من خلال كتابات بعض مفكريها أن الاسلام هو الحضارة المرشحة للصراع مع الحضارة الغربية الرأسمالية . وقد قدمت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ طاقة دافعة للاتجاهات العدائية المضادة للاسلام الذي أسس إصرارا لدي القوي الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلي تعديل الاسلام بحيث يصبح مستحدثا أو مستأنسا ومواليا للغرب الرأسمالي .

هـ - موقف المسلمون في الغرب: أدى إستعمار الغربي في القرن التاسع عشر لبعض مجتمعات الشرق الاسلامي إلى قيام علاقة عضوية بين المجتمعات الغربية والمجتمعات الاسلامية. وقد تشكلت هذه العلاقة بين الجانبين و طورت عدة قنوات تعمل علي تعميق الارتباط بين المجتمع الاسلامي والقوة المستعمرة له حتي بعد رحيلها. وتعد الهجرة من المجتمعات الاسلامية إلى مجتمعات أوربا الغربية أحد مظاهر هذه العلاقة والذي كان من نتيجتها وجود جاليات إسلامية كبيرة في عديد من المجتمعات الغربية. وقد بغض المجتمعات الغربية التي بها الآن أقليات إسلامية كبيرة، في ادماجها في حتي لا تصبح مصدرا للقلق والاضطراب. الأمر الذي أدى إلى تحية هذه الجماعات لبعض القيم الدينية جانبا، حتي يمكنها المشاركة في نوعية الحياة اليومية السائدة بكل تفاصيلها، بما في ذلك الاشتراك في منظومة القيم العلمانية . وإذا كانت جهود إدماج الجاليات الاسلامية في بعض المجتمعات الغربية قد نجحت في تحية بعض القيم الاسلامية عن ان تنظم الحياة اليومية للبشر ، فإنها إتجهت إلى فرض بعض التجديدات أو التعديلات في منظومة القيم والمبادئ الاسلامية حتي لا تقف عائقا أمام انتشار القيم الغربية ، ونوعية الحياة الغربية في دار الاسلام ذاتها، إستنادا إلى أن أعضاء هذه الجاليات علي إتصال مستمر بمجتمعاتهم، ويمكنهم التأثير فيها . وعلي هذا النحو تكون قد قطعت علي الجماعات الجهادية المقاومة" الطريق لأن يبنئها لن تكون مواتية لها وتكون في نفس الوقت قد قلمت أظافر الاسلام علي أرضه ، لأنها تكون قد نجحت في ترسيخ قواعد العولمة المستندة إلي الأيدولوجيا الليبرالية بالاساس . وتكون بذلك قد ضمنت السيطرة الإيديولوجية ، ومن ثم أكدت علي عدم ظهور صراع إيديولوجي جديد . ومن الطبيعي أن تكون الجاليات المسلمة في

المجتمعات الغربية قد تبنت الموقف الذي يؤكد علي وجهة نظر محددة فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني بحيث يكون متفهما لواقعها وإحتياجاتها ويعبر في ذات الوقت عن ثقافتها المستغربة.

٤ - إطار تحليل الجدل حول تجديد الخطاب الديني: لإنجاز دراسة الجدل حول تجديد الخطاب الديني كان من المنطقي أن يسعى فريق البحث إلي صياغة إطار مرجعي لجمع البيانات حول الجدل بشأن تجديد الخطاب الديني . وقد كان أمام فريق البحث ثلاثة أساليب لبناء الاطار المرجعي ، إثنين منهما اشار بهما عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز . ويتحدد الاسلوب الاول لتأسيس الاطار النظري لأي ظاهرة من الظواهر بإشتقاق القضايا ذات العلاقة بوصفها وتحليلها وتفسيرها من أبنية نظرية قائمة فعلاً، بحيث تشكل هذه القضايا في مجموعها نموذج نظري بمعنى Model يوفر الإدراك والفهم العلمي للظاهرة. ويتم التحقق من مدي صدق هذه القضايا بالنظر إلي الظاهرة أو الموضوع موضع الدراسة بطبيعة الحال إذا إستطاعت أداء وظيفتها الخاصة بوصف وتحليل وتفسير . ويتمثل الأسلوب الثاني في تأسيس تصور نظري يتشكل من بعض القضايا النظرية القائمة في التراث النظري بغض النظر عن أنتمائها لنظرية بعينها، مع ضرورة ترتيب هذه القضايا في بنية منطقية، بحيث تشكل في مجموعها اطاراً مرجعياً أو نموذجاً توجيهياً Paradigm لإدراك تفاعلات الظاهرة أو الموضوع موضع الدراسة . ويتمثل السلوب الثالث في بناء الاطار المرجعي الملائم لعمليات الوصف والتحليل والتفسير استناداً إلي عناصر البناء الواقعي للموضوع أو الظاهرة موضع البحث والدراسة (٣). ويمكن الوصول إلي القضايا المتعلقة بعناصر البناء الواقعي للظاهرة من خلال إستكشاف

التراث النظري المتعلق بعناصر هذه الواقعة أو الظاهرة. الأسلوب الأول والثاني يبدأ من أعلي بينما يبدأ السلوب الثالث من أسفل ، أي من البناء الواقعي للظاهرة أو الموضوع .

وقد تبني فريق البحث الأسلوب الثالث لبناء الاطار المرجعي لجمع المعطيات المتعلقة بالجدل حول تجديد الخطاب الديني. ولبناء هذا الإطار المرجعي تم تبني خطوتين، الأولى تمثلت في قراءة بعض جوانب التراث النظري لصياغة دليل لدراسة الظاهرة، شكل في ذات الوقت قاعدة لأن يتحول إلي إطار مرجعي لعمليات الوصف والتحليل والتفسير. والثانية تحكيم هذا الاطار تحكيما علميا للتأكد من كفاءته وفعاليته في عملية توفير الفهم العلمي لموضوع الدراسة وإتخذ عنوان .

وقد ساعد الدليل في عملية توجيه جمع البيانات المتعلقة بالتراث النظري المتعلق بمختلف المواقف الفكرية. هذا بالإضافة إلي أن مقابلة المفكرين الذين طوروا وجهة نظر فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني تمت استنادا الى دليل المقابلة المشار إليه. ونحن إذا تأملنا بناء الدليل فسوف نجد أنه تضمن مقدمة وثلاثة عشر عنصرا سعي فريق البحث بالاستناد اليها جمع البيانات المتعلقة بالجدل حول الخطاب الديني، حيث حاولنا استكشاف مختلف المواقف المختلفة والمهتمة بتجديد الخطاب الديني إستناداً إلي العناصر التالية:

-
١. الجدل حول معني تجديد الخطاب الديني.
 ٢. الجدل حول ظروف تجديد الخطاب الديني.
 ٣. اتجاهات الجدل حول شروط تجديد الخطاب الديني.
 ٤. اتجاهات الجدل حول القضايا التي يجب ان يهتم بها تجديد الخطاب الديني.

٥. اتجاهات الجدل حول أولوية مجالات تجديد الخطاب الديني.
 ٦. اتجاهات الجدل حول آليات تجديد الخطاب الديني.
 ٧. اتجاهات الجدل حول منهج تجديد الخطاب الديني.
 ٨. اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني ام تجديد خطابات المجتمع.
 ٩. اتجاهات الجدل حول أهداف تجديد الخطاب الديني.
 ١٠. اتجاهات الجدل حول مرجعية تجديد الخطاب الديني.
 ١١. اتجاهات الجدل حول الفاعل المسئول عن عملية تجديد الخطاب الديني.
 ١٢. اتجاهات الجدل حول حدود تجديد الخطاب الديني.
- وقد شكلت عناصر الدليل طبيعة التساؤلات التي من المفترض أن يطرحها فريق البحث فيما يتعلق برصد اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني. وهي التساؤلات التي حاولنا الإجابة عليها في الأقسام التالية لتقرير البحث.

ثانيا : الجدل حول معنى تجديد الخطاب الديني :

لا شك ان المسألة المتعلقة بمعنى الخطاب الديني او الخاصة بتجديد الخطاب الديني كانت من المسائل الرئيسية التي اختلفت حولها الأطراف المهتمة بتجديد الخطاب الديني. في نطاق هذه المسألة نوقشت مسائل فرعية عديدة دار حولها جدل اتجه الي الاتفاق حينا وإلي الاختلاف أحيانا.

١ - تاريخية التجديد في التراث الإسلامي: تدور المسألة الأولى حول مدي قبول التراث الديني الإسلامي لجهود التجديد. الإجابة علي ذلك تؤكد أن ظهور الاسلام كان يمثل في حد ذاته تجديداً للثقافة العربية لأنه قدم معاني جديدة لم تكن قائمة من قبل، بل وقدم تنظيماً اجتماعياً وسياسياً لم تشهده البيئة العربية السابقة علي ظهوره. ونحن اذا تأملنا مسيرة التراث الإسلامي بعد ذلك فإننا

سوف نجد أن وتيرة التجديد كانت قائمة دائماً، تأكيداً لذلك إيقاف الخليفة الرشيد عمر بن الخطاب لحد السرقة في ظروف واجهت فيها الجزيرة العربية المجاعة والفقر. وكذلك حينما أبقى الخليفة الأموي عثمان " رضي الله عنه " علي مصحف واحد وحرق ما عداه بحيث شكل ذلك جرأة وتجديداً وخطوه الي الأمام حفظت علي الأمة وحدة تراثها وجعلت نصوصه إطاراً للاتفاق وليست مصدراً للفرقة. وهو ما يعني أننا اذا تأملنا مسيرة الثقافة العربية والاسلامية لوجدنا أن تجديد الفكر الديني كان صيغة ملازمة لهذه المسيرة. في هذا الاطار يمكن النظر الي ظهور المذاهب الأربعة في تاريخ الثقافة العربية الاسلامية، باعتبارها محاولات مستمرة لتجديد أو إعادة قراءة النص وفق الظروف المتغيرة.

إرتباطاً بذلك يذكر " أمين الخولي " في كتابه المجددون في الاسلام أن القدماء كانوا يقصدون بالتجديد إحياء السنة وإماتة البدعة وإحياء ما إندرس وتتبع تفعيل هؤلاء لأحوال التجديد. وهل هي منازع واتجاهات عملية اجتماعية أم أنها نظرية تبليغية ؟ فيراهم ينزعون حيناً منزعاً عملياً وحيناً آخر منزعاً نظرياً. ومع هذا وذاك نلاحظ إيثارهم للمنزع العملي في التجديد الذي تؤيده اشياء منها أنهم يعدون الخلفاء الراشدين مجددين، وأن مجال تجديدهم في إصلاح الأمة هو في حفظ دينها وبث العدل والإنصاف الذي به تحقق الدماء ويتم التمكن من إقامة قوانين الشرع، ولذلك بدأ القدماء يعدون في كل مائة عام حكماً مع العلماء. ففي المائة عام الأولي ظهر خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز بالطبع الي جانب الخلفاء الراشدين الأربعة وقالوا أى العلماء يكفي هذه الأمة وجودهم خاصة وأنهم جاهدوا لإقامة دعائم الإسلام. وعدوا في المائة الثانية الخليفة المأمون مع الأمام الشافعي ومعروف الكرخي . وفي

الثالثة المقتدر بالله مع الامام أحمد بن حنبل والكندي والرازي الفيلسوف . وفي
المائة الرابعة القادر بالله مع أبو الحسن الأشعري والفارابي . وفي الخامسة
المستظهر بالله مع حجة الإسلام الإمام الغزالي والشيخ الرئيس بن سينا
والإمام بن حزم الأندلس . وفي المائة السادسة الفيلسوف ابن رشد والشريف
الإدريسي وأبو الفرج الجوزي . وفي المائة السابعة تقي الدين بن تيمية وابن
دقيق العيد . وفي المائة الثامنة ولي الدين بن خلدون وابن قيم الجوزية وأبو
إسحاق الشاطبي . وفي المائة التاسعة القاضي الأنصاري وابن الوزير اليمني .
وفي المائة العاشرة سليمان القانوني . وفي المائة الحادية عشرة إبراهيم
الكوراني والمقبلي اليمني . وفي المائة الثانية عشرة ولي الدين الدهلري . وفي
المائة الثالثة عشرة الشوكاتي والافغاني وأحمد خان . وفي المائة الرابعة عشرة
الامام محمد عبده ومصطفى المراغي ومالك بن بني ومحمد شلتوت ومحمد أبو
زهرة . وفي المائة الخامسة عشرة الامام يوسف القرضاوي والمستشار
طارق البشري والدكتور محمد عمارة والاستاذ أحمد كمال أبو المجد والأستاذ
فهمي هويدي ولكل واحد من هؤلاء علي مدي الخمسة عشر الماضية أعماله
الاصلاحية العظيمة في خدمة الاسلام ، وهو ما يعني أن التجديد في معناه
الأساس أنه حركة فكرية دائمة متصلة ما اتصلت الحياة وما قام فيها من
يحمي الحياة من الانحراف ، ويجهر بالحق ويصون المجتمع من الإنتكاس
وشيوع المفساد (٤) . يؤكد ذلك الاشارة إلي أن الاجتهاد وان كان قد توقف في
بلاط السلطة السياسية أحيانا الا ان الفكر الاسلامي قد عرف شيئا من حيوية
الاختلاف والاجتهاد " (٥) .

بيد اننا اذا تأملنا حالة التجديد في الخطاب الديني في الفترة الأخيرة فإننا
نلاحظ أنه برغم التجديدات القوية التي قدمها علماء شرفاء ، إلا أن وتيرة

التجديد في المرحلة الأخيرة قد ضعفت أو بدأت تنحرف عن مسارها السليم . وذلك يرجع الي ثلاثة اعتبارات. ويتمثل الاعتبار الأول في التحالف الذي قد وقع بين السلطة السياسية وأصحاب النزعة الدينية المحافظة . ذلك أن فترات التوقف عن التجديد أو المحافظة ترجع بالاساس الي تحالف أصحاب النزعة الدينية المحافظة مع السلطة السياسية المتسلطة ذات الطبيعة الأبوية ، بحيث يعمل هذا التحالف عادة في اتجاه قمع واستبعاد المجددين ورفض أية محاولة إصلاحية تقوم بها المؤسسات الدينية أو يؤديها النظام التعليمي لانتاج خطابات دينية جديدة . علي هذا النحو يشكل التحالف السياسي المعلن بين السلطات السياسية والدينية أحد العوامل البنائية التي تقف ضد إصلاح الخطابات والإنتاج الفقهي التجديدي الإصلاحي . وتكمن خطورة هذا التحالف في اتجاه المؤسسة الدينية والسلطة السياسية إلي التأكيد علي الخطاب الديني الرسمي الملائم لمصالح ومراكز القوي المسيطرة علي مقاليد السلطة والثروة في غالب المجتمعات العربية . وهو ما يعني سيطرة السلطات السياسية العربية علي الدين وتوظيفه والتلاعب به لأهداف سياسية ورمزية، سواء في تأكيد الشرعية السياسية أو في التبرير والتعبئة السياسية وكذلك الاجتماعية وفي السياسة الخارجية ، الأمر الذي أدى الي نتائج خطيرة علي حياتنا الدينية والروحية والسياسية (٦) .

ويتمثل الاعتبار الثاني في حالة التردّي القومي ، أو ما يمكن ان يسمى بالانهيار البنائي للمجتمع ، حيث تواجه المجتمعات في بعض فترات التاريخ حالة يتساقط في إطارها المشروع الشامل للأمة أيا كانت طبيعته ، قوميا كان أم إسلاميا ، حيث تضعف الثقافة وتراجع معدلات التحديث . وتصبح

المشكلات والهموم اليومية هي الآليات التي تصرف البشر عن الأهداف والجهود العامة . في هذه المرحلة يتشردم البشر الي فئات اجتماعية لا يجمعها شمل واحد ، فالعقد الموحد لهم والمؤكد لتمامسكهم قد أنفرط . ومن ثم تتجه الجماعات اتجاهات متناقضة ، أليست هي الحال التي نعيشها الآن حيث يختلف البشر فيما لا يجب الاختلاف فيه . مثال علي ذلك أن القول بتحديد الخطاب يتأرجح الآن بين من يؤكد علي النص في حرفيته ، ومن يؤكد علي روحه وتأويله ، بين من يؤكد علي تاريخية النص ، ومن يرسخ أزيلته ، من يؤكد علي أن التجديد مباح بما لا يمس النص او المرجعية ، ومن يخلع عن النص قدسيته ويؤكد علي أن تجديد الخطاب او الفكر الديني ينبغي أن يكون بلا ضفاف ما دام ذلك يحقق مصالح الجماعة ويشبع إحتياجاتها .

ويتصل الاعتبار الثالث في التأثير الذي تمارسه قوي العولمة علي عملية تجديد الخطاب الديني او بالاصح إصلاح الفكر الديني حيث يتم هذا التجديد في ظل ظروف قهر غير مواتيه تصل إلي حد طلاقات المدافع .وهو ما يعني أن المطالبة بتجديد الخطاب الديني يتم التأكيد عليها في اطار ضغط او قهري عالمي يسعى الي إضعاف النظم السياسية باعتبار ان سياستها التحديثية وفسادها هو المؤسس للارهاب الديني، ومن ثم فهي نظم مولدة للارهاب وأن بالاسلام دوافع جهادية واضحة تدفع الي المقاومة والرفض في عالم اختار السلام صيغة يتعيش في اطارها. ومن ثم فإن دفع الاصلاح الديني في اتجاه محدد يصبح الحجر الذي بإمكانه أن يسقط أكثر من عصفور في وقت واحد. فهو يصبح من ناحية مؤشرا علي خضوع الانظمة لرغبات القوي العالية ،

وهو يصبح من ناحية ثانية مدخلاً لتبديد الهوية واسقاط الثقة بالذات بحيث يدفع كل ذلك الي تسليم مفاتيح ثروة النفط الكامنة في باطن أرض العرب والاسلام .

وبرغم أن هذه الاعتبارات الثلاثة قد أثرت علي عملية التجديد المعاصرة إلا أن تأمل عملية التجديد علي مدي التاريخ الاسلامي يكشف أنها قد تمكنت من بلورة أربعة خطابات دينية تشير الي حيوية النسق الديني الذي نتجت عنه دينامية علاقته بالواقع . **الخطاب الاول** هو خطاب الوسطية الإسلامية الذي تمثله في علم أصول الدين وعلم الكلام " الأشعرية " و " الماتريدية " وفي الفكر الحديث والمعاصر مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي وفي مؤسسات العلم الاسلامي الأزهر الشريف ، والجامعات الاسلامية التي أحتضنت وتحتضن كل تراث الأمة دون تعصب لمذهب أو فرقة ، والتي تستلهم من التراث - كل تراث السلف والخلف جميعاً - ما هو صالح للإجابة علي علامات استفهام الواقع المعيش . وهذا الخطاب الوسطي ، يتميز في " نظريته للمعرفة " باعتماد كل من الوحي كتاب الله المسطور ، والكون وعالم الشهادة سنن الله في الأنفس والآفاق كتاب الله المنظور، حيث اعتماد هذين المصدرين والكتابين مصدراً للعلم والمعرفة ، والقراءة لهما وفيهما معا والاعتماد في " سبيل الحصول علي المعرفة " وآلياتها وطرائقها علي كل من "العقل" و " النقل " و" التجربة " و " الوجدان " لتصبح الثقافة الإسلامية ، والخطاب الاسلامي مزيجاً من ثمرات هذه المصادر والآليات والروافد جميعاً (٧) . هذه هي معالم خطاب الوسطية الاسلامية ، الجامعة والمتجددة خطاب الهدايات الأربع التي تتشكل من ، العقل والنقل والتجربة والوجدان كما كان يسميها الإمام محمد عبده ، وهذا الخطاب الوسطي هو أوسع الخطابات ذيوعاً وانتشاراً

في عالم الإسلام . **الخطاب الثاني** هو الخطاب الصوفي الذي يمثل ثاني ألوان الخطابات الدينية الإسلامية ، والذي يركز أكثر وأكثر علي خطرات الوجدان وعلي القلوب ، والإلهامات والفيوضات التي تثمرها المجاهدات الروحية ، وهو خطاب له أهله العارفون بمقاماته وأحواله الذين يمثلون ما يمثلته الملح للطعام ، ضرورة لا غناء عنها لكنها لا تكفي وحدها وهناك في داخل هذا الخطاب الصوفي ، ألوان من التنوع والتعدد حسب درجات المقامات والأحوال .. ووفق درجات الالتزام بأحكام الشريعة ومنطقها . وهو بالطبع مغاير لما في كثير من " الطرق " الصوفية من بدع وخرافات لا علاقة لها أصلاً بأى أصل من أصول الاسلام ، ولا قبول لها بأى معيار من معايير عقلانية الاسلام (٨) . ويشكل الخطاب النصوصي ثالث هذه **الخطابات الدينية** في الفكر الإسلامي المعاصر، وهو الخطاب الذي ينفر اصحابه من النظر العقلي ، فيقفون فقط عند حرفية ظواهر النصوص دون إعمال للعقل في مقاصد هذه النصوص .. وإذا كان حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م) قد قال عن أمام هذا اللون من الفقه والفكر والخطاب وهو الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٣١ هـ - ٧٨٠ - ٨٥٥ م) : " إنه لم يكن ممعناً في النظر العقلي " فإن الإمام أحمد يؤكد علي "واحدية " النص - تقريبا - وليس فقط " أولويته " في فقه الدين والاستدلال علي الأحكام . فمنهجه في هذا الميدان هو الوقوف عند النص وحججه والنص بالمعني العام - أي العبارة وليس بمعني ما هو قطعي الدلالة والثبوت ، الذي لا يحتمل إلا معني واحداً - كما هو معناه عند الأصوليين . هذا هو اللون الثالث من ألوان الخطابات الدينية الاسلامية - التاريخي منه والحديث والمعاصر - وحجم هذا الخطاب وحجم جمهوره محدود - إذا ما قيسا بحجم وجمهور الوسطية الإسلامية . غير أن " المال

النفطي" و"الإعلام الغربي" قد قدما الدعم لهذا الخطاب النصوصي الحرفي ، لكي يؤسسا وهما بأنه الظاهرة الأكبر والأوسع انتشاراً في عالم الاسلام ، وذلك لحجب الأنظار عن الخطاب الواسطي المعتدل ، ولتشويه الصورة العامة للخطاب الديني الاسلامي (٩) .

ويتمثل الخطاب الديني الإسلامي الرابع في واقعنا المعاصر ، في خطاب الرفض والغضب والعنف والاحتجاج . وهو خطاب يمثل فصيلاً من فصائل فقه وفكر نصوصية الجمود والتقليد ، الذي استنفره بؤس الواقع الذي يعيشه المسلمون تحت هيمنة الغرب واستبداد النظم والحكومات - المصنوعة غربياً ..أو المحروسة غربياً - حيث رفض هذا الفصيل طريق "الاصلاح" واختار طريق " العنف "، وأدار ظهره لسنة " التدرج " في الاصلاح ، وتعجل القفز علي " السلطة والدولة " - بالانقلاب - بدلاً من مشاق طريق التربية والتوعية وتهئية المجتمعات الإسلامية ، بإعادة صياغة إنسانها صياغة اسلامية تستكمل اسلامه سجايا وشمائل هذا الإنسان .. وهو الطريق الشاق والطويل والمضمون للتغيير ، الذي مثل ويمثل منهج الاسلام في أي تغيير . وقد " لعب" الاعلام الغربي - وتبعه في ذلك اعلامنا المحلي - مع فصيل العنف هذا ذات " اللعبة " التي لعبها مع فصيل الجمود والتقليد ، فسلط عليه كل الاضواء كي يصل الي المقصد الخبيث الذي اراد الوصول اليه ، وهو قصد تصوير الاسلام وقرآنه الكريم ورسوله " صلي الله عليه وسلم " ، علي انه دين العنف والسيف وذبح كل المخالفين وجميع الآخرين (١٠) .

خلاصة الأمر أن الخطاب الديني الاسلامي لم يكن ابداً خطاباً ساكناً ولا سكونياً بل كان دائماً خطاباً دينامياً متحركاً، محكوم من ناحية بطبيعة إدراك

الفقية أو المفكر الاسلامي وتكوينه الحياتي والفكري ، كما انه محكوم من ناحية ثانية بأحداث السياق الاجتماعي المتغيرة ، هذه الأحداث تكون في بعض الاحيان من القوة بحيث توقف نصا دينيا ، او تقدم قراءة جديدة له . كما ان هذا السياق والتفاعلات والاحداث الكائنة فيه تبرز فاعليتها احيانا لتشكل طبيعة التفسيرات الفقهية ذاتها. ليست السياقات الاجتماعية مسئولة في جانب منها عن اختلاف مذاهب الفقه الاربعة ، او ألم تكن مسئولة كذلك عن اختلاف فقه الشافعي في العراق عن فقهه في مصر . الي جانب ذلك تتأثر هذه الدينامية من ناحية ثالثة بطبيعة الانظمة السياسية السائدة واختيارها للصفة الدينية التي تتحالف معها، التابعة المحافظة او المستقلة القادرة علي التجديد . واخيراً فقد اصبح الخطاب الديني يتأثر الآن بما يحدث علي الصعيد العالمي حيث متغيرات التأثير عديدة ابتداء من تأثير قوي العولمة المعادية والعاتية ، التي تفرض ان يكون الاصلاح الديني في اتجاه محدد ، وحتى تكنولوجيا الاعلام والمعلومات التي اصبح لها تأثيرها علي فاعلية الخطابات المتنوعة ومن بينها الخطاب الديني . فهل يمكن أن تخلع هذه الظروف السكون علي نسق ديني يمتلك دينامية وقدرة التجديد الذاتي التي تتضح تجلياتها في ظهور مجديدين، تصديقا لقول الرسول الكريم "صلي الله عليه وسلم" "يظهر علي راس هذه الأمة كل مائة عام ... علي نحو ما اشرت، إضافة إلي ظهور أربعة ومذاهب كبرى، و أربعة خطابات دينية معاصرة، ودور تاريخي مناضل وفاعل استطاع من خلاله الحفاظ علي بقاء الأمة والحفاظ علي هويتها؟!!

٢ - الجدل حول معنى تجديد الخطاب الديني: يعد الجدل حول معنى الخطاب الديني أو تجديده هو المسألة الجدلية الثانية. في هذا الإطار طرحت تساؤلات عديدة هل الخطاب هو اللغة التي تحمل مضمونا معرفيا معيناً موجه من طرف الي طرف آخر ، ام ان الخطاب ليس لغة فقط ولكنه بنية تفكير تعبر عنها اللغة، او هو بنية تفكير بالإضافة إلي الممارسات الواقعية التي تستظل بهذه البنية الفكرية . علي هذا النحو نجد أنفسنا في مواجهة إدراك جزئي في مقابل ادراك كلي لمعني الخطاب . بداية نسجل هذه الحيرة بشأن معنى الخطاب من خلال تأكيد البعض علي ان "مصطلح الخطاب الديني" مصطلح مهم لتوقف معناه الدقيق علي مقصود واضعة. ذلك ان نفرا من الناس حسبوه يتناول أصول " مصادر " الشريعة الإسلامية، بينما حسبه آخرون انه يتناول مسائل الدعوة للدين الحق ، ورآه فريق ثالثا يعبر عن ذاتية الأحكام الشرعية، لذلك تنوعت النظرة وتعددت الأفكار وتباينت ردود الأفعال بين قابل ورافض " (١١) . وفي محاولة أخرى لتحديد معنى الخطاب يري البعض " ان المعني المقصود من الكلمة هو مجرد الخطابة التي نتلقاها من علي منابر المساجد والكنائس في صورة خطبة او عظة او درس ، بالتعبير الشائع لهذه الايام. في حين يري البعض الآخر أن المقصود بالخطاب هو مجمل ما يصلنا من أفكار او تصورات تتعلق بكل إشكال التعبير اللغوي ، مسموعا او مكتوبا ، وبكل وسائل التوصيل التقليدية او المستحدثة ، تلك التي نتلقاها جماعة او فرادي ويرتبط ذلك بمفهوم الخطاب الذي يطرح في الانجليزية بلفظ Discours الذي انتشر بين المثقفين في السنوات الأخيرة بسبب انتشار الدراسات اللغوية الثقافية المعاصرة ، والذي تطور معناه ليعني الجوانب الفكرية والممارسات الواقعية علي السواء . ارتباطا بذلك نري "ان الخطاب الديني المقصود يتشكل من

اجتهاداتنا البشرية أي اجتهادات رجال العلم من المثقفين في الدين ، مسلمين او مسيحيين ، تلك التي تصلنا منهم شفاهة او مسجلة او مكتوبة او مطبوعة فنلقاها بالسماع او بالقراءة ، ونتصور أن هذا الخطا مطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يبصرنا بأنه من حسن الإيمان او من أهم أركان الإيمان الصحيح ان نسعى بوعي لان نعلم الأرض " (١٢) . في هذا الإطار يحتوي الخطاب عادة علي مستويين ، المستوي الأول يتشكل من البني الفكرية التي تستند الي المعاني التي علي البشر ان يستوعبوها ، بينما يضم المستوي الثاني فاعلية هذه الأفكار او المعاني في توجيه سلوكيات البشر للتعامل مع مشكلات واقعهم الاجتماعي .

وفي محاولة التعرف علي مواقف مختلف الأطراف من معني الخطاب الديني فسوف نجد أن الموقف الأول يتشكل من علماء المؤسسة الدينية الأكاديمية الذين يحاولون تحديد معني الخطاب الديني بأن له شقان أحدهما يمس ثوابت العقيدة وهو أمر إلهي لا كلام لنا فيه ، اما الشق الآخر لمعني الخطاب فيقصد به أسلوب الدعوة وتقنيات الخطاب ووسائله وكوادره ، وهو الشق الذي يحتاج الي تطوير جذري (١٣) . بينما يحدد باحث آخر في نطاق هذا الموقف تجديد الخطاب الديني بأنه يعني " ان يكون الخطاب المراد تكليف البشرية ينبغي ان يكون مفهوما لهم ومقبولا لمشاعرهم وأحاسيسهم، يراعي مقاله مقتضي الحال كما يذهب علماء البلاغة ، وهذا يتطلب ان يخاطب مجموعة من الناس بما يفهمون " (١٤) . ويحدد أصحاب هذا الموقف موقفهم بصورة واضحة حينما يتساءل أحدهم " هل الخطاب الديني المراد تجديده هو مجرد الدعوة الي الاسلام بوسائل الاقناع التي تتنوع وتتغير تبعا للتطور المذهل في علوم الاتصال الحديثة ، أم هو مجرد تطوير لطرائق عرض

الاسلام لكي يلائم المخاطبين ؟ . ان كان الامر كذلك فلا جدال في الحاجة المتجددة الي هذا التطوير ، وهو تطوير لا يخرج علي آية حال عن انماط ثلاثة حددها القرآن الكريم ، وهي الحكمة التي تقوم علي منطق العقل الخالص ، والموعظة الحسنة التي تقوم علي العواطف والمشاعر والوجدانيات ، والجدال بالتي هي أحسن الذي يتأسس علي الحوار الجاد. أم إن تجديد الخطاب يعني إعادة النظر في مضامين هذا الخطاب ولبنات تكوينه، تارة بالتصل من النص الديني الموثق كتابا وسنة ، وتارة بأبطال مطلقة هذا النص تحت ستار مزعوم هو تاريخية النص حيننا ونسبته حيننا آخر ، وتارة ثالثة بفرض تصور مسبق علي مضامين هذا النص بزعم انه يشكل عبئا علي حركة الواقع وصيرورته . ويتساءل هذا الموقف هل التجديد دعوة خفيه لتذويب المضمون الإسلامي ، لكي ينتهي الي تصور هلامي لأمشاج شتي من التصورات الغربية عن الاسلام؟ لقد هدف الاسلام الي تكوين امة ذات تصورات اعتقادية حاسمة، وتوجهات أخلاقية وتشريعية محددة السمات تعترف بالتعددية ، ولكنها لا تلغي الاختلافات بين المتعديدين ، تعترف بالأغيار ولكنها تحتفظ بما بينها وبينهم من فوارق، وفي كل هذا تكمن مناعة الاسلام وحصانته وذاتيته . أما أن يكون الخطاب الديني وسيلة الي ان يكون الاسلام تيهام مفتوحا او فضاء مشاعا باهت الملامح مستباح الحدود متنازلا عن ثوابته لإرضاء الكل ، واستجلاب ثناء الكل . فذلك يعد مصدرا آخر للخطورة في الخطاب الديني المراد ، وباعث آخر الي الريبة في دعوى تجديده او تحديثه (١٥) .

ويقف الي جانب ذلك موقف ديني اكثر انفتاحا وان كان اكثر حرصا علي المرجعية الاسلامية . يحدد هذا الموقف التجديد باعتبار ان له مفهومه الخاص في الاسلام وهو الحفاظ علي الثوابت ، والتجديد في المتغيرات بمعني

ان ثوابت وعقائد الاسلام أمور ثابتة غير أن فهم الإنسان لهذه الثوابت ودفعها لمواكبة الأمور المتغيرة والمستجدات المتطورة يحتاج الي ان نصطحب هذه الثوابت ونفقه الواقع المتغير بالاستناد إليها، فالدين لا يتغير لكن الواقع هو الذي يتغير . فحينما يخاطب الإنسان فئة متميزة ومتقفة يحتاج الي خطاب له لون معين، بينما نجد أنفسنا عندما نخاطب العامة لا بد من وجود طريقة معينة. عند مخاطبة المؤمنين لا بد ان يكون للخطاب شكلا أيامانيا ، بينما عند مخاطبته غير المؤمنين لا بد أن يكون بالخطاب وسائل لإقناعهم طبقا لمعتقداتهم . فالتطور والتجديد في الخطاب الديني هي سنة الله القائمة ، غير أن التجديد لا ينبغي أن يقطع الخطاب عن جذوره ... في هذا الإطار نجد أن هناك خلط بين التجديد الإسلامي والحدثة بمعناها الغربي. فهم أي الغرب يريدون منا إسلام الحدثة بمعناه الغربي الذي يعني القطيعة المعرفية مع الموروث الثقافي والموروث الديني (١٦) . ويتسق مع ذلك التأكيد علي الوسطية باعتبارها الأسلوب المصطفي في عملية التجديد " لانها تجمع بين إتباع النصوص ورعاية المقاصد الشرعية ومصالح البشر ، بشرط ألا يتعارض مع نص صحيح الثبوت او قاعدة شرعية ، ويذهب الي ان الاجتهاد لاستنباط الأحكام من النصوص من اجل الفضائل عملية بشرية عقلية ، والرسول هو امام المجتهدين حيث كان يعمل عقله ويفكر ومن هنا فلا عجب ان يقع منه الخطأ مثل سائر البشر في امور الدنيا والا لما كان هناك فرق بين الاجتهاد البشري والوحي الإلهي . بالإضافة إلي ذلك يشير هذا الموقف الي ان الصحابة والخلفاء الراشدون قاموا بأعمال عديدة وجديدة رأوا فيها خيرا وان لم يفعلها الرسول " (١٧) .

يري هذا الموقف أيضا ان هناك فرق بين تجديد " الفكر الديني " وتجديد "الخطاب الديني" حيث يهتم تجديد الفكر بتحريك النص الثابت علي الواقع المتغير ، لاستخراج الأحكام المتعلقة بهذا الواقع من خلال مرجعية ثابتة وموجودة من قبل . لأن الفكر يتميز بالعمومية والإطلاق بينما الواقع نسبي . وبالتالي فالمجدد يأخذ من المرجعية ذات الأسس العامة والمجردة والمطلقة بما يتعامل مع الواقع النسبي المعاش . ذلك يعني ان التجديد كمفهوم يتضمن دائما معني عودة الشئ الي أصله وفعاليته الأصلية أي العودة الي حالة الشئ عندما كان جديدا ، وحالة الفعالية التي كان عليها عندما كان جديدا . ولذلك نجد ان التجديد لا يكون بعيدا عن معني السلفية الي حد ما ، ففي التجديد بعض رحيق السلفية ، لانه - أي التجديد - يكون عودة الي الأصول ، وعلي هذا النحو فالتجديد ليس متناقضا مع النسق السلفي . لأن السلفية تعني العودة الي الأصول، والتجديد يعني العودة الي فعالية هذه الأصول لتطبيقها علي الواقع الموجود ، ولذلك فالتجديد ليس خروجا عليها(١٨) . بينما قد نعني بتجديد الخطاب الديني معني آخر يتمثل في تنوع الخطاب وفقا لمن يوجه اليه هذا الخطاب ، بحيث يتمكن من التأثير فيهم من خلال مرجعية فكرية ثابتة ، فمثلا عند مخاطبة الفقراء نعمل علي إثارة أشياء فيهم ، وعند مخاطبة الأغنياء نعمل علي إثارة أشياء أخرى ، فأحض الفقير علي العمل وأحض الغني علي العطاء . ذلك يعني انه في حالة توجيه الخطاب الي جماعة فإنني أؤكد علي ما ينقصهم وأؤكد علي ما يوجد فيهم من خلل ما . فعند مخاطبة جماعة من المحافظين أركز علي رؤية الواقع المتغير ، بينما عند مخاطبة جماعة من المجددين الطلقاء أركز علي الثوابت . وبالتالي يكون تنوع الخطاب لتحقيق التوازن المطلوب . ذلك يعني ان هناك فرق بين تجديد الخطاب الديني وتجديد

الفكر الديني ، فالفكر هو علاقة بين نص ثابت وواقع متغير ، بينما يتعلق الخطاب بالمخاطب وما فيه من حالات وأحوال وما أريد به هذا الخطاب أن يعدل من حالته القائمة " (١٩) .

وقد يأخذ التجديد أحيانا طابع التشديد علي ما يذهب أصحاب هذا الموقف، فالتجديد لا يعني الاسترخاء او التقليل من أداء الفروض . فمثلا في فروض الدين توجد الرخص وتوجد العزائم ، والعزائم هي الفعل الواجب عليك ان تفعله ، اما الرخصة فتشير الي إمكانية التخفف من الحكم . فمثلا تعني العزيمة الصيام في رمضان بينما الرخصة هي الإفطار عند السفر في رمضان . وبالتالي هناك من يتصور ان التجديد هو في زيادة الرخص وتقليل العزائم وهذا غير صحيح . ومثال علي التشديد والتيسير في التجديد ، نجد ان الاستعمار الفرنسي في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين كان يحاول فرض الفرنسية علي الجزائر وتونس ، بتحويل بعض السكان الي الجنسية الفرنسية لنشر الفرنسية . في هذه الفترة أصدر بعض الفقهاء الفتاوى بأنه لا يجوز شرعا التجنس بالجنسية الأجنبية ، وبعضهم أصدر فتاوى تذهب الي انه لا يجوز شرعا لبس القبعة لأنها تقليد للأجانب . ذلك يعني ان التجديد وقتها اتخذ هيئة التشديد للحفاظ علي قوة التماسك الداخلية في مواجهة غزوة عسكرية سياسية ثقافية . فالتجديد هو تحريك النص علي الواقع المتغير وبالتالي اذا تطلب هذا الواقع المتغير تشديد يكون التجديد بالتشديد . علي خلاف ذلك نجد ان تجنس المسلمين بالجنسية الأجنبية في اوروبا الآن لا بأس به ، لأنها توفر للمسلم ضمانات المواطنة علي أرض غربية ، وعلي هذا النحو أصبحت للجنسية وظيفة . فالتجنس في الحالة الأولى تضييع للهوية بينما هو في الحالة الثانية نشر للهوية " (٢٠) .

وبرغم وسطية هذا الموقف الديني ، وبرغم أنه يوافق علي تجديد الخطاب الديني ، الا أنه يقف في مواجهة استخدام هذا العنوان للعبث بالدين . حيث يشخص أحد المفكرين الاسلاميين ذلك بقوله " ان اتساع مصطلح الخطاب الديني وشموله لعناوين عدة لدرجة تكاد تشمل كل ما هو منسوب الي الاسلام ، ابتداء من القرآن والسنة وحتى اجتهادات الفقهاء وانتهاء بكلام الدعاة والخطباء ، من شأنه أن يفتح الباب واسعا لمحاولات العبث والتجريح التي طالت الدين نفسه ، حتي وجدنا من اهتبل الفرصة ودعا الي إسقاط القدسية عن النص ، واستبعاده من كل ما له صلة بالواقع . صحيح ان حسني النيه الذين أطلقوا في البداية نداء تجديد الخطاب الديني كان مقصدهم تجديد الخطاب الدعوى بالدرجة الأولى ، وهو مقصد نبيل لا يكاد يختلف عليه احد. الا أن هناك أطرافا ذات مصلحة وليست فوق الشبهة انتهزت فرصة اتساع المصطلح فاخترقت الصفوف واعتلت المنصة في اكثر من مناسبة ، ومارست ذلك العبث الذي استهدف تهميش مرجعية الدين وتقليص دوره في الواقع (٢١) . في هذا الاطار من الضروري التحذير من اعتبارين عند مناقشة معني تجديد الخطاب الديني الأول من الذي يتحدث عن ضرورة تجديد الخطاب الديني ؟ فمثلا حينما يتحدث بعض السياسيين او المثقفين النشطين في مسألة حقوق الإنسان عن تجديد الخطاب الديني فأنهم يستخدمون ذلك عباءة للعبث بالدين ذاته . فتناول المصطلح بغير ضبط قد يؤدي الي أثار سلبية ومن ثم فمن المهم معرفة من يتحدث عن تجديد الخطاب الديني ، فمثلا حينما يتحدث مفتي الديار المصرية عن تجديد الخطاب الديني فإن ذلك يفهم بمعني ما ، بينما حينما يتحدث عن ذلك بعض المشاركين في " إعلان باريس " فإن ذلك بشكل آخر . والثاني أنه حينما يعني أحدهم بتجديد الخطاب الديني تجديد لغته فأني أقبل ذلك ، أما حينما

يحاول العبث ببعض آيات القرآن أو أحاديث الرسول " صلي الله عليه وسلم " فذلك أمر مرفوض (٢٢)

ويعبر أحد مفكري هذا الموقف عن ذات التوجه بتأكيده أن الخطاب يشير إلى أسلوب عرض فلسفة العقائد وأيضاً إلى حلول المشكلات التي قد يشهدها الواقع الإسلامي . وارتباطاً بذلك يكون الخطاب في العادة أسير بعددين الأول اللغة التي كتب بها الخطاب ، فتجديد الخطاب يعني تجديد وتطوير اللغة التي تتولي توصيل مضمون الخطاب ، إرتباطاً بذلك ترجع أزمة الخطاب والفكر الإسلامي أن لغة الكتب الفقهية القديمة ما زالت هي اللغة التي تستخدم في الخطاب الإسلامي الآن ، مع ان أحدث مذهب فقهي بين المذاهب الأربعة هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل مر عليه حتي الآن ١٢٠٠ سنة ، ومع ذلك فما زالت نفس المصطلحات الفكرية تجري علي ألسنه كثير من الشيوخ ، ومن ثم فهي لغة انفصلت عنها العامة ، ولذلك فانه من الضروري التجديد في لغة الخطاب . ويتمثل البعد الثاني الذي شكل أزمة للخطاب الإسلامي في بروز وقائع جديدة تحتاج الي مضامين جديدة كذلك . فمثلاً هناك بعض المعاملات الجديدة كفوائد البنوك تحتاج الي تقنين ديني جديد، في هذه الحالة فإننا نجد ان بعض شيوخنا يحاولون قياسها علي معاملات " الوكالة " أو " المضاربة " حيث يوجد تماثل في بعض الأحكام ، غير أنه عند نقطة معينة قد تختلف المعاملة الجديدة عن القديمة ، ومن ثم يبدأ البعض علي الفور باصدار فتوي تحريمها ، أي تحريم المعاملة الجديدة . في هذه الحالة نحتاج الي تطوير التفكير ، وينبغي أن يتحقق ذلك عادة بشكل منهجي من خلال التأكيد علي الثوابت الإسلامية التي تتشكل من مقاصد الشريعة العامة الخمسة ، بالإضافة الي عدة مبادئ كلية تحكم الشريعة . ذلك يعني أن بإمكان الفقيه أن يقدم الحكم الذي يترأى له

ويقبله العقل بشرط الاتفاق مع المقاصد الخمسة والمبادئ الكلية للإسلام ولا يصطدم معها . وقد حدد لنا الفقهاء السابقون هذه المبادئ الكلية والمقاصد كمرجعية ينبغي الاستناد اليها في أي تجديد (٢٣) .

وعلي نهاية متصل التجديد يبرز الموقف الثالث ، وهو موقف علماني يري كذلك أهمية تجديد الخطاب والفكر الديني ، ويؤكد علي أهمية أن يكون هذا التجديد حراً حتى يصل بعضهم الي القول بضرورة ان يكون بلا ضفاف . ومن الطبيعي ان يتضمن هذا الموقف عدداً من المواقف الفرعية ، وفي مجمله هو موقف يقف علي نقيض الموقف الأول الذي عبر عنه الأكاديميون الدينيون المتشددون . في هذا الإطار نعرض لثلاثة مواقف تصب جميعها في اتجاه هز روا سخ الخطاب الديني . في محاوله تشخيص بعض المفكرين لهذا الموقف من التجديد نجدهم يذهبون * إلي التأكيد علي أنه إذا كان الهدف الأمريكي الصريح هو تطويع أو تركيع الأمة العربية . علي هذا النحو تصبح القضية المحورية هي الوطن والأمة أما صرف الانتباه عنها وأشغال الرأي العام بغيرها فإنه يعد من الكبائر التي يجرم فاعلها ولا يقبل فيها عذر . إننا إذا عدنا مثلاً الي حالة " إعلان باريس " فسنجد أنه نموذج للتورط في اقتراف تلك الكبائر التي أعنيها . ذلك أنه يقوم علي دعامين رئيسيتين ، أولهما تقليص الحضور الإسلامي وثانيتهما تسويق العلمانية والدفاع عنها ، وهو ما يدعونا الي التساؤل عن المصلحة الوطنية في تفجير أمور من هذا القبيل ، عبر إثارة الجدل مثلاً حول الدين والسياسة وتاريخية النص ومسألة العلمانية ، في حين أن القضية الأولى والتحدي الحقيقي للدولة القطرية في الظرف الراهن ليس في

*يتبنى هذا الموقف الكاتب الاسلامي الكبير الأستاذ فهمي هويدي تعليقاً علي بيان باريس الذي عقد في مدينة باريس بتاريخ ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣ وحضره بعض المثقفين العلمانيين واليساريين ، وبعض الاسلاميين المنفلتين الذين أعطوا أنفسهم حق الحديث باسم الاسلام ، وهم خارجين عن مرجعية ، أو غير واعين بنصوصه .

هويتها ، وما إذا كانت إسلامية أو علمانية ، لكنها تتجسد في إمكانية إقامة الدولة الديمقراطية المستقلة . أن ما يسمى بإعلان باريس لا قيمة تذكر له من ناحية الموضوع ، فهو خطاب أريد به بالدرجة الأولى إدخال السرور علي الذين مولوا واستضافوا ، وما يعنينا فيه هو دلالاته لا أكثر ، من حيث كونه حلقة في سلسلة التحرش والإجترار علي الاسلام ودوره في المجتمع . كما أنه يجسد تحالف غلاة العلمانيين والشيوعيين السابقين الذين أداروا ظهورهم لقضايا الأمة الملحة ، وانصرفوا الي تصفية حساباتهم ، وقد التقت توجهاتهم بدرجة أو بأخري مع الأهواء والمصالح الغربية (٢٤) .

يجسد الموقف العلماني من تجديد الخطاب الديني ، حسب المضمون الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة ، ما ذهب اليه الرفاق المؤيدين للعلمانية الغربية بتأكيدهم أن الخطاب الديني خطاب إنساني شأنه شأن أى فرع من فروع الخطاب العام ، إنه خطاب عن الدين وليس هو الدين ، من ثم يكون شأنه شأن الخطاب العام من الممكن أن يكون حافزاً للتقدم والازدهار ، وقد يكون خطاباً محافظاً يسعى لتأييد الواقع المائل واعتبار أنه ليس في الامكان أبدع مما كان (٢٥) ، بل إنه قد يكون خطاب يقوم علي افتراض امكانية التماثل مع تجربة الماضي التاريخية والسياسية ، فيسعي الي نزع صفة التاريخية عنها

للتحول إلى يوتوبيا يجب تحقيق نموذجها وفرضه علي الواقع الراهن ولو باستخدام القوة " (٢٦) .

ويذهب هذا الموقف لإبراز الحاجة إلى التجديد من خلال التأكيد علي حالة تردي أوضاع العرب والمسلمين وتشوه صورتهم في أذهان العالم فضلاً عن معاناة الشعوب في العالم العربي والإسلامي من التخلف والاستبداد والحرمان من معظم الحقوق الإنسانية ، ليؤكد الحاجة الماسة لخطاب ديني جديد ، أي لفقه جديد قادر علي مواجهة هذه الأزمة ، ذلك لأن تجمد الخطاب الديني السائد جعلنا في موقف الخصومة مع العالم مما برر للقوي الاستعمارية والعنصرية في أوربا وأمريكا وإسرائيل أن تعلن علينا الحرب وتستخدم ما يباح وما لا يباح . ويحدد المنتمون لهذا الموقف مواضع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة في عدد ن القضايا ويعزي سبب الإشكالية فيها إلي الإسلام ، منها الحكومة الدينية ، وتطبيق الشريعة أو إقامة الحدود ، حقوق الإنسان ووضع الأقليات في المجتمعات الإسلامية ، ووضع المرأة المسلمة ، وكذلك علاقة المسلمين بالمجتمعات الأخرى ، إضافة غلي القضية الأهم التي تتمثل في فصل الدين عن الدولة .

ويدعو هذا الموقف إلي التحرر من الخطاب الديني السائد التي عمل علي تجريد النص من ملابساته العملية ووضعها خارج الحياة وخارج التاريخ ليسلط علي الناس من فوقهم دون أن يستجيب لحاجاتهم أو يتطور مع الزمن . ويحمل المنتمين لهذا الموقف الخطاب الديني أوزارنا وتردي أحوالنا بتأكيد أنه " الخطاب الديني الراهن مسئول مسئولية مباشرة عن شرور كثيرة تعاني منها الآن ، ضعف الثقة بالنفس والانسجام أمام الآخرين ، والارتداد إلي الماضي المظلم ، واليأس الذي يهاجم شبابنا ويقطع عليهم الطريق ، ويدفع جماعات

منهم إلى العنف والانتحار والغيوبة والشعور بالعدمية و اللامبالاة ، وتراجع الانتماء الوطني أو تراجع العمل به ، والاستجابة السهلة لما يستهدف النيل من وحدتنا الوطنية ، والخوف من الحرية وضيق الصدر أرائها ، والزهد في المشاركة العامة ، وتحقير المرأة واستباحة المال العام" . (٢٧)

ولا يكفي تبعة التردّي الداخلي علي الخطاب الديني الإسلامي ، بل يحمله أيضا تردّي أوضاعنا ومكانتنا علي الصعيد العالمي ، حيث يذهب إلي أننا "تحتاج إلي خطاب ديني جديد ... إلي فقه جديد يمكننا أن نعيش في هذه العصور الحديثة أعضاء عاملين فيها ، نتمثل مبادئها ، ونؤمن بها ، ونلتزمها ، ونسهم في حضارتها ، ونتخلص من الشعور الراسخ في أعماقنا بأن هذه العصور ليست عصورنا ، وأن حضارتها ليست حضارتنا ، وأننا مغتربون فيها مضطهدون ، وأننا أمام خيارين كليهما قاس عنيف ، وأن يلحق بها فنفقد أصالتنا ، ونتخلى عن ديننا وقيمنا ونخسر أنفسنا أو نتمسك بترائنا ، وننحاز لأنفسنا فنخرج من هذه العصور الحديثة ، أو نظل فيها غرباء مضطهدون ، لا نفهم لغتها ، ولا نخاط أهلها . وربما أستبد بنا الشعور بالقهر والاضطهاد وتفاقم حتي يدفعنا إلي إعلان اليأس من كل شيء والتضحية بكل شيء وإعلان الحرب علي العصر والحضارة ، وينظر هذا الموقف علي شن الهجمات علي نيويورك وواشنطن باعتبارها عملية رمزية بدا فيها وكأن المسلمين يشنون الحرب علي عواصم الحضارة الحديثة وقلاعها الكبرى ، ونتيجة لذلك - كما نري - فقد تأزمت علاقتنا بالعالم حتي وصلت الأزمة إلي ذروتها .

ويحدد هذا الموقف ثلاثة مبادئ رئيسية يمكن الانطلاق منها عند البحث عن فقه جديد عليها تتشكّلنا من وضعيتنا الرديئة ، بحيث تشكّل هذه المبادئ مطية خروجنا من الإسلام ذاته ، ليخرجنا من الدين كما أخرجنا من العالم .

الأول أن الإسلام دين لكل زمان ومكان ، وليس معني هذا أنه يتجاوز التاريخ ويتجاهل قوانينه ، بل معناه أنه يستجيب للتاريخ ويتطور معه ، فهو ليس مجرد عقائد وشرائع ، ولكنه سلوك أيضا وعمل ، أي أنه تاريخ ، إنه شريعة ثابتة وفقه متطور متغير . الثاني أن الإسلام وحي وتنزيل من ناحية وفهم لهذا الوحي من ناحية أخرى ، والوحي الآهي ولكن الفقه بشري ، والمسلمون الأوائل أمة مجتهدون لكنهم ليسوا معصومين ولا مقدسين . ونحن نرجع إليهم وننتفع بتراثهم لكننا لسنا مقيدين بهم ، لهم فقههم ولنا فقهنا وباب الاجتهاد مفتوح دائما . الثالث أن الإسلام في النهاية ليس مجرد نصوص ولكن قبل كل شئ غايات ، فكل ما يحقق غاياته يعد منه ، وكل ما يتناقض مع الغاية أو يبتعد عنها يخالف الإسلام ولو تطابق مع نصوصه . (٢٨)

ويسعي هذا الموقف لتحديد ماهية الخطاب بتأكيده أن الخطاب في تحديد الأساسي هو كلام يتشكل من مفاهيم معينه وظواهر وموضوعات بعينها ، ويتحدد بفضاء محدد من فضاءات المجتمع . علي هذا النحو من الضروري أن يتميز الخطاب بشرطين، الأول شرط الهيمنة بمعني ان هناك نسق معين من المفاهيم أو الاصطلاحات تتناول موضوعات معينة إضافة الي العلاقات بينها . هذه الموضوعات والعلاقات تشغل مساحة أو مجالا معيناً من مجالات المجتمع . وعلي هذا النحو يمكن القول بوجود خطاب فلسفي أو خطاب ديني وخطاب سياسي وخطاب كوني . وأستطيع تمييز طبيعة هذا الخطاب من خلال بعدين ، حيث يتمثل البعد الأول في هيمنه مصطلحات ومفاهيم معينة ومجالات للدرس وإلا خرج الخطاب الي خطاب آخر وأختلط به، ذلك يعني أن لكل خطاب فضاءه أو مجاله الخاص . ويتمثل البعد الثاني في الاستبعاد بمعني أن نسق الخطاب يستبعد من مجاله مالا يخصه . فإذا حاولنا تحديد الخطاب

الديني، فإننا في هذه الحالة نقصد به كيف نعبر عن ديننا ، وكيف نعلم وندرس للمشتغلين بالشئون الدينية من خلال خطبة الأئمة ورجال الدين أو الصحافة . في هذا الإطار يدور الخطاب حول الفكر الديني والموضوعات الدينية " (٢٩). ويستطرد أصحاب هذا الموقف قائلين أنه ترتيبا علي ذلك فإن لكل خطاب مجاله أو فضاءه الخاص فإذا قلنا أن الاسلام دين ودولة بإعتبارهما يشكلان فضاء الخطاب الديني ، وكلمة الدولة في اللغة القرآنية جاءت مشتقة من كلمة دال (أي زال) يزول . وإذا كانت الدولة متغيرة وغير ثابتة من عصر الي عصر ، ومن مصر الي مصر ، فإنه لا يمكن لأي خطاب ديني أن يفترض ترتيبا علي ذلك تغير دينه من عصر إلي عصر ومن أسرة حاكمة الي أسرة حاكمة أخرى . إستناداً إلي ذلك فإننا اذا قلنا ان الاسلام دين ودولة فإننا بذلك نضر بالإسلام وأي دين آخر يقول بذلك ، لان القول بذلك يعني أن الاسلام يجمع بين أمرين هما " دين و دولة " . فإذا افتقدنا أحد العنصرين أى الدولة، اذا فلا إسلام كامل بل نصف إسلام وهو ما لا يقبله أى مسلم في العالم ، أن يعيش بنصف دين ،إذا قلنا بذلك فإنه يعني أن المسلم يعيش بنصف إسلام او بإسلام نصفه ضائع .

بالإضافة الي ذلك فإننا اذا تأملنا " الاسلام بحكم التعريف القرآني، فسوف نجد أنه يعني التسليم لله ، وهو ما يحدث في كل الديان ، بذلك يشير الاسلام في هذه الحالة الي مفهوم واسع يشمل الأيمان باليهودية والمسيحية والمحمدية معا بل والصابئة أيضا . والقرآن تحدث في هذا يذكره " الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين " ، " الذين آمنوا بالله وباليوم الآخر وعملوا الصالحات لا خوف عليهم ولا هم يحزنون " وهناك أيضا قول الله تعالى " وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه

فأحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهوائهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعاً ومنهجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم فيما أتاكم فاستبقوا الخيرات الي الله مرجعكم جميعاً فينبأكم بما كنتم فيه تختلفون" صدق الله العظيم . أن الدين عند الله الاسلام ، بمعنى أنه الدين الذي جاء به إبراهيم وموسي وعيسى و الأسباط ومحمد فجميعهم ينتمون الي بحر واحد ، فكل هؤلاء مسلمون . أما المسلمون بالمعني الحديث فهم من ذكرهم القرآن الكريم بإسم " المؤمنين " أي الذين آمنوا بأن محمد رسول الله صلي الله علي وسلم ، وأنه الرسول الخاتم وليس بعده رسل ، ولكنهم يسلمون بمن سبقهم . في ذلك يقول القرآن " إن الدين عند الله الاسلام " وهذا الاسلام يجمعنا مع الغرب ، وفي القرآن لم يفرق الله بين أحد من رسله . ذلك هو امتياز الاسلام ، ومن الخطأ أن نتحول به أو نضيفه إلي طائفة سياسية تحارب (تجاهد) كما يقولون طوائف أخرى من المفترض أنها طوائف مسلمة او أخوة لنا في الاسلام .

ويستطرد هذا الرأي قائلاً لقد أدى اختلاط السياسة بالدين ، الخطاب الديني بالخطاب السياسي إلي أخطاء كثيرة وقعت علي مدي التاريخ الإسلامي . فقد أدى إدخال السياسة في الدين إلي تحولة إلي كفاح سياسي رخيص تفجر علي أرضية الاختلاف علي مدي ١٤٠٠ سنة ، اذ يثبت لنا التاريخ أن المسلمون حاربوا بعضهم بعضاً ، ودماء المسلمين التي سفكها المسلمون كانت أكثر من دماء المسلمين التي سفكها غير المسلمون في عصر الفتوحات الاسلامية . وبرغم أن الاسلام خاطب أمهات المؤمنين بقوله " وقرن في بيوتكن ... فقد خرجت السيدة عائشة أم المؤمنين وزوجة الرسول راكبة الجمل لتحارب أبن عمه وزوج ابنته علي بن أبي طالب رضي الله عنه . ولتكن أول حرب يسيل فيها دم مسلم بسيف مسلم ذلك بسبب السياسة . وتتمثل الواقعة

الأخري لتداخل خطاب الدين بخطاب السياسة في قضية الخلافة ، الخلافة لا تعني شيئاً في عقيدتنا الاسلامية ، وهو مصطلح قال به سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر بن الخطاب ، حينما سمي نفسه خليفة رسول الله والرسول لا خليفة له ، فالأنبياء لا يورثون النبوة فكيف يكون له خليفة ، خليفة يعني أن يعمل ما عمله " السابق " وقد ذكر الرسول في خطبة الوداع الأخيرة " اليوم أتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا (٣٠) . ولقد أدّى تقاثل الخلافات والخلفاء الي فوضي واسعة في التاريخ الإسلامي ، وكان الانتقال من خلافة إلي أخري انقلابي دائماً وسالت بسببه دماء كثيرة علي أرض الاسلام .

علي هذا النحو يعني تجديد الخطاب الديني ضرورة التأكيد علي خمسة حقائق.وتتمثل الحقيقة الأولى في ضرورة ان نعمل علي استرداد أهداف الدين التي تتمثل في تعميق العقيدة وتحصين الأخلاق ودعم الأخوة بين البشر جميعا . هذه هي خطة الدين ، وأي دين لا يختلف عن آخر في هذه المعاني أيا كانت هويته، وهو ما يعني أن الدين هنا يعني استبعاده واسترداد خطته الاصلية ، ذلك يعني أن التجديد هو عودة الي الأصل ، والتعامل معه ولكن ليس بصورة حرفية . وتذهب الحقيقة الثانية الي اننا اذا تأملنا الإطار التاريخي والجغرافي للدين الإسلامي في مرحلة الأولى فسوف نجد أنفسنا في مواجهة فترتين . الفترة المكية التي كانت دعوة إنسانية عامة قدم الرسول مبادئها إلي الإنسانية شاملة وهو ما جمع الناس حوله ، في المرحلة المكية كان الخطاب دينيا خالصاً كما ينبغي أن يكون عليه الخطاب الديني . الخطاب المكي يتحدث إلي الناس ويخاطب عقولهم ويخاطب الأخوة الإنسانية فيهم ، علي هذا النحو فتجديد الخطاب الديني الاسلامي يعني تجديد الخطاب المكي الخطاب الذي كان موجها إلي البشر جميعا، فقد استخدمت في هذه الفترة كثيرا كلمة " يا أيها

الناس". وتؤكد الحقيقة الثالثة علي أن تجديد الخطاب ينبغي أن يركز علي ما هو إنساني عام وما هو لا تاريخي ، وهو ما يعني أن تجديد الخطاب ينبغي ان يتجاوز المرحلة المدنية وهي مرحلة الحروب والغزوات والاتفاقيات ، التي تمت حينئذ لضرورات واقعية وهي ضرورات تاريخية تركزت في الدفاع عن المسلمين وليس عن الاسلام ، وتشير الحقيقة الرابعة إلي أنه اذا أردنا تجديد الخطاب الديني الإسلامي ، فإننا ينبغي أن نقف عند القرآن نستلهم الأصول التي وردت به ، وهنا علينا أن نتأسى بالخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب الذي كان له الفضل في تولية سيدنا أبي بكر ، حدث ذلك حينما كان الرسول " صلي الله عليه وسلم " في النزاع الأخير وقال أتوني بكتاب ودواه ، يرغب في أن يحدد لهم المبادئ او النصائح الأخيرة التي اذا طبقوها فلن يضلوا بعده أبداً، فرفض سيدنا عمر قائلاً " لدينا كتاب الله" ، ومنذ ذلك اليوم نجد أن الشكوك حول الأحاديث والسنن كذلك ينبغي أن نحتكم فقط إلي القرآن كتاب الله المنزل . كثيرة ودخلت فيها تحريفات عديدة كذلك . وتؤكد الحقيقة الخامسة علي ضرورة أن يتم التجديد في اتجاه العلمانية أو المدنية ، بمعنى أن يتجه التجديد الي التمييز بين سلطة الدين الخالدة وسلطة السياسة المتغيرة ، ولا ينبغي أن يفرق الدين بيننا في الدنيا كما لا يفرق الله بيننا في اليوم الآخر لأنه ملك له (٣١).

ذلك يعني ان الموقف العلماني يريد لمساحة الدين ان تنكمش حيث تنقلص أصوله لتقف عند حدود القرآن الكريم فقط ، مستبعدين الحديث والسنة وفقه الأمة الأربعة من دائرة الأصول وحتى اذا نجحوا في إقناع الكافة بإقتصار الأصول علي القرآن ، فقد ذهب بعضهم إلي التأكيد علي أن النص نتاج ثقافة وبدوره يصنع ثقافة جديدة ، وكلاهما معرض للنقد وإعادة التأمل أو علي الأقل

إعادة التأويل حتى يصبح النص متلائماً مع الظروف المتغيرة . ويتدرج الموقف العلماني في أضعاف الدين باتجاه العلمانية التي تعني انفصال الدولة عن الدين وتراجع الدين الي حد الضمير الفردي ، وتخليه عن أن يكون درعاً واقياً للهوية والأمة . فإذا لم ينصاع الدين ويتم تجديده في هذا الاتجاه فسوف يصبح الدين من وجهة نظرهم سبب عزلتنا ، وسبب تنامي اوتصاعد العداوة العالمية ضدنا بل وتردي أوضاعنا وفشل تحديثنا. بهذا القول فإنهم يجدون أنفسهم بدون وعي - وربما بنية حسنة - يعملون وفق الأجندة الأمريكية والغربية بامتياز ، وهم بذلك يؤكدون مقوله ان الطريق الي جهنم مفروش حينئذ بالنوايا الحسنة . إنهم بذلك يقدمون ديناً ضعيفاً يعيش متعلقاً بأذيال الحياة الدنيا ، دين محدود في قدراته يقتصر دوره علي متابعة تطور المجتمع وتقديم حلول للمشكلات التي قد تظهر إثناء عملية التحديث . دين غير ايجابي وغير فعال كالذي قال به ماكس فيبر ، دين يأتي بمعاني جديدة لهذا العالم او تنظيم جديد ، ويتولى صياغة الواقع حسب معانيه وتنظيمه، دين شكل أساس للرأسمالية المعاصرة (٣٢) التي تسعى الآن لقهر ديننا الإسلامي وحرمانه من هذا الدور الذ ينبغي أن يقدم به كأن ماكس فيبر لم يكن علمانياً ولا ليبرالياً ، لكنها علمانية العرب العلمانية العربية المتطرفة .

ويتمثل الموقف الرابع في الموقف المسيحي وهو شبيه بالموقف الاسلامي فيما يتعلق بقضية التجديد الديني ، ويعكس بداخلة ألوان الطيف المتدرجة كذلك، ويمكن تصنيف أو اصطفاف المواقف في اطاره علي ذات المتصل التي اصطفت وفقاً له المواقف ذات العلاقة بتجديد الخطاب الديني الاسلامي . بوضوح يدرك الموقف المسيحي أهمية تجديد الخطاب الديني ويطرح تصورات عملية وفعالة لتحقيق ذلك . إضافة إلي ان التجديد لديه يتم عادة وفق

أبعاد أو إجراءات متتابعة . وبرغم ادراكه لاهمية التجديد وضرورته ، فإنه يدرك الصعوبات التي تواجه تجديد الخطاب الديني بالتحديد ، كما أن عملية التجديد قد تتضمن مواقف متطرفة كذلك . بداية يري هذا الموقف أن الدعوة الي التجديد الخطاب الديني ينبغي أن تكون موجهة لكل الأديان ، ونحن أحوج ما نكون الآن لهذا التجديد ، غير أن عملية التجديد تكتنفها صعوبات عديدة ذات صلة بطبيعة الخطاب الديني ذاته ، أو علي علاقة بسياقه الاجتماعي المحيط . ويعدد هذا الموقف هذه الصعوبات بعدة صعوبات حيث تتمثل الصعوبة الأولى في أن الخطاب الديني يتحدث دائما عن مطلقات . إذ تتوزع مضامينه في نطاق أبيض مطلق واسود مطلق كذلك ، خير مطلق وشر مطلق علي نفس الغرار . لذلك فالمنطقة الرمادية غير موجودة ، وبالتالي فإن اتباع الدين الذي يقدمون الخطاب هم الذين يحملون الحق أما الآخرين مهما كانوا فموقفهم يعبر عن الزيف . وهكذا نري أن الحدود في هذا الخطاب واضحة والدلائل معلنة والمصطلحات لا لبس فيها ، ويعني ذلك بالنسبة لهم أن كل من ليس من الخير فهو في الشر ويجب احتقاره ورفضه علي جميع المستويات .

وتشير الصعوبة الثانية الي أن الخطاب الديني يتحدث عن مقدسات ، بمعنى أن ما يقوله المفسر يعضده عادة بآيات مقدسة ، ولذلك فالراي هنا ليس للمفسر او للواعظ ولكنه لله . فالله هو الذي يقول مضمون الكلمات التي يقدمها الواعظ فمن يجرؤ علي مناقشة الله؟ وإذا حاول شخص آخر تقديم أي اجتهاد أو تفسير مختلف فإنه التكفير يحدث حيث يكفر كل شخص الآخر . وتتصل الصعوبة الثالثة بأن الخطاب الديني يركز عادة علي الذات والانتماء للجماعة الدينية لكونه يلزمها بمضامينه . وإذا كان من أساسيات الخطاب الديني التركيز علي الذات والدعوة للانتماء وتعليم المبادئ الاساسية ، فإن هذا التركيز المبالغ

فيه علي الذات يعني أنه يحتوي في مضمونه علي نفي الآخر المختلف ، حتي دون هجوم مباشر عليه وهو ما يسمونه التعصب بالحب ، فمن كثرة حب الانسان لدينه يتجاهل الأديان الاخرى دون نية سيئة . وتؤكد الصعوبة الرابعة علي ان الخطاب الديني يرفض بطبيعته الحوار ، وذلك يرجع الي ان الخطاب الديني له اتجاه واحد من المتحدث الي المتلقي . فهو مونولوج Monologue وليس ديالوج Dialogue . وهنا يقوم صاحب الخطاب بتخيل الآخر وهو يحاوره فيثير الأسئلة ويرد عليها ويقوم بتفسير النصوص للآخر بحسب وجهة نظره . وتفسير نصوص الدين الآخر المختلف يعد أكثر الأمور إيلاماً للنفس ، وفي العادة ينظر من تعرضت نصوصه للتفسير من جانبه الي الآخر بإعتباره قد قام بأعتداء علي مقدساته وتشويه كتبه ومقدساته مما يعمق الكراهية ويؤجج الصراع .

وترجع الصعوبة الخامسة الي أن الخطاب الديني يتضمن دعوة للآخرين للانضمام اليه وذلك يعود الي انه بطبيعته خطاب يسعى الي اقناع الآخرين بالعدول عن افكارهم والانتماء لصاحب الخطاب . لذلك فهو خطاب دفاعي وهجومي في نفس الوقت . ففي مرحلة الدفاع يسعى إلي الرد علي الخطابات الدينية المطروحة علي الساحة والمختلفة معه ثم يقوم بعملية هجوم عليها ، ولأنه خطاب اقناع ودعوة لذلك فهو يستخدم كل ادوات الاقناع الممكنة (٣٣) . وتتعلق الصعوبة السادسة بانتشار روح التعصب في المجتمع ، وهي الروح التي تعوق تجديد الخطاب الديني في أحيان كثيرة . والتعصب كما يراه علماء النفس درجات تبدأ بالكلام ثم التجنب فالاضهاد فالعنف وأخيراً الارهاب . والتعصب بالكلام يأتي من خلال الخطاب الديني والتعليم في داخل الجماعة الواحدة حيث يشوه الأنا الآخر ، وعندئذ تنتقل الجماعة نتيجة لتأثير الكلام

المتعصب الي التجنب ، أي رفض التعامل مع الآخر المختلف في عمله ومسكنه وعائلته ، وأخيراً العنف ضده حيث الضرب والجرح ، ثم الارهاب والمذابح الجماعية (٣٤). وترتبط الصعوبة السابعة، بطبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السياسية . ففي بعض الأحيان تعيش بعض المجتمعات في ظل حالة من الاحتقان المجتمعي بسبب المشكلات والهموم التي تثقل كاهلها علي كل المستويات من كل الاتجاهات أو المصادر . ومن شأن حالة الاحتقان المجتمعي هذه أن تملأ فضاء المجتمع بالتوتر الذي يعوق مناقشة تجديد قضايا ذات حساسية علي ساحة العلاقة بين الآنأ والآخر . وذلك لان الاحتقان الاجتماعي قد يدفع البشر الي الانكفاء علي الذات ، بينما التجديد حالة تتطلب الانفتاح علي الآخر والتسامح بايثارية معه . و ذلك يعني أن الاطار السياسي والاجتماعي العام يعد متغيراً أساسياً في اطلاق طاقات تجديد الخطابات المختلفة بما فيها الخطاب الديني أو وادها في مهدها .

وفي حالة الرغبة في تجديد الخطاب الديني تعد الدعوة الي كلمة سواء أو اتفاق بين الخطابات المختلفة الخطوة الأولى في اتجاه تجديد الخطاب الديني المسيحي ، أي العمل علي خلق مناطق مشتركة بين الخطابات الدينية المتنوعة سواء علي الصعيد المسيحي أو علي الصعيد المسيحي الاسلامي . يذهب هذا الموقف إلي التساؤل لماذا لا يتم تجديد الخطاب المسيحي بالمثل كالخطاب الاسلامي ، بحيث تنتهي الصراعات الفكرية بين الملل المختلفة بحيث تكون امام مسيحية واحدة تؤمن بالانجيل والمسيح رغم وجود خلافات جوهرية بين الملل المسيحية بحيث تكون هذه الخلافات ذات خصوصية لكل مله ، يحترمها الآخرون دون التعرض لها بالغمز واللمز وتكون الثقافة السائدة بين المسيحيين هي الحوار حول المسائل الاتفاقية والبعد عن المسائل الخلافية . واذا كانت في

مصر ملل مسيحية ثلاث كالملة هي الأرثوذكسية وهي الملة الغالبة في مصر ، وكذلك الملة الكاثوليكية ، وبينها وبين الملة الارثوذكسية كثير من الخلافات العقائدية التي تحول دون اللقاء او التلاقي الدائم بين الملتين ، حيث الكل يدعي انه يمتلك الحقيقة المطلقة، وكذلك توجد الملة البروتستنتية . ذلك يعني أن هناك خلافات عقائدية بين الملل الثلاث ، الا أن ذلك لا يمنع من تجديد الخطاب الديني المسيحي وهو الأمر الذي يلقي قبولها جميعا ، بحيث يكون هناك تعاون حضاري بين كل الملل مبني علي احترام خصوصيات كل ملة من قبل الملل الاخرى . علي هذا النحو يؤدي تجديد الخطاب الديني المسيحي الي أن تعيش الملل الثرت في سلام حقيقي ، سلام من الاعماق وعن اقتناع بأن إنجيلنا واحد وهذا هو العمود الفقري للملل الثلاث وأن اختلفت في بعض الجوانب الاخرى . لذلك يجب أن يكون الخلاف جزئيا وتحت السيطرة ، والا تفجرت نار التعصب التي تاتي علي الاخضر واليابس بين الملل الثلاث ، ويشير هذا الموقف الي ثمة خطوات عملية اتخذت في هذا الاتجاه . حيث يؤكد بداية علي الحقيقة التي تدعو إلي التسليم بوجود تنوع عقائدي في الخطابات الدينية المسيحية في اطار الاتفاق علي جوهر واساسيات الايمان المسيحي . في مواجهة هذا التنوع هناك حوارات مع الطوائف ، قد تستهلك وقتا طويلا لان المسالة ليست سهلة ومع ذلك فقد حققنا قدرا من التقدم في هذا الاتجاه ، فمثلا كانت هناك خلافات محدوده الكاثوليك وبين الروم الأرثوذكس ، كان هناك سوء تفاهم وليس خلاف حقيقي ، حدث اتفاق وسوف يؤدي قريبا الي تاسيس وحده بين خمسة عشر كنيسة ارثوذكسية في اوربا وستة كنائس في الشرق (٣٥) وسوف يؤدي ذلك الي اتفاقات اخري ولو علي المدي الطويل .

وبنفس الاسلوب يري هذا الموقف أن منطق البحث عن وحده او تكامل بين الخطابات المسيحية المتنوعة يمكن أن يقود هو نفسه الي البحث عن تكامل بين التنوع والاختلاف المسيحي الاسلامي . وهو يري أن هناك بعض المتعصبين في نظرتهم الي الاسلام مع أن الاسلام ينظر الي المسيحية واليهودية كديانات سماوية ويعترف بها . غير أن بعض المتعصبين المسيحيين لديهم بعض التحفظات التي تحول دون اقامة علاقة متسامحة بين المسيحيين والمسيحيين أو بين المسيحيين والآخر حيث اصبح ذلك مهمة قومية حتي يعيش الجميع في سلام حقيقي ، سلام من القلب ، سلام يملا الفكر والوجدان . في هذا الإطار تعد الصيغة الافضل لتجديد الخطاب الديني المسيحي بين الملل والاديان هي الصيغة التي تدفع الجميع إلي التسليم بأن الخلافات امر وارد بين الملل المسيحية ، أو بين المسحيين والمسلمين وأن لكل ديانة او ملة خصوصيتها. ومن ثم يجب علي الجميع احترام خصوصيات بعضهم البعض وأن يدور الحوار دائما علي ساحة المسائل الاتفاقية ، وهي ذات قماشة واسعة وكثيرة في مجالات الحياة المختلفة (٣٦) .

وتتمثل الخطوة الثانية علي طريق تجديد الخطاب الديني المسيحي في العمل علي رأب الصدع بين القديم والجديد أو بالاصح احلال الثاني محل الاول . فالخطاب الديني علي ما يذهب هذا الموقف ينبغي ان يتجدد في لغة ومضامينه ، حتي يصبح خطابا عصريا يخاطب مؤمنين معاصرين . في هذا الاطار يذكر أصحاب هذا الموقف أن هناك خطاب مسيحي تقليدي ، يقرؤونه في الكتب القديمة ، فمثلا في القرن السابع عشر وحتى النصف الاول من القرن العشرين ، كان رجال الدين يتحدثون بالكلام "المسجوع" وباللغة العربية الفصحى وبلهجة خطابية ، حيث كان هذا العصر عصر الخطابة والزعماء .

كان الخطاب الديني التقليدي في الكنائس لا يتكلم الا في موضوعات تراثية قديمة تكاد تتعلق بالنظريات المسيحية أكثر من تناول الامور العملية . الان حدث قدر من التجديد ، فبرغم أن "قداسة البابا شنودة" ضليع في اللغة العربية غير انه لا يستخدمها الا في اللقاءات الرسمية ، ولذلك نجد أن احاديثة اليومية تتم باللهجة العامية الدارجة ، حتي تصبح لغتة قريبة من تناول قضايا ومشكلات الحياة اليومية المعاشة ، ويفعل رجال الدين جميعهم ذلك . من مظاهر التجديد في الخطاب الديني المسيحي أيضا اللجوء الي اللغة الحوارية بصورة مستمرة من خلال الأسئلة والاجابة. فمثلا نجد أن قداسة البابا شنوده في لقائه مع الناس يعتمد علي الحوار ، هم يسألون وهو يقدم الاجابات ، وقد يستغرق ذلك نصف اللقاء ، بينما يلقي في النصف الثاني "العظة" عليهم ، وفي الغالب تدور العظة حول القضايا التي اثرت في النصف الاول من اللقاء ، حيث يكون ذلك اكثر اقناعا وخاصة في مجال الشباب وأكثر اشباعا لاحتياجات البشر جميعا. (٣٧) بالاضافة الي ذلك فخطابنا يعتمد الترويج وليس الترهيب، علينا أن نقول لهم أن الحياة مع الله مفرحة وتساعد علي النجاح ، الله يحبنا والامجاد السماوية تنتظرنا في آخر المطاف . ندعوهم الي التفائل والثقة بالله لان الله يعطينا اكثر مما نطلب أو نتصور أو نفتكر ، وربنا سخي ونزعتة متفائلة (٣٨) .

وتأتي الخطوة الثالثة في اتجاه تجديد الخطاب الديني المسيحي من خلال جعله أكثر ارتباطا بالحياة اليومية بحيث يهتم بقضاياها ومشكلاتها. في هذا الاطار يؤكد أصحاب هذا الموقف علي ضرورة أن يأخذ تجديد الخطاب الديني في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة. فمثلا نحن كاقباط نعيش في مجتمع فيه غالبية مسلمة علينا أن لا ننعزل عنها ،

وعلىنا أن نندمج في المجتمع ليلتقي شبابنا مع الشباب المسلم علي خلفية قيم المواطنة الواحدة . نحاول أن نستخرج من الانجيل ما يؤكد ذلك ونعظ به الشباب وفي خطوة رابعة تشهد علي فعالية وحيوية تجديد الخطاب المسيحي ، يعمل الخطاب علي تضيق المسافة بين النص الثابت والمطلق والواقع النسبي المتغير بتحريك الأخير حتي ينصاع لهيمنة النص وقوته ، مثال علي ذلك مواجهة الكنيسة لقضية إباحة الطلاق فنحن في مجتمعنا "المسيحي" لا يمكن أن نقبل إباحة الطلاق مع أن الغرب يري انه قد آن الاوان لأن تبيح الكنيسة الطلاق . في مقابل ذلك نجد أن فإن الخطاب الديني المسيحي المتجدد يدرك انه اذا حدث الطلاق فسوف تظهر مشاكل كثيرة ، ولذلك فالخطاب لا يركز علي قضية الطلاق ولكن تعمل الكنيسة من ناحية اخري علي تطبيق برامج اجتماعية وثقافية وصحية ونفسية لاعداد المقبلين علي الزواج ، وفي هذا الاطار تعمل الكنيسة قبل الموافقة علي الزواج علي إخضاع المقبلين عليه لهذه البرامج ، حتي تكون الكنيسة قد لعبت دورها واراحت ضميرها (٣٩) . ذلك يعني محاولة أن يتجة تجديد الخطاب في اتجاه تطوير أوضاع الواقع حتي يصبح قريبا من النص الديني وصالحا للتكيف معه ، والتعديل والتغيير في الواقع دون المساس بالنص .

ثالثا : ظروف تجديد الخطاب الديني

الخطاب الديني بطبيعته أحد العناصر البنائية في المجتمع ، سواء كان المقصود بالخطاب الديني المبادئ والقيم الدينية المتضمنة في المواثيق الأساسية، أو كان المقصود هو الخطاب اللغوي الذي يشكل وعاءا تنتقل من خلاله القيم والمبادئ الي جماهير يتجدد سياقها وعصرها ، بصورة دائمة .

الأمر الذي يفرض السعي الدائم لاعادة قراءة ذات المبادئ بهدف إستكشاف معاني جديدة لم نكن ندركها غير أنها تلائم الواقع الجديد . ذلك يرجع إلي أن النص الديني هو نص متكشف ابداً ، كما أن الواقع متكشف كذلك وعلي توازي معه . وفي كل لحظة من لحظات تكشف هذا الواقع تظهر متغيرات جديدة لم تكن قائمة من قبل، تدفعنا الي استعادة استكشاف المبادئ المنظمة له في مقولات الدين ومبادئه . وهكذا نجد ان الكون الذي نعيش فيه متكشف ابداً سواء في مبادئه المنظمة له أو في واقعة المتغير وغير الثابت ، لأن الجميع يصدر عن مصدر واحد، فهو خلق للاله الواحد . ويصبح علي الانسان الذي يمتلك عقلاً أن يظل باحثاً ابداً عن تصور الدين لتنظيم التفاعلات الجديدة التي أشير إليها في وثائق الدين الأساسية ، أو أن يستكشف مبادئ الدين في تفاعلات الحياة اليومية ، بحيث يتحرك العقل الانساني من خلال هذه الحركة المتأرجحة الي تعميق اليقين من ناحية والوصول الي معرفة القوانين الضابطة لايقاع المجتمع والكون من ناحية ثانية .

ونحن اذا تأملنا الظروف التي يتم فيها التجديد فسوف نجد أنها ظروف أزمة في الغالب . حيث نجد أن المجتمعات الحضارية تلجأ عادة الي مخزونها الحضاري لتبحث في اطاره عن حلول تقدمها للمسائل أو المشاكل المطروحة في سياق الأزمة . في هذا الاطار فنحن نميز في تاريخ المجتمعات بين مرحلتين الأولى مرحلة الاستقرار الاجتماعي ، حيث يسعى البشر الي استكشاف مبادئ الدين المنظم لحياتهم في واقعهم الاجتماعي ، وهي المرحلة التي يمكن أن نسميها مرحلة تعميق اليقين . وهي التي نسعي في إطارها إستكشاف مبادئ الخالق في خلقه عملاً بقول الله سبحانه وتعالى "سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم" . علي خلاف ذلك نجد أن الحركة عكسية في سياق

الأزمة ، حيث يكون الواقع هو الذي يطرح المسائل والمشكلات التي تستحق التأمل وتطلب الحل ، ومن ثم يتجه البشر ، بخاصة المؤمنون، الي مرجعيتهم الدينية ومخزونهم الحضاري المستند اليها في محاولة لاعادة فهم النصوص كمرجعية لمشكلات واقعهم المتغير ، حتي يعثروا علي يقين قادر علي تقديم الحلول لمشكلاتهم ومسائلهم . وهكذا حركة يحيا البشر في نطاق رحلات وحركة "بندولية" بين النص الديني والواقع . بداية الحركة تعتمد دائماً علي واقع الحال هل هو واقع مستقر وثابت يؤكد عافية النص وعافية المجتمع ، أم أنه واقع يعيش حالة أزمة ويلقي يظل الشك علي النص ، ولا بد من ضخ الحيوية في النص حتي يتكشف عن حلول جديدة لمسائلنا المعقدة .

بالإضافة الي ذلك فنحن نعتقد أن ظروف التجديد تقع عادة في سياق اختلاف، وهو الاختلاف الذي ينتج عن واقع الأزمة . حيث نجد أن إدراك البشر لواقع الأزمة ومسبباتها يختلف باختلاف زاوية أو منظور إدراكهم لها ومن الطبيعي أن يختلف طبيعة أدراكهم لها بحسب درجة يقينهم الديني وايضا بحسب طبيعة إستقبالهم لمتغيرات البيئة المحيطة بالأزمة، البعض يؤكد علي متغيرات معينة بإعتبارها المسببة للأزمة كضعف فاعلية المتغير الديني - لأسباب عديدة - في حاضر المجتمع ، او بروز متغيرات معينة أبعدت البشر عن يقينهم الديني كالتعليم الذي يغفل أبعاد التأمل وتجديد التراث والحفاظ علي الهوية. أو النظام السياسي الذي يعتبر حلقة من حلقات الاتساع أو الإمتداد في تطور الأنظمة السياسية الغربية، وإن لم تكن مرحلة في التطور العضوي للمجتمع. أو تأثير الأيديولوجيات الوافدة التي فرضت علي البعض يقينها واستبدلته باليقين الديني ، كتبني البعض للأيديولوجيات الماركسية أو العلمانية المتطرفة أو المشوهة . في موقف الاختلاف يسعى البعض الي أحداث تجديد ،

بعضهم يكون سعية ايجابية بحيث يدفع النصوص الدينية من خلال تأملها الي مزيد من الكشف حتي تكون قادرة علي مواكبة الواقع المتغير وقادرة كذلك علي ترشيده . بينما يكون سعي البعض الاخر سلبي ، فهو لا يمتلك مفاتيح تأمل النص الديني بسبب تشوه تعرض له اثناء مرحلة تنشئته الاجتماعية والفكرية ، وبسبب ذلك نجده لا يري النص الي نصا تاريخيا ونسبيا ، علي الأقل في بعض عناصره . ثم هو أسير الأنهار بالتطور الغربي ، يعتقد أن العلمانية الغربية هي صانعة الحداثة في الغرب ويمكن إعادة إستراتيجيات لصناعة التحديث في مجتمعاتنا ، دون أن يدرك أن حضارتنا الاسلامية تحتوي علي المبادئ والقيم القادرة - في حالة أن نعمل علي بعثها وإحيائها - علي بناء تحديث مستقل له هويته . لقد أختار هذا البعض طريق الانبطاح ورفع الرايات البيضاء تسليما بالهزيمة والوهن . فالحياة لديهم في ظل جهد أو نضال أقل أفضل من المقاومة المقترنة بالحفاظ علي الهوية والشرف . علي خلاف ذلك رفض البعض الأول عن كبرياء حالة الوهن والتسليم والانبطاح ، ورأي أن من الأفضل بعث التراث المستند الي قاعدة الدين من خلال إعادة قراءة وثائقه وتأمل نصوصه الأساسية لنواجة بها مشكلات الحاضر ومسائله ، وفي ذات الوقت يستكشف مقولات تطوير الواقع وتأكيد تقدمه ، ومن المؤكد ان كلا الفريقين يساهم بطريقته ومن زاويته - حتي لو كانت ذات مخرجات سلبية - في عملية التجديد .

إلي جانب ذلك تتنوع المتغيرات الدافعة الي التجديد ، وهي المتغيرات التي تفرض ضغوطا علي المجتمع فتدفعه إلي أن يعيد تأمل مقولاته حتي تساعد علي التكيف مع الواقع الجديد . وفي حالة المجتمع الاسلامي فإن المبادئ والقيم المتضمنة في نصوصه الأساسية مطلقة وكنية ، في مقابل الواقع

النسبي والجزئي ، ومن ثم يصبح من حق كل واقع نسبي وجزئي متتابع أن يعيد تأويل النصوص ، بما توفر له من قدرات عقلية وتكنولوجية متطورة ورأسمال ثقافي متراكم ، حتي يستطيع ضبط التفاعل المتجدد في واقعة خاصة أن النص في طبيعته وبحد ذاته كلي وشامل ولا نهائي يقدم الجديد كلما أعيد أستكشاف جوهره ، بحيث يشكل ذلك جدل ومضمون التجديد . في هذا الاطار فإننا نجد أن الواقع الاسلامي يتعرض لضغوط تفرض عليه نتيجة تغيرات عديدة وقعت بالداخل وتحتاج الي ترشيد عقلي جديد وضغوط تفرض نفسها من الخارج مستغلة حالة وهن المجتمع الاسلامي الذي قد يلجأ الي إعادة إستكشاف نصه ومرجعياته بحثا عن طاقة القوة التي تضخ الحيوية في عروقه . يضاف الي ذلك أنه اذا كان جسم المجتمع الاسلامي قد أصبح هشاً في وقتنا الراهن برغم أن نصه ليس لذلك ، فإنه من الطبيعي أن تؤدي الضغوط الخارجية الي ردود فعل متباينة في الداخل استنادا الي عدم تجانس القوي والفئات الاجتماعية. وإرتباطا بذلك تتباين ردود أفعال القوي والفئات الاجتماعية المختلفة تجاه هذه الضغوط وتتباين ردود فعلها نتيجة لذلك . بعضها يتعلق بأستار النص حرفيا قابض علي دينة كمن "يقبض علي جمرة من نار" ، بينما البعض الثاني يسقط صريحا تحت سنانك الضغط الخارجي والمصالح المستهدفة، فإذا قيل له أن هذه العلمانية هي مصدر قوة المجتمعات الغربية يجب مؤكدا لنكن علمانيين أكثر من العلمانيين أنفسهم . بينما يقف الفريق الثالث واثقا من نفسه وثوقة من حضارته ، يسعى الي مخزون الحضارة يستكشف في إطاره من جديد معالم النص وأعماقه ، فيدرك ضالته التي تساعد وتؤهلة لامتلاك القوة . لم يقرر الاستقالة العقلية كالبعض الأول والثاني ، بل قرر النضال بعقله في إتجاه تجديد قراءته لنصه وليس تجديد نصه ، حتي

يملك الطاقة الروحية التي تمدة بالقوة التي تؤكد له "أنكلم خير أمة أخرجت للناس".

ذلك يعني أن تجديد الخطاب الديني في مضمونه وشكله تكتفه ظروف عديدة ، بعضها يطلق عقل التجديد بينما البعض الآخر يقيد . بعضها يفرضه في اتجاه محدد حتي تستمر حالة الضعف والوهن والهشاشة ، بينما البعض الآخر يدفع البشر الي السعي لتجديد خطابهم وإدراكهم حتي يمتلكوا أسباب القوة من جديد ، وهو ما يعني أن الظروف المصاحبة للتجديد لها أبعادها ومصادرها العديدة .

١ -ظروف تجديد الخطاب الديني وتاريخيته : يتعلق البعد الاول بظروف تجديد الخطاب الديني باعتبار أن التجديد ضرورة تراثية وتاريخية ومعاصرة . في هذا الاطار يمكن القول بأن عملية التجديد والاصلاح في الفكر الاسلامي هي جزء صميمي من الدين نفسه . مستندين في ذلك الي حديث الرسول الكريم "صلي الله عليه وسلم" القائل " أن الله يبعث لهذه الأمة علي راس كل مئة سنة من يجدد لها أمر دينها" بالاضافة إلي تفاعلات التاريخ وممارسة التجديد في إطاره ، حيث شهدت المجتمعات الاسلامية خلال الأربعة عشر قرنا الماضية عدداً من الحركات والثورات الاسلامية التي شملت الميادين العسكرية والفكرية العديدة . فقد لجأت مجموعات اسلامية للجهاد والاجتهاد في فترات متكررة ، كما أن المدارس والمذاهب الفقهية والفلسفية والفكرية تعددت خلال التاريخ الاسلامي (٤٠). ويعود ذلك الي أن الاسلام كدين يمتد الي فضاءات عديدة في الحياة، بل يكاد بشموليته ألا يترك مجالاً خارج تنظيمه وتفسيره وسيطرته . يضاف إلي شمولية الاسلام مسألة ثبات البنية النصية للاسلام وصلاحيته لكل زمان ومكان ،

خاصة أنه ينطلق في مبادئه من فطرة الطبيعة البشرية . لذلك تتميز أو تحتفظ الحلول والرؤية التي يقدمها الاسلام بصلاحياتها ، فهو دين يقبل أي تغيير لا يمس الثوابت ويقتصر علي مظاهر الأمور وأشكالها الخارجية في مقابل التأكيد علي الحقائق الأزلية التي هي من ثوابت الكون "ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين" سورة النحل "الآية ٨٩" . وتفسير حديث الرسول القائل بالتجديد كل مئة سنة أن مئة سنة تعني قرن من الزمان ، ثلاثة أجيال متتابعة ومن المؤكد غير متجانسة من حيث قدرتها علي التكيف مع تغيرات الواقع المتجدد ، وهي فترة طويلة نسبياً يتعرض خلالها المجتمع لتغيرات داخلية عديدة كالتحولات الاجتماعية والفتن السياسية، ذلك في مقابل أن هناك قيم وعادات وثقافات قد تفد ألياً من الخارج لأننا لا نعيش وحدنا في عالمنا ، الأمر الذي يؤدي الي ضعف التزام البشر بموروثاتهم ومن ثم بالدين مما يدفع الي وهن بعض قواعده في نفوسهم ، ومن ثم في ضبط التفاعل الاجتماعي (٤١) ، وهو ما يؤدي الي استنفار وعي المعتقدين في الدين لاعادة قراءة النص لتخليصه مما قد علق به أو قراءته في ضوء التغيرات الجديدة التي طرأت علي حياة الجماعة .

واذا كان التراث الديني يقبل بالتجديد ويدعو اليه فإن التاريخ يشهد علي ذلك ايضاً ، فتجديد الفكر الديني شكل مسعي أساسياً في مسيرة الثقافة العربية الاسلامية منذ فجر الاسلام . وفي العصر الحديث شهد الفكر الديني حلقات متتالية من إجهادات المفكرين ومشاريعهم النهضوية . حيث شكل التجديد في كل مرحلة ضرورة ملحة ، انطلاقاً من أن هذا التجديد يعتبر جسر عبور الفجوة التي فصلت العالم العربي والاسلامي عن العالم المتقدم . وهو ما يعني

أن التجديد كان يعبر عن ضرورة داخلية عميقة تنبع من رفض العرب والمسلمين لوضعهم المتردي في العالم ، وهي ضرورة لاصلة لها بمطالب بعض الدول الكبرى حتي لو حدث تماس في لحظة من اللحظات . وهي مهمة لا تنحصر في جهد رجال الدين المستنيرين فقط ، بل يجب أن تكون من أولي مهام المفكرين والمتقنين عموماً (٤٢).

بالإضافة الي ذلك تلعب السياسة دوراً بارزاً في استمرار التجديد أو توقفه . تأكيداً لذلك يشير تأمل التاريخ الاسلامي الي أن القرار السياسي الذي أصدره الخليفة العباسي المتوكل بوقف النقاش حول ما عرف بمحنة خلق القرآن ، وحكمة ببطلان آراء المعتزلة يمثل بداية إغلاق باب الاجتهاد . وأن هذا الإغلاق أستمّر منذ القرن الثالث للهجرة . غير أن الاجتهاد وأن كان قد توقف في بلاط السلطة السياسية إلا أن الفكر الاسلامي عرف شيئاً من حيوية الاختلاف والاجتهاد خارج نطاق هذه السلطة حتي سقطت بغداد في يد المغول، ولم تتوقف محاولات تجديد الخطاب الديني منذ عصر النهضة وحتى الآن (٤٣). حيث قدمت محاولات تجديدية عديدة ، غير أن التجديد قد توقف في الفترة المعاصرة بسبب محافظة النظم السياسية وإنغلاقها ، وهي المحافظة التي تضافرت مع محافظة المؤسسة الدينية ، بحيث أدّى ذلك إلي الاقتصار علي التزديد الحرفي للنصوص دون محاولة تطوير فهمنا أو تأويلنا لها كآلية لفهم قضايا الواقع المعاش . مما أدّى في بعض الفترات التاريخية إلي العنف باعتباره رفضاً وتجديداً علي مستوي الممارسة، يرفض سلوك النظام السياسي والمؤسسة الدينية علي السواء.

إرتباطاً بذلك نستطيع أن نرصد عدة مواقف فيما يتعلق باستمرار التجديد وتاريخيته . بداية نؤكد أنه برغم تأكيد هذه المواقف جميعها علي

أهمية التجديد وضروريته علي المستوي القومي والإسلامي والعالمي ، غير إن تبرير استمراره أو توقفه شكل نطاق خلاف بين المواقف المتعددة . حيث يؤكد أحد هذه المواقف علي أن التجديد لم يتوقف طيلة القرن الماضي وحتى الآن ، فمنذ إسهامات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتلاميذ هذه المدرسة التنويرية الدينية في تجديد الفكر الديني وهم مستمرون في القيام بهذه المهمة خير قيام . غير أن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن ، جعلت هذه الدعوة المعتدلة إلي الاجتهاد والتحديث في الفكر الديني تتضاءل وتضمحل أمام القيود التي فرضت عليها . سواء من قبل المثقفين اليساريين الذين مدوا الخيط الي آخرة حتي التطرف نحو الشيوعية والعمل علي تهميش مكانه ودور رجال الدين والدعوة (٤٤) . أو من قبل الانظمة السياسية التي رأت تنمية مجتمعاتها وفق نماذج غربية ، راسمالية أو اشتراكية، وأسقطت من حسابها إمكانية تجديد أو تحديث الدين ليقود تحديث المجتمع وتطورة . وعلي هذا النحو حوَصر الدين ودفع به الي هامش المجتمع، الأمر الذي عطل جهود التجديد لأنه لم يكن لها مبرراتها الواقعية ، كما أنه لم تكن هناك الحرية الكاملة للقيام بذلك .

الي جانب هذا الموقف نجد موقف آخر أكثر توازنا يري منذ البداية أنه حينما تكون مصلحة الجماعة فثم شرع الله علي ما يذهب "بن القيم" الذي يري "أن المسائل الدينية ليس فيها اجتهاد أما المسائل الدنيوية ففيها اجتهاد" ، وهو ما أقره الاسلام وأكدّه الرسول الكريم "صلي الله عليه وسلم" . غير أن ذلك يتحقق بشرط أن لا يخرج الاجتهاد علي المبادئ الكلية للاسلام ، وهي المبادئ التي ترفض الحجر علي العقل . انها مبادئ إرشادية كي لا يخطئ العقل أو يضل، أو حتي يصل الي الحق من أقرب الطرق (٤٥) . لذلك نجد

أن العقل الاسلامي يندفع الي التجديد كلما كان المجتمع الواقعي في محنة أو مازق . فمثلاً حينما دخل التتار بلاد المسلمين كان المسلمين " أضعف خلق الله ، وقد كانت الروايات التي صورت لنا غزو التتار والوهن الذي دب في قلوب المسلمين مخزية . في هذه الفترة قوي العلم الديني وحدث فيه تجديد حتي دخل التتار الاسلام . وحينما هاجم الصليبيون بلاد الاسلام قوي العلم الديني برغم أن البلاد الاسلامية كانت ضعيفة . في خلال هذه الفترة عمل الامام "الغزالي" والامام الهويني" علي بناء الأمة فكريا وعقديا أثناء كانت الحرب مشتعلة "(٤٦). ولا يختلف اليوم عن البارحة ، حيث تحدث صحوه في العالم الاسلامي باتجاه التجديد الذي تتأكد الدعوة اليه كلما بدا عالمنا العربي والاسلامي علي درجة واضحة من الهوان والضعف وكما تكالبت القوي العالمية عليه . كأنما المجتمع يدفع بعض صفوته المخلصة أو جماعته المؤمنة التي بيدها مفاتيح مخزون الطاقة، والتي يمكن ان تبعث فيه الحيوية لتشكل قوة تزيد من مناعة المجتمع . الأمر الذي يفرض علي رجال الدين أن يولوا اجتهادهم الآن شطر الحاضر من حيث قضايا ومشكلاته وليس باتجاه النظر الي الماضي.

ويتكامل مع الموقف السابق موقف الدين المسيحي الذي يري أن تجديد الدين يعد ضرورة بسبب سوء الفهم والحيرة التي تسود أوساط الشباب فيما يتعلق ببعض القضايا ، حتي نقضي علي التطرف الذي قد يقع في المجتمع علي الجانب الاسلامي والمسيحي علي السواء * وهو ما يعني أن تجديد الدين يقصد به أحيانا توضيح الدين في صحيحة ، بحيث يفرض ذلك ضرورة أن تعكس عملية التجديد جوهر الدين وروحه ونظرته . وهناك واقعة تاريخية

*ذكر الأنبا "موسي" أسقف الشباب بالكنيسة القبطية الأرثوذكسية واقعة العثور علي بعض الشباب المسيحيين (٣٩ شاب) في هولندا مقتولين "بالسم" لأن أميرهم قال لهم أن المذنب "هالي" قد إقترب من الأرض وهو ما يعني أن "السيد المسيح" عليه السلام قادم . وعلينا أن نقابلة ، ومن ثم أمرهم بتجرع "السم" حتي يقابلوا السيد المسيح وهو قادم من السماء الي الأرض .

ترتبت علي قول السيد المسيح لها مغزاها ، حيث قال "يوجد خصيان مثل الاغوات ، وخصيان ولدوا هكذا ، ويوجد خصيان خصوا أنفسهم من أجل الحفاظ علي ملائكتهم . وبرغم أن الناس جميعهم فهموا مغزي قول السيد المسيح فسر أحد علماء الكنيسة ذلك حرفيا وقام بخصي نفسه حتي يبطل تيار الشهوة ، فحرمة الكنيسة حتي لا يقلده الناس " (٤٧). ذلك يعني أن الدلالة هنا ليست كامنة في حرفية النص ولكن في رمزيته بالأساس ، حيث الامتناع إراديا عن الشهوات .

ثمة موقف أخير يقف علي يسار كل المواقف السابقة، يري أصحابه أن الشريعة بأوضاعها الحالية لا تصلح لبشرية القرن الواحد والعشرين ، وأن "إصلاحها" وتطويرها إنما يكون بتأسيسها أستناداً الي النصوص الكونية للأسلام فقط (٤٨). ويؤكد هذا الموقف علي ضرورة التجديد لأنه "لا نهاية لكلام الله لأنه حق مطلق وعلم مطلق لا يحده حد من زمان أو مكان ، ولذلك فهو جديد في كل لحظة وصالح لكل جيل . والذين أغلقوا باب الاجتهاد وضعوا نهاية لكلام الله ولفهم كلامه ، وحولوا الخطاب الديني من اجتهاد يحتمل الصواب والخطأ ، ويستدعي إعادة النظر والمراجعة والتجديد الي حقيقة كلية ونهائية (٤٩). ويرى هذا الموقف ضرورة أن يعمل التجديد في اتجاه التأكيد علي الانسان بإعتباره سيد الكون وافضل المخلوقات كما أن عليه أن يوفر

للإنسان أيضا الطاقة الروحية التي يستخدمها لتطوير واقعته اليومي . (٥٠)
وهو ما يعني أن التجديد ينبغي ان يتم علي البعد الاجتماعي بالاساس ، البعد
الذي يؤكد علي الانسان باعتباره سيد واقعة .

٢. الظروف الداخلية الضاغطة باتجاه تجديد الخطاب الديني : إرتباطا بما سبق
تتعلق المجموعة الثانية بالظروف الداخلية التي تفرض تجديد الخطاب
الديني . وهي الظروف التي تضغط باتجاه أعمال العقل في النصوص حتي
تصبح قادرة علي توجيه التفاعل في واقع المجتمع. بداية يتفق الجميع علي ان
الخطاب الديني في حاجة الي تجديد ، وبرغم الاتفاق حول هذه الضرورة فإننا
نجد اختلافا أو جدلاً حول الظروف التي تبرر ذلك . الفريق الأول يري أن
الواقع الذي نعاشه أصبح متسارع التغير ، ومن الضروري العمل علي توفير
قراءة تأويلية جديدة للنصوص ، بما يساعد علي ضبط النص لتفاعل الواقع.
"قبدون التجديد الدائم والمستمر للفكر والفقه والخطاب الاسلامي من الطبيعي
أن تحدث الفجوة بين الشريعة الاسلامية - التي هي وضع إلهي ثابت - وبين
مقتضيات ومتطلبات الواقع ، المتغير والمتطور دائماً أبداً . الأمر الذي يعني
انه لو ساد الجمود والتقليد ، فإن ذلك قد يفضي الي "إنفلات" الواقع المتغير
من حاكمية الشريعة الثابتة ، فيكون العجز عن أن تظل الشريعة صالحة لكل
زمان ومكان ومن ثم تغيب حجة الله علي عباده وهدايته لخلقه ، بعد أن
ختمت الشرائع السماوية بشريعة الاسلام . وإذا كانت الشريعة الاسلامية هي
خاتمة شرائع السماء الي الانسان ، مؤكدة صلاحيتها لكل زمان ومكان ، فإن
ذلك مرهون بالتجديد الدائم في الفكر والفقه والخطاب الاسلامي لمواكبة

مقتضيات ومتطلبات مستجدات الواقع المتطور دائماً أبداً ، ولبقاء حجة الله علي عبادة قائمة الي يوم الدين" (٥١).

ويؤكد هذا الموقف علي أن الواقع قد طرأت عليه تغيرات عديدة تفرض تجديد الخطاب بما يساعد علي أستيعاب النص لهذه التغيرات أو رؤية مضامين النص متجسدة فيها وفي تفاعلات المجتمع . مثال علي ذلك موضوع المعاملات في البنوك ، حيث يميل شيوخنا الي محاولة فهمها بالنظر الي قوالب المعاملات التي كانت سائدة في القرون الأولى . فإذا لم تتطابق معها أفتوا بالحرام ، بينما الأصح أن علينا أن نفكر بحرية في المستجدات التي تطرا علي الواقع ، ولا نقيس الجديد علي القديم فقط ، علينا أن نتأملها بالنظر النص الذي يحتوي علي الي المبادئ الكلية للاسلام ومقاصده العامة (٥٢). ذلك يعني أن نبيح التجديد فيما لا يمس الثوابت ، ولنفتح باب التجديد علي مصراعية ليستوعب النص الظروف الجديدة .فالمبادئ الكلية والمقاصد العامة هي الثوابت التي لا ينبغي تجاوزها ، وهي لا تزيد علي مساحة ٥% من النسق الاسلامي ، غير أنها تشكل قاعدة البناء الاسلامي التي لا ينبغي المساس بها . فإذا كان الخطاب الاسلامي قديماً يقسم العالم الي قسمين "دار الحرب" و "دار السلام" فإننا نجد هذه التكوينات أو التقسيمات لم تعد موجودة الآن . فقد انفتحت الحدود علي بعضها ولم تعد هناك دار حرب خالصة ولا دار سلام خالصة كذلك . حيث تداخلت الأمور فهناك جاليات اسلامية كبيرة في كثير من الدول الغربية ، فهل نعتبرها مع ذلك دار حرب ، كما أن هناك تتاحر داخلي داخل بلاد الاسلام ذاتها فهل نعتبرها دار سلام ، وهو ما يعني انه لم تعد ظواهر الواقع مستقطبة ولكنها أصبحت كألوان الطيف (٥٣) .

إرتباطا بذلك يصبح من الضروري إعادة قراءة النص لاستنباط المعاني التي تساعدنا علي إصدار أحكام تتعلق بأحداث الواقع المتجددة . مثال آخر يتعلق بإثبات النسب ، فإذا أنكر الرجل نسبة أولاده من زوجته اليه وليس لديه شهود الا نفسه ، فإننا نجد أن القرآن لا يعتمد هذه الشهادة لإقامة الحد علي الزوجة . حيث تقول الآيات الكريمة بضرورة أن يشهد الزوج أربعة شهادات بالله أنه لمن الصادقين أنها زنت، ويشهد شهادة خامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، وهنا يثبت عليها إقامة الحد . فإذا رغبت في رفع الحد عنها فإنها تحضر أمام القاضي وتشهد أربع شهادات بأنه من الكاذبين ، والشهادة الخامسة أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين ، وهكذا يتبدد الاتهام ولا ينفق الأب علي الاولاد . وإذا كان القرآن قد أشار الي انه لم يكن لهم شهداء الا أنفسهم ، فإننا نلاحظ اليوم ظهور شاهد جديد غير الأربع شهود أو حلف اليمين وهو تحليل D.N.A القاطع الذي علي أساس نتيجته يقام الحد علي المرأة أو ينسب الأولاد الي الزوج، ومن ثم يستحق عليه الانفاق عليهم (٥٤). علي هذا النحو نجد أن المرجعية والنص الديني ما زال قائما غير أننا يمكن أن نستعين بمنجزات العلم الحديث للتيقن من وجوب فرض أحكامه .

ويتكامل مع ذلك ضرورة أن يمتلك المجدد نموذجا معرفيا يحتوي علي المعايير التي يقنن الواقعة بالنظر اليها . وعلي هذا النموذج أن يؤكد علي الايمان بوجود الله وأن هناك تكليف وإيمان باليوم الآخر ، وبما ان هناك تكليف فمن الطبيعي أن يكون هناك التزام ، وأن تكون الحرية في اطار الالتزام ، والابداع والتجديد لا يكون مطلقا بل ملتزما . بذلك يصبح النموذج المعرفي هو المرجعية التي تمكننا من التعامل مع الأحداث بالقبول أو الرفض . (٥٥) ويتسق مع ذلك ضرورة أن يتناول التجديد إعادة قراءة النص بالنظر الي قضايا

جديدة طارئة علي الواقع في بيئة المعاصرة . علي سبيل المثال لم تشغل حركة الاخوان المسلمين نفسها تاريخيا منذ أن ظهرت عام ١٩٢٨ نفسها بقضايا الحجاب أو النقاب أو اللحية ، لأنه كانت هناك قضايا أهم تتصل بالوطن والمجتمع. (٥٦) وهو ما يعني أن يكون التجديد في نطاق إهتمام النص الديني يتمثل في أن تعاد قراءته وإستكشاف معانيه فيما يتعلق بالقضايا الجديدة علي واقعنا ونحتاج الي إدراكها بالنظر الي مرجعيتنا .

ويعبر الموقف الثاني عن بعض عناصر النخبة المثقفة ذات التوجه العلماني الرشيد والملتزم بالمرجعية الدينية ، حيث تتجاوز بعض عناصر توجه هذا الموقف مع بعض عناصر من توجه الموقف السابق المؤكدة علي المرجعية الدينية . يبدأ هذا الموقف بالدعوة الي أعمال العقل والاجتهاد "قرأس الكسلان بيت الشيطان" ، مثل شعبي لخص فيه المصري البسيط بعقريّة فطرية فضيلة إعمال العقل والاجتهاد الذي حثت عليه كل الاديان السماوية والوضعية . يقول تعالى " وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون الي عالم الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون " *سورة التوبة* الآية ١٠٥ . وجاء في العهد القديم في سفر التكوين "الاصحاح الثاني" "العدد ١٥" "وأخذ الرب الإله آدم ووضعه في جنة عدن ليعملها وفي سفر الأمثال لسليمان الحكيم الذي يتناول كلمة فضيلة الحكمة والفهم ، حيث جاء في "الإصحاح الرابع " العدد الخامس" إقتن الحكمة ، إقتن الفهم" . هذا بعض من كم هائل يزخر به التراث الديني الذي يدخل بلاشك علي مستوي الوعي أو اللاوعي في نسيج تكويننا الانساني ويعد جزءاً مهماً من مرجعيتنا الثقافية " (٥٧).

يري أصحاب هذا الموقف ضرورة إعمال الدين ، بعد تجديد خطاباته في حياتنا اليومية . إذ تكشف متابعة واقع الشارع المصري ، بل والمظاهر

التي طغت علي حياتنا الاجتماعية والثقافية، أنه ظهرت نتيجة لها كثير من الظروف الكفيلة بأن تدفعنا الي أدراك أن هذا التراث الهائل من الحكمة الفردية والأمثال والمأثورات الشعبية ، بل والنصوص الدينية - رغم مظاهر المد الديني الهائل خلال السنوات الماضية- قد غابت عن حياتنا لتصبح أثراً بعد عين ، أو تم تجميع معانيها الحقيقية وطمس دلالاتها لتصبح مجرد كلمات جوفاء نذكرها في المناسبات، وسرعان ما نهجرها أو نضعها علي أرفف منسية بعد أن بطلت فاعليتها في أستثارة الهمم وإرادة الفعل . وبعد أن ركنا جميعا الي حالة من الاستكانة والاسترخاء العقلي والتحول التدريجي لنصبح مجرد رد فعل لحدث أو كارثة ، أو حتي لآخر نراه من وراء خيوط عنكبوتية إستتادا إلي رؤية ضبابية لا تحجب عنا فقط رؤيته علي حقيقته أو تمثل حجة وامكانياته ، بل ايضا رؤية ذاتنا وحقيقتنا وأوجه قصورنا " (٥٨). ذلك يتطلب منا تطوير فكرنا وثقافتنا وقبل ذلك تطوير خطابنا الديني بإعتباره قاعدة للفكر والثقافة . ذلك يعني أن تجديد الخطاب الديني سوف يزوده بالقوة التي تجعله قادراً علي ضبط التفاعلات الواقعية ، بحيث تصبح المرجعية الدينية قادرة علي ضخ الحيوية في بنية الثقافة والبشر والمجتمع جميعا .

يؤكد هذا الموقف أيضا علي أن ثمة تغيرات هائلة طرأت علي واقع مجتمعنا ، بحيث ساعدت علي إدراكنا لقدرة تخلفنا عن الركب العالمي . ففي عصر العولمة أصبح فضاءنا مفتوحاً في وقت عانت فيه ثقافتنا من حالة هشاشة، ومن ثم فقد أصبحنا نعاني من فراغ ثقافي وعقدي ، وعلينا أن نجدد خطابنا الديني بخاصة والثقافي بعامة ، وعلينا أن نسعي لملي فراغنا قبل أن يملؤه غيرنا . في هذا الاطار أدرك العلماء أن تجديد الفكر والفقه والخطاب الديني أصبح أكثر ضرورة وأشد الحاجة ، لأنه هو السبيل لتقديم "البديل

الاسلامي" الصالح لتلبية إحتياجات ومتطلبات مستجدات الواقع الجديد ، وذلك حتي يمتلئ الفضاء الاسلامي بالبديل الاسلامي فيزول "الفراغ" الذي صنعة الجمود والتقليد . والذي يسعى التغريب الوضعي العلماني لمثلته والتمدد فيه . إرتباطا بذلك فقد قال "الشيخ العطار" عندما أحتك بعلماء الثورة الفرنسية " أن بلادنا لا بد أن تتغير ، ويتجدد بها من المعارف والعلوم مالميس فيها " . ودعا الشيخ رفاة الطهطاوي بعد - أن خبر خطر الوضعية اللادينية الغربية في باريس - إلي تجديد فقه المعاملات الاسلامية ليسد الباب ويقطع الطريق بالبديل الاسلامي المتجدد، علي قانون نابليون الوضعي العلماني المتسلل الي دوائر التجارة ومؤسسات الحكم والقضاء والتشريع في عالم الاسلام . وقد عاب الامام محمد عبده علي جبهة الجمود والتقليد بقوله "إنهم وإن أنكروا كثيراً من البدع ، ونحوا عن الدين كثيراً ما ليس منه ، فإنهم يرون وجوب الأخذ بما يفهم من لفظ "الوارد والتقييد به"(٥٩) بدون إلتفات الي ما تقتضيه الاصول التي قام عليها الدين واليها كانت الدعوة ولأجلها منحت النبوة ، فلم يكونوا للعلم أولياء ولا للمدنية أعباء " (٦٠).

ثمة ظرف سلبي آخر يسجلة اصحاب هذا الموقف ويتعلق بسطوة الأنظمة السياسية في المجتمعات العربية والاسلامية وسيطرتها علي الدين والمؤسسات الدينية الأمر الذي يقتل حريتها وقدرتها علي التجديد . في هذا الاطار يؤكد البعض علي ان قصور الخطاب الديني يرجع بالأساس الي خلل حدث في المفاهيم والمصطلحات الناشئة ، وإنضواء الكثير من منابر الخطاب الديني تحت اللواء الرسمي للأنظمة السياسية في المجتمعات الاسلامية طوعا أو كرها ، الأمر الذي قلل من القبول الشعبي لها . ولا يخفي أن الكثير من المؤسسات الدينية في غالبية المجتمعات العربية والاسلامية لم تتحرر بعد من

سطوة الانظمة السياسية البراجماتيه، ومن ثم فهي تتعايش معها وفق اجتهاد مرجوح لا يفي بالحد الادني من تطلعات الشارع الاسلامي، الذي وجد نفسه ميالا الي مرجعيته التي يعبر عنها كل عالم أو مفكر يخرج عن المؤلف ، ويطرح طرحاً يلامس احتياجات البشر ويواسي آلامهم . ولعل نظرة خاطفة علي بروز وأفول الرموز الدينية في العالم الاسلامي خير برهان علي ذلك فالشارع الاسلامي اليوم يعرف الدكتور "عباس مدني" كزعيم سياسي أصلاحي جزائري أكثر من معرفته برفيق دربه العالم السلفي الشيخ "علي بلحاج"، ويعرف الشيخ "أحمد ياسين" و"راشد الفنوشي" و "حسن الترابي" و "عبد المجيد الزنداني" أكثر من معرفته بعالم الحديث "ناصر الدين الألباني" أو إمام أهل السنة الشيخ "عبد العزيز بن باز" أو فقيه العصر الشيخ "محد بن عثيمين" أو ثله من علماء الأزهر أو حتي شيخ الزهر نفسه (٦١).

وقد دفع إفلاس القيادتين الدينية والسياسية الأمة بإتجاه البحث عن بديل مناسب، فوجدوا الصف الثاني من العلماء المارقين علي نهج الحرس القديم بخطابهم المعتدل والتعايشي تؤازرهم فئة التكنوقراط ، خياراً يجمع بين الحد الدني من النص الديني دون الأغراق في تفاصيل فروعه ، وفي ذات الوقت بمتطلبات وتفاعلات ووقائع الدولة العصرية التي أغفل أمورها الخطاب الديني التقليدي لعدة قرون . ذلك يفسر خروج الأنظمة السياسية المستبدة عن طورها حينما يتلاحم التكنوقراط مع الجيل الثاني من علماء الصحوة مكونين جبهة أئتلاف قوية في وجه الاستبداد وإحتكار السلطة بإسم الدين خاصة . علما بأن عوار الخطاب الديني لا ينكشف في مسائل العبادة والتنسك بل أمام تحديات كبرى كحقوق الأقليات والديموقراطية والمال العام ، حيث يجد الخطاب الديني المتجدد والمتطور

مكانا يستطيع من خلاله التعامل الفوري مع مستجدات المرحلة والعصر.(٦٢) ومن حسن الطالع أن الديني أقوى دائماً من السياسي في مجتمعاتنا حتي ولو أختلت القاعدة الي حين . وإرتباطاً بذلك فإنه لا يمكن تهमيش التيار الديني ، لأن الدين في مجتمعاتنا العربية والاسلامية قد تجذر في الحياة والفكر، وتموضع جنينياً في دماء الشعوب الاسلامية، لدرجة أن السياسي غير المتدين اذا تمكن من السلطة يجد نفسه مضطراً للبس العباءة الدينية ، صادقاً أو متملقاً . أمام هذه التحديات المفروضة علينا من كل اتجاه نحتاج الي تجديد خطابنا تجديداً يقوم به رجال دين يمتلكون شجاعة عمر بن الخطاب رضي الله عنه للبت في قضايا محورية تثقل كاهل الأمة وواقعها ، بعيداً عن الجمود الفكري وأحادية الرأي . من ذلك قضايا الآخر الديني ، وولاية المرأة في المناصب الكبرى ، والديموقراطية وعلاقاتنا ومصالحنا مع الحضارات والأمم الأخرى (٦٣). نحتاج التي تجديد خطابنا الديني بما يسمح بتعايش المسلمين مع خصومهم المنفوقين عليهم تكنولوجيا واقتصاديا ، خطاب يضخ القوة والطاقة في عروقنا حتي نصبح قادرين علي دفع مجتمعا علي طريق التقدم والتطور .

يسعي هذا الموقف أيضا الي تجديد خطابنا الديني وتحريره من حرفية علماء النفط والخوف من الجديد ، غير المدركين أن عالما قد تغير، وأن فقه الحجاب واللحية والنقاب والثوب القصير والحيز والنفاس وان كان فقها هاما ، غير أنه لم يعد هو الفقة المحوري المطلوب في عالما المعاصر وفي هذه المرحلة بالتحديد . نحتاج الي فقة يساعدنا علي التمكين الاقتصادي والثقافي والسياسي ، فقه يحافظ علي تماسك الأمة ويعمق قيم المواطنة ، ويعكس روح

الاسلام في صحيحة .نحتاج الي فقه اسلامي جديد وحضاري يعيد للأسلام روحه الوسطية السمحة التي تجسد قول الله تعالى "أدعو الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة" . (٦٤) "ولو كنت فظا غليظ القلب لا نفضوا من حولك" سورة . الآية رقم ٦٣ . " . نحتاج إلي تجديد يواجه التشوية الذي أحدثته جماعات العنف الاسلامي التي أنفلتت من حاكمية العقل الاسلامي فأصبحت تنهش الذات الاسلامية ذاتها ، وتهز هيبة النظم والدول الوطنية فتخدم بذلك مخططات الأعداء ، برغم النية الحسنة والبراءة التي يتحلي بها أفراد هذه الجماعات . (٦٥) بيد ان تحكيم العقل لا ينبغي أن يلغي عواطف وعقلانية المقاومة ، دفاعاً عن المقدسات الاسلامية ، ودفاعاً عن القيم الاسلامية النبيلة . وعلي هذا النحو فإذا كان تجديد الخطاب الديني مطلوب حتي نستطيع التعامل مع قضايا عالمنا المتجددة ، فإنه مطلوب وبإلحاح لأنه يزودنا بالقوة الواعية التي نحتاجها لنحافظ علي كرامتنا ومقدساتنا .

الموقف الثالث هو موقف التدين المسيحي ، وهو لا يختلف كثيراً عن الموقف الاسلامي المتدين ، وهو موقف يطلب التجديد ليتعامل من خلاله مع قضايا المجتمع والجماعة المسيحية المتجددة .المجري الرئيسي لتجديد الخطاب الديني كما تراه النخبة المسيحية يتحدد بالظروف المتجددة التي حدثت في مجتمعنا والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار . بداية فقد تجدد الخطاب الديني - كما يؤكد البعض - من حيث الشكل ، إضافة الي أن مضامين الخطاب الديني ينبغي أن تكون لها علاقة بقضايا ومشكلات الحياة اليومية . في ذلك يقول أحد رجال الدين المسيحي " خطابنا يتم باللغة الدارجة. من حيث المضمون ينبغي أن تتصل موضوعات الخطاب بقضايا ومشكلات الحياة اليومية. هناك مبداء معروف يؤكد أن الانسان لا يعرف إلا ما يريد ولا يعمل إلا ما يحب ، ونحن

نحاول التعرف علي ما يريده البشر وناقشة معهم. نتبع الطريقة الحوارية لأنها

الطريقة الملائمة لأجيال الشباب "يؤكد أيضا أن خطابنا الديني يعمل علي " دفع الشباب للاندماج في المجتمع علي أساس أن ربنا أوصانا بذلك ، لا سياسة في ذلك ولا مجاملات ، فقد قال المسيح مرة "أنتم نور العالم ، فليضي نوركم أمام

الناس لكي يروا أعمالكم الحسنة وليمجدوا آبائكم الذين في السموات".(٦٦)

الجديد في الخطاب المسيحي أنه "يرفض العزلة والتوقع ، فوصايا المسيح

كلها إجتماعية ، وهي تعبر عن مضمون ومفعول الايمان. وقد رأينا أن سلوك

العزلة يجب أن يرفع عندما شعرنا أن الأقباط بدأوا يتوقعوا بسبب الأحداث

الطائفية . شعرنا بخطورة ذلك لأنه ضد المسيحية أولاً وضد المواطنة ثانياً

وضد مصلحة المجتمع ومصلحتنا جميعا . ولذلك قمنا بتنمية ثقافية ، ندرس في

أطارها لشبابنا التيارات الثقافية في المجتمع ونحللها ، ونجري بشأنها حوارات

يحضرها شبابنا ورموز مصر الاسلامية والمسيحية . هذه الحوارات أسست

نوعاً من تبادل المشاعر والفهم الايجابي المشترك لقضايا تهم المسيحيين

والمسلمين علي السواء . كذلك طلبنا من شبابنا أن يسجلوا أسمائهم في سجلات

الانتخابات ونشجعهم علي المشاركة في اتحادات الطلاب والنقابات والأحزاب ،

وأن يتوقفوا عن التوقع لأن ذلك معارضا لقيم المواطنة المستندة الي الانجيل.

لأن المسيح قال انتم "ملح الأرض" والملح يحفظ من الفساد وقد خلق ذلك أنفتاحاً

من قبل شبابنا علي المجتمع ، قيده قليلا الظروف الاخيرة ، ظروف الفتن

الطائفية ، بالإضافة الي ذلك عندنا آية في الانجيل تقول "أنتم رائحة المسيح

الذكية" ، وآية نقول "أنتم رسالتنا المعروفة والمقروءة من جميع الناس" . تعبير

آخر يقول "خميرة صغيرة تخمر العجين كله" يقول لنا "حولوا العجين الميت الي

حياة بالخميرة وأنتم الخميرة" . آية أخرى تقول "تسعي كسفراء عن المسيح كأن

الله يعظ بنا ، ونطلب عن المسيح ونقول للناس تصالحوا مع الله بتصالحكم مع أنفسكم". (٦٧) المسيحية لم تكن إنسحابية ولا تنازلية ، هناك ظروف تاريخية وفعت الي التوقع. ولأننا نعيش في عصر الإنفتاح فقد كان من الطبيعي أن نفتح ونبفتح خطابنا الديني . خطابنا أهتم بالبعد الاقتصادي، كذلك فمثلا . توجد جماعة كبيرة من المتخصصين تساعد الشباب للحصول علي فرصة عمل، وتعمل علي تغيير ثقافتهم من الارتباط بالوظيفة الحكومية الي بناء المشروع الانتاجي الخاص . تساعد الشباب كي يحصل مثلا علي قرض من الصندوق الاجتماعي ، أو من جهاز تشغيل الشباب في المحافظات في بنك التنمية ، يضاف الي ذلك أن كثير من الكنائس بها مشاريع صغيرة للاسر المنتجة. ذلك يعني أنه أمام الظروف المستجدة لا تكفي الكنيسة بالبعد الديني فقط ولكنها أصبحت تهتم بالبعد الاجتماعي والاقتصادي كذلك. (٦٨) يدعو هذا الموقف أيضا إلي ضرورة تجديد الخطاب الديني حتي يصبح قادراً علي التكيف مع الظروف الداخلية المتجددة . فالعالم الذي نعيش فيه أصبح يزداد تداخلاً وتماسكاً، وعلي الكنيسة أن لا تنعزل وعليها أن تعد شعبها ليكون قادراً علي التكيف مع الظروف الجديدة ولدية إمكانية التعامل معها .

الموقف الأخير الذي يسعى الي تجديد الخطاب الديني في ظل الظروف الداخلية هو الموقف الذي يقف علي يسار كل المواقف السابقة ، هذا الموقف يتضمن تضاريس عديدة تشترك جميعها في تجانس واحد يؤكد في جملته علي أهمية تنحية الدين عن حياة البشر . يسعى هذا الموقف بداية الي تفكيك النص الديني بفصل مضمونه عن قداسته من خلال برهنة مغلوطة . يذكر أصحاب هذا الموقف أن " كلام الله حقيقة مطلقة متجاوزة للزمان والمكان، أي صالحة لكل زمان ومكان ، وهذه الصفة بالذات هي التي تفرض أن يكون الخطاب

الديني وقتي ، لأنه تاريخي يلبي في كل عصر حاجات متعددة ومتغيرة ،
تنتظر من يكشف عنها ويستخرج لها من كتاب الله إجابة جديدة تكشف في
الوقت ذاته عن وجه جديد من وجوه الحقيقة الإلهية وتزيدها جلاء وبهاء كلما
إرتقي الانسان وتحرر ، وإزدادت حضارته تطوراً وإرتقاءً". (٦٩)

بذلك يتحرك هذا الموقف الي نزع القداسة عن النص تحت زعم أن
تطرف إطلاقيته تفترض إطلاقية نسبيته ، اعني التطرف في التأكيد علي
النسبية ، وتأكيد ما هو نسبي يعد المدخل الي تمزيق وقتل ما هو مطلق .
يذهب هذا الموقف الي القول بأن القرآن يتعالي علي الأوضاع والأحداث ،
والأشخاص علي حين يسعى الفقهاء في تفسيرهم للقرآن الي التجديد وتثبيت
المعني من خلال كلامهم عن أسباب النزول التي تربط النص بتاريخ معين
وزمان معين وأشخاص بالذات * وقد لاحظ هذا الموقف أيضا أن الفقهاء

يميلون الي لغة التقرير التي لا تحتل الا معني واحداً مباشراً . ويشعرون
بالارتباك أمام اللغة الرمزية أو المجازية التي يستخدمها النص القرآني لأنها
حمالة أوجه تحررنا من طغيان المعني الواحد ، وتسمح لنا بأن نختار ونتحمل
مسئولية إختيارنا . وفي هذا يقول قاضي البصرة "عبيد الله بن الحسن" كل ما
جاء في القرآن حق ، فالقول بالقدر صحيح ، ومن قال بإختيار الانسان لأفعاله
إستند الي أصل في الكتاب ، من قال بهذا فهو مصيب ، ومن قال بذلك فهو
مصيب أيضا ، لأن الآية الواحدة ربما دلت علي وجهين مختلفين وإحتملت
معنيين متضادين". (٧٠) وهو ما يعني إشاعة حالة من التعددية في تأويل
النص بلا ضوابط ، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية الي تفكيك بنيته .

وفي أعقاب الدعوة الخافته أو المخادعة لتفكيك النص يذهب أصحاب هذا

* لا ينبغي أن يغيب علينا أن الحديث عن أسباب النزول التاريخية التي قد يعرض لها الفقهاء ، لا تتال من إطلاقية النص ، وهنا لا يحاول الفقهاء كما يذهب محمد أركون تثبيت النص ، بل الأصح أنهم يحاولون تقديم النص مكتملا بمضمونه وسياقه .

الموقف الي محاولة إدانة من يقومون بتجديد الخطاب الديني لأنهم علي هذا النحو يسعون الي ضخ الحيوية فيه وهم لا يريدون ذلك . يحاول اصحاب هذا الموقف إبراز عزلة التيار التجديدي الذي يدعو الي إستكشاف المعاني الاسلامية بما يلائم إحتياجات واقعا من خلال ادانه التجديد والمجددين معا . يذهب هذا الموقف قائلا "فقد حاول الاسلاميون في ذلك الوقت تحقيق هدفهم سلميا وبواسطة الطرق الديموقراطية . وقد أتاحت الفرصة لممثلي الشعب أن يقرروا في هذا الأمر ، ولقد قرروا أسقاط المشروع - يقصدون المشروع الاسلامي* رغم أن غالبيتهم مسلمون لأنهم كانوا يرون ما يمكن أن يسببه مشكلات تتعلق بأهم مقومات الدساتير ، وهي كفالة الحريات الديموقراطية والمساواة الكاملة في الحقوق بين المواطنين في البلد الواحد . بالاضافة الي ذلك نجدهم يؤكدون أن هناك بعد آخر وهو أنهم يدركون أن الذين جعلوا رسالة حياتهم تطبيق الشريعة الاسلامية أو تحكيم شرع الله ، لا يملكون فكراً تجديديا يواجه مثل هذه القضايا الجوهرية ، والكثير منهم لا يشعر بالحاجة إليه". (٧١) يؤكد هذا الموقف أيضا علي أننا برغم أننا "شهدنا الكثير من دعاة التجديد ، غير أننا لم نشهد إلا تجديداً قليلاً ، وذلك يرجع الي ان المجددين التمسوا التجديد في المكان الخطأ أو التفكير من داخل الصندوق ، والصندوق هنا هو إطار الشريعة الاسلامية ، وخارج الصندوق هو إطار الإسلام . ومعروف أن

*أنسي أصحاب هذا الموقف أن الجماهير هي التي أسقطت حكم الشاه في إيران وفرضت الحكم الاسلامي هناك ، ونسي أيضا أن الجماهير أنتصرت للمشروع الاسلامي من خلال الطريق الديمقراطي في الجزائر غير أن القوي العلمانية وقوي العولمة قطعت الطريق علي الدور الاسلامي ، ولن نعن الجماعات التي تناضل من اجل المطالبة بتحديث مجتمعاتها من خلال الرؤية الاسلامية في مختلف ارجاء العالم الاسلامي فهي كثيره لكنها ممنوعه .

الشريعة - كما يدعون - ليست هي الاسلام ، بل هي جزء منه ، بل هي أوله ومدخله ومبتداه نحو حدوده الدنيا التي لا يقبل دونها ، في حين أن الاسلام يمتد في الرحابة والسعة حتي يلحق بالاطلاق ، والتفكير من داخل الصندوق إستند الي مسلمات عوقت الحركة نحو التجديد. (٧٢) علي هذا النحو وفي مواجهة الظروف الداخلية المتجددة يسعى أصحاب هذا الموقف الي فصل الدين عن شريعته ليتحول الي مجموعة من المثل التي تصلح لأن تصبح أخلاقا . قد تفلح أو تشارك في تشكيل ضمائر البشر ، لكنها لاتقدم قواعد محددة وفعالة لتنظيم التفاعل الحادث بالواقع . وما دامت سوف تعجز عن ذلك فلنترك الواقع لكي ينظمه قانون آخر، وليكن هذا القانون - من وجهة نظرهم - هو القانون الوضعي .

ويستمر هذا الموقف في البحث عن زاوية آخر لتفنيد قيمة الخطاب الديني ومن ثم قيمة تجديده. لتحقيق ذلك يتساءل هذا الموقف عن قيمة الدين الذي لاتنعكس أو تتجسد مثله في واقعه . كما يؤكد هذا الموقف أنه اذا كان الدين "إيمان قلبي يجعل الإنسان في وضع أن يكون سيد هذا الكون وأفضل مخلوقاته ، وأنه إذا كنا لا نستطيع أن نمارس هذه السيادة ضد ظروف تعطلها، فإن الإيمان الديني يصبح معوقا وكذلك العقيدة . فالدين ليس مجرد شعائر وطقوس لأن الملحد له شعائر وطقوس . الدين يختلف لأنه يمنح الطاقة الروحية التي تولد الفاعلية والقيمة في أفعال وتفاعل البشر، فإذا كنت لا

أستطيع أن أستخدمها في الواقع اليومي، فإن هذه الطاقة تصبح لا قيمة لها .
وإذا قالت المسيحية أن " الله خلق الإنسان علي صورته ومثاله، فإن ذلك يعني
صورة الله في الخلق وقدرته علي الابتكار والتجديد والإرادة والفعل والحرية ،
وكلها مفاهيم أساسية تميل إلي الاتصال بصورة الله . فإذا كان العانسان في
المجتمع ليس حراً ولا يستطيع أن يناضل من أجل حريته ، وفي وضع استبعاد
واستبعاد له أشكال كثيرة ، حيث نجده مضطر لعبودية البشر أكثر من عبودية
الخالق ، إذا كيف يكون للدين معني في حياته ؟ في هذه الحالة يكون الدين
مثملاً يقول "ماركس" أفيون الشعوب ويستخدم لوأد الطاقة التحريرية الموجودة
في أعماق البشر". (٧٣)

وإذا كان الدين المسيحي يتمحور مثلاً حول مفهوم "القيامة" ، وإذا كان
الفرد لا يستطيع أن يعيش بروح هذه القيامة في المجتمع ، بأن يكون الشخص
الممكن صاحب الارادة والقادر علي الفعل وإتخاذ القرار . وبالتالي فإذا كان لا
يستطيع أن يمارس ذلك في حياته فما هي إذا قيمة الدين في حياته ؟ هل يصبح
مجرد طقوس تمارس . القهر الآن يمارس بإسم الدين في المجتمع برغم أن
الدين قد وجد من أجل تحرير الإنسان . ففي المسيحية طالب السيد المسيح
بتحرير الانسان من القيود التي وضعها المجتمع اليهودي علي الانسان ، طالب
الانسان بالتسامح وإستغفر قدرته علي التغيير . كذلك الاسلام حرر الانسان من
عبودية الأصنام وحرره من حالة التبعرث وجعله دولة وأمة . فإذا كان الانسان
في المجتمع لا يزال يعبد الأصنام ، والأصنام كثيرة ، يعبد رئيسه في العمل أو
يعبد نزعة إستهلاكية أو يعبد رئيس دولة . ذلك يعني أن واقعنا يشهد أنماطاً
جديدة من العبودية فإذا لم يساعد الخطاب الديني علي التحرر من كل ذلك ،
فما هي قيمته ؟ . لقد طرحت حركة لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية

سؤال : كيف يأتي الملكوت علي الارض في ظل هذا الظلم والدعارة والفساد والمخدرات والاستبداد السياسي ؟ وبالتالي أين يكون ملكوته ؟ إذا فليبق الله في السماوات لأنه ليس موجود علي الأرض ، غير أنه بالإمكان أن يوجد علي الأرض من خلال نضال إنساني موجود يعطي إسمه ، فإذا لم يكن هذا النضال الإنساني موجوداً فلن يكون له قيمة ، حينئذ يصبح الدين شبيها بشواهد القبور . قد تكون هناك أماكن للصلاة ، وقد يكون هناك من يمارسون الطقوس غير أن روح الدين الحقيقي غير موجودة في المجتمع". (٧٤) هذا الموقف يدرك الدين من خلال وظيفته التحريرية فقط ، من خلال قدرته علي تنظيم الواقع وتأكيد الطابع السيادي للإنسان ، فإذا لم يفعل فلا قيمة للدين . وإذا كان الإنسان يعيش في الواقع مستعبداً حتي لغرائزه ، وإذا لم يحرره الدين من هذه العبودية فلا قيمة للدين . وهكذا نجد أنفسنا في النهاية أمام نوع من البرهنة المعكوسة التي تحاسب الدين بفساد الواقع وتردي أوضاع الإنسان دون أن يطرح هذا الموقف وسيلة يستطيع بواسطتها من خلال الجهد الإنساني الفعال العمل علي تحرير الواقع أو المحافظة عليه من خلال أعمال روح الدين المجددة .

ويسعي هذا الموقف كذلك ومن خلال منطلقاته العديدة الي أدانه الدين بسبب الظروف الواقعية المتردية ، وبدلاً من المطالبة بتجديد الخطاب الديني لمواجهة تردي الواقع ، نجد هذا الموقف يطالب بإقالة الدين من ممارسة دوره في حياة المجتمع ، ودفعه الي الانزواء بيبب التردي الذي أصاب . بداية يسوق هذا الموقف شواهد علي تخريب الدين للحياة ، من خلال تآكيده "أن الخطاب الديني في أحيان كثيرة يعمل علي حماية السلطة . يدين هذا الموقف خروج الرموز الدينية في المجتمع في الانتخابات الأخيرة وتأييدهم لرموز النظام الذين عبرت الجماهير عن رفضها لهم ، وهم يعلمون أن هذا الانتخاب مزيف ولا

يعبر عن شئ . علي هذا النحو نجد رجال الدين يقدمون غلالة دينية لستر عورة النظام السياسي، وإذا كان الدين سوف يلعب هذا الدور ، فسوف يصبح الأمر كارثة . يحدث ذلك حينما يشارك رجال الدين في تزوير إرادة أمة قال الله تعالى فيها "أنكم خير أمة أخرجت للناس". (٧٥) ويتقدم هذا الموقف خطوة أخرى فيطلق طلقته الأخيرة، بتأكيد علي ضرورة أن نتأسي بالغرب في تجديد خطابنا الديني ، بأن نطرق طريق العلمانية ، التي تعني في أساسها فصل الدين عن السياسة ، أي فصل الاخلاق الدينية عن الاخلاق المدنية ، وأن نميز بين سلطة الدين الخالدة وسلطة السياسة المتغيرة ، علي هذا النحو فعلي الدين أن تتراجع مساحته الي حدود ضماثنا الفردية . وبغض النظر عن الديانات الموجودة في المجتمع ، فإن البشر حينما يتعاملون مع بعضهم البعض في واقعهم الاجتماعي، فإن عليهم أن يتعاملوا وفق أخلاق مدنية وليست أخلاق دينية . وإلا فإننا سوف نفتح أبواب صراع اجتماعي بين أصحاب الأديان والملل لا نعرف مداه ولا نهايته . في هذا الصدد علينا أن نتأسي بالغرب الذي ترك الدين للفرد وأبقى علي الاخلاق المدنية للمجتمع . ويتسق مع ذلك أنه لا ينبغي أن ننص في دستورنا علي أن الاسلام هو دين الدولة الرسمي لأن ذلك يؤسس تناقضا في بنية الدستور ، بين روعة التي تؤكد علي المساواة بين جميع المواطنين وبين التأكيد علي الدين الذي يعبر عن فئة دون فئة أخرى . في هذه الحالة فإن هذا النص سوف يصبح مصدراً للظلم ، ومدخلا الي التناقض والصراع الاجتماعي. (٧٦)

ويتقدم هذا الموقف خطوات في الاتجاه السلبي ليدين التجديدات التي تؤكد علي أن الاسلام يحتوي علي تصورات مقابلة لنظائرها الغربية . كالقول بوجود ديموقراطية في الاسلام تناظر الديموقراطيات الغربية. القول بذلك أثار

كثيراً من الشكوك أكثر مما بعث علي الاطمئنان، ففي لقاء مع أحد القيادات الاسلامية النشطة* قدم لنا الحل الاسلامي لربط الدين بالدولة ، وفي المقابلة

* المفكر والنشط الاسلامي الدكتور عصام العريان .

قدمنا له كلاماً يؤكد علي فصل الدين عن الدولة . وقد قدم لنا كلاماً لا يرفضه أحد ، وفي التعقيب سألته زميلة مسلمة إذا كنت تقدم نموذجاً يضاهي الديمقراطية الغربية ، اذا لماذا أسلمتم ؟ ولنا هنا يثور الهاجس حول هذا النوع من الترويج التسويقي الذي لن يلتزم به التيار الاسلامي حين وصوله للسلطة ؟ تنور هذه الهواجس لأن الاسلام لم يقدم الشكل الديمقراطي المعتمد علي النص . عند قراءة النص نجد أن الاسلام هو كلام الله ، وأن كلام الله لا يناقش بل يجب الخضوع له، وأن تداول السلطة فيه تدور حولها علامات إستفهام كثيرة ، إمامة حينا ومبايعة أحياناً. (٧٧) مسائل كلها تحتاج الي وضوح*. وهو ما يعني أن مناقشة تجديد الخطاب الاسلامي في إطار الموقف العلماني يتحقق إما علي خلفية الاستعداد للتخلي عنه في سبيل اعتناق اخلاق مدنية حسبما تؤكد النزعة العلمانية ، واما من خلال التشكيك في التجديد الاسلامي ، خاصة من قبل بعض عناصر الاخر في الوطن بالنظر الى مرجعية المستقبل التي لم تتحقق بعد .

*ليس من الضروري أن ينص القرآن صراحة علي الديمقراطية بالمعني اللفظي الغربي ولكن القرآن قدم الحالة الديمقراطية ، أي مشاركة البشر في اتخاذ القرار العام بأسلوب يري أنه الأفوق. يستوي في ذلك أن يسمي الفكر الغربي هذه الحالة ديموقراطية أو يسميها الفكر الاسلامي شوري ، والشوري لها نص قرآني ، وهي لفظ له دلالات يمكن أن تتنوع أو يتغير حسب الأحوال . يضاف الي ذلك أن تداول السلطة في الاسلام في عصور الاستناد القوي الي نصوصة وموثيقة تم أحيانا بالمبايعة ، وثم أحيانا أخرى بالتولية كما ولي سيدنا أبو بكر سيدنا عمر ، وحدث أحيانا ثلاثة بإختيار حكماء الأمة للحاكم كما

في حالة اختيار عثمان ، وأحيانا رابعة بأختيار الأمة مباشرة كما في حالة سيدنا علي ، ويشير تنوع صيغة التداول السياسي الي قناعة عميقة من قبل الاسلام بالحالة الديموقراطية .

٣- الظروف الخارجية و تجديد الخطاب الديني: استجابة للضغوط التي فرضتها ظروف د اخلية برزت الدعوة الى ضرورة تجديد الخطاب الديني وهي الدعوة التي لم تقتصر على تجديد الخطاب الديني فقط بل تجاوزته الى محاولة اعادة قراءة أو تأويل النص بالنظر الى ظروف و اقعية جديدة ، وهو التجديد الذي يأمرنا به ديننا الحنيف ، ويحدد الآليات العديدة لإنجازه . ذلك يعنى ان التجديد فى هذا النطاق يعد محاولة إعادة قراءة وتأويل القيم والمبادئ الاسلامية للوصول الى منظومة قيمية تتولى قيادة عملية التحديث . فى مقابل ذلك طرح مطلب التجديد استجابة للضغوط المفروضة من الخارج ، غير ان هدفه هذه المرة لم يكن تحديث المجتمع انطلاقا من تراثه الثقافي والديني ، ولكنه كان محاولة لاضعاف هذا التراث بحيث تتم عملية التنمية والتحديث بعيدة عن التوجيه الاسلامي . واذا كان تراث الامة هو المحافظ على روحها وهويتها فان تبديد التراث او لنقل إضعافه هو إضعاف للهوية و تهديد للبقاء .في هذا الاطار برزت ثلاثة مواقف شكلت أدراكا محدداً لدور الظروف الخارجية في طرح المطالبة بضرورة تجديد الخطاب الاسلامي . ويتمثل الموقف الأول في موقف القوي الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الذي تأجج عداها للاسلام بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث استدعت هذه الأحداث مضامين العلاقة المتوترة بين الغرب والشرق .

ولتوضيح ذلك يكشف تأمل العلاقة بين الشرق والغرب فى التاريخ
الانسانى الحديث عن وجود ضغط تاريخى مستمر من الغرب فى اتجاه الشرق.
وهو الضغط الذى تجلى فى محاولة تقليص الخريطة الاسلامية تاريخيا من
خلال قضم بعض أطراف الامتدادات الاسلامية فى اوروبا ، كما هى الحال فى
البانيا والشيشان والبوسنة والهرسك معاصرة والاندلس تاريخيا وبعضها تم
استيعابه أوربيا باسلامه ، وبعضها الآخر أعيد تنصيره كما هى الحال فى
الاندلس. بالاضافة الى ذلك فقد تولي الغرب دائما دفع اى محاولة لامتداد القوة
الشرقية او الاسلامية الى اوروبا ، فى مقابل محاولة اوروبا بعض الدول
الاسلامية التى تقع الى جانب جدارها ، بل والعمل على إضعاف اسلامها ،
وتشكل تركيا المثل النموذجى لذلك ، حيث نموذج مجتمع اسلامه مستأنس و
قابل للتآكل ، وهو النموذج الذى يسعى الغرب الان الى فرضه على العالم
الاسلامى . و يبدو ان قدراً من النجاح فى هذا الاتجاه بدأ يتحقق على صعيد
بعض المجتمعات العربية والاسلامية . وقد تضافرت هذه الضغوط العدائية
تاريخيا مع الحركة الاستعمارية و الامبريالية التى بدأت تاريخيا مع مؤتمر
برلين سنة ١٨٧٠ ، باعتبارها تمثل مرحلة تاريخية عليا فى تطور
الرأسمالية . حيث إندفع الاستعمار بقوة و عنفوان فى اتجاه الشرق الاسلامى
فى الوقت الذى كانت الامة الاسلامية تعيش فى حاله من الضعف و الوهن .
وكانت النتيجة المتوقعة هزيمة ماحقة ساحقة أشعرت المسلمين بالهوان والمذلة
و جرحت هويتهم او رجتهم رجا عميقا، الامر الذى استنفّر الكراهية والحقد
تجاه الآخر المستعمر والاجنبى الذى جاء كغالب و قاهر . ونمت العلاقات معه
ضمن منظور علاقات القوة والغلبة ، خاصة انه بافعاله العدوانية كان يذكى
هذه المشاعر ، ونتيجة لذلك لم يكن التأثير والتثاقف سهلا . وبذلك إنطلق

التجديد والاصلاح مستندا الى تأكيد الذات في مقابل قدح أو ذم الاخر رغم تفوقه (٧٨). بالاضافة الى ذلك فانه برغم امتلاك الامة الاسلامية لحضارة عريقة ذات اخلاق قوية ، فان أمة هذه الحضارة تعيش الان في حالة من الضعف ، لذلك اتجهت لتتمكن من البقاء نحو استدعاء رصيدها الحضارى الذى شكل درعا قويا يحميها من التأثير بثقافة واخلاق و حضارة المنتصر ويمدها بطاقة المقاومة ، ونتيجة لذلك فبرغم ان الاستعمار قد بقى على الارض الإسلامية لفترة طويلة الا انه لم يحقق ذات النتائج التى حققها فى المجتمعات الغير اسلامية ، الذى نجح فى تغيير دينها و ثقافتها و لغتها. على خلاف ذلك حافظت المجتمعات الاسلامية فى اطار هذا التقابل الحضارى على ثقافتها و حضارتها ، وما فقدته اثناء المرحلة الاستعمارية استعادته بعد رحيل القوى الاستعمارية . ولان كلا الطرفين الاستعمار والحضارة الاسلامية خرج من الصراع نصف مهزوم ونصف منتصر ، لذلك بقيت للصراع طاقته التي استمرت تتفجر في جولات اخرى ، متتابعة ومتنوعة ، وظلت القوى الغربية بالمرصاد لأمة الشرق والاسلام . غير انه بسبب هذا الاتصال الثقافي والحضاري بين الامتين ، تواجدت بعض المساحات الثقافية التى يعيش فى نطاقها بعض المواطنين الذين استوعبوا الثقافة الغربية وأعجبوا بنموذجها ونوعية حياتها ، ولانهم سايروها فقد راودتهم احلام ان تكون ثقافة الغرب وحضارته التى أعجبوا بها هى ثقافة مجتمعاتهم ومن ثم دفعت هذه الفئة شعارات التوجهات العلمانية بالمعنى الغربى بإعتبارها التي ينبغى أن تشكل أيديولوجيا التحديث .

وبغض النظر عن المشاهد التاريخية المتتابعة للتفاعل بين الحضارة الغربية و الحضارة الإسلامية ، و هى المشاهد التى إتسمت بمظاهر سلبية

عديدة ، فان المشهد الذى هوجم فيه برج التجارة العالمية و البنتاجون فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، أثار المشاعر وزكريات والعواطف التى استدعت مشاعر تاريخية سلبية عديدة تجسدت فى العبارة التى نطق بها الرئيس بوش بتلقائية فى اعقاب وقوع الحدث مباشرة يعبر بها عن طاقة عدائية كامنة فى اللاوعى الغربى ، حيث قال منبهاً إلي بداية مرحلة جديدة للعلاقة بين الغرب و الشرق الاسلامى قائلا "باننا سنعلنها حربا صليبية جديدة "و قبل ان تنتهى التحقيقات المتعلقة بما حدث ألصقت التهمة بالإسلاميين العرب . واتخذت الإجراءات التأمينية التى طالت العرب و المسلمين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة او المسافرين اليها طابع الإذلال او المذلة و فرض الهوان ، وبدان العقلية الأمريكية تنظر الى المسلمين العرب باعتبارهم متهمين الى ان تثبت براءتهم. وفى هذا الاطار تصور الغرب ان الإسلام هو الذى يذكى روح المقاومة و الرفض " التى سماها إرهابا "ومن ثم أصبح الهدف هو الإسلام. و إذا كان الغرب و الولايات المتحدة قد تعايشت عن ود مع الخطاب الدين الاسلامى المحافظ فى المجتمعات النفطية لثلاثة أرباع قرن ، عندما كان هذا الخطاب يهتم بقضايا إطالة اللحي و تقصير الثياب وتحريم شرب الدخان و التصوير. إلا أن الامر قد اختلف حينما ظهر نبت او جيل جديد " بأجندة " جديدة و خطاب جهادى جديد . يتحدث عن تحرير ارض الاسلام و تطهير مقدساته من الصهيونية و " الامبيرالية" الامريكية و تحرير ثروات المسلمين و مقدراتهم وإرادتهم. بحيث خالف هذا النبت " السلف الجهادى " تراث سلفية الخضوع للسلطان ، هنا اصبح خطاب هذه " السلفية الجديدة "من وجهة نظر الغرب عنفا وإرهابا ورجعية و ظلامية وتخلفا ". (٧٩) وقد لعبت متغيرات عديدة دورها فى اذكاء هذا التوجه الغربى والامريكى السلبى نحو العالم الاسلامى ، وتعتبر

المسيحية الصهيونية هي المستفيد الاول الذى فجر الصراع مع الاسلام ، والصراع الذى يستهدف رأس الاسلام و تقليم اظافره . وبرغم ان المسيحية الصهيونية لها جذور قديمة فى الفكر والتاريخ الغربى القديم ، حينما جعلت البروتستنتية منذ ظهورها العهد القديم ، أى " التراث اليهودى " مرجعية للمسيحية . بذلك قام البروتستانت باحياء فكرة ان اليهود هم شعب الله المختار ، وأن العهد الالهى لهم بأرض الميعاد دائم و قائم ، وأن عودة المسيح ليحكم مائة سنة سعيدة مشروط و مرهون بعودة اليهود الى فلسطين ، وتهويد فلسطين والقدس وإعادة بناء الهيكل على انقاض المسجد الاقصى (٨٠) بعد الانتصار فى موقعة "هرمجدون" ، ومن ثم اصبح الصراع الغربى ضد الشرق الاسلامى له بعد دينى و عقيدى . (٨١) وقد كان من الطبيعى ان يستتفر ذلك ردة فعل او استجابة اسلامية خاصة ان الغرب فى هذا الصراع لا ينشد هزيمة الحضارة فقط ، ولكن يسعى ايضا باتجاه الحصول على ثرواتها كذلك .

وقد تضافر مع هذا الاساس الدينى للعداء للامة الاسلامية ظهور تنظير حضارى يعبر عن وجه نظر الحضارة الغربية المنتصرة فى اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى و تدشينها لعصر العولمة . حيث ظهر مفكرون غربيون يدعون الى الصراع مع الحضارة الاسلامية لان خطرهما مناظر للخطر الشيوعى الذى إنهار . تعبيراً عن ذلك يدعو " فرانسوا فوكوياما " إلى ضرورة الصراع مع الفاشية الاسلامية الراضة للحدث ، اى الراضة للسير فى ذات طريق التطور الغربى . (٨٢) و يذهب فوكوياما إلى اعتبار أن انتصار الحضارة الغربية الرأسمالية يعنى نهاية التاريخ ، حيث لا ينبغى أن تسمح الحضارة الرأسمالية المنتصرة بظهور قوة جديدة تتأوتها . لقد اعتبر فوكوياما احداث سبتمبر ٢٠٠١ " حركة ارتجاعية عنيفة ويأئسة ضد العالم الحديث فهو

صراع ضد الغاشية يعبر بها الاسلام من خلاله عن الاحباطات التي فرضها الغرب عليه . وهو ما يعني أن الصراع الذي يجب أن نخوضه هو صراع ضد الفاشية الاسلامية ، أى ضد العقيدة الاصولية غير المتسامحة و التي تقف ضد الحداثة " و العلمانية . وعليه فان الحرب اوسع بكثير من الحرب على الإرهاب " انها ينبغي ان تستهدف الأصولية الإسلامية التي تشكل الخلفية لإطار أوسع من المظالم و أعمق بكثير ، و أكثر انفصالا عن الحقيقة من أى مكان اخر. إرتباطا بذلك ستتقدم " مسيرة التاريخ العريضة" - وفق رؤيته - بناء على نتيجة الحرب العسكرية فى أفغانستان و العراق التي سوف تسلم إلي إصلاح الإسلام من الخارج . غير أن " التطور الثانى والاهم ينبغي ان يأتى من داخل الإسلام نفسه . فعلى المجتمع الاسلامى ان يقرر ما إذا كان يريد ان يصل الى وضع سلمى مع الحداثة ، وخاصة فيما يتعلق بالمبدأ الاساسى حول الدولة العلمانية و التسامح الدين .(٨٣) وقد اكد صمويل هنتجتون ذلك صراحة فى مؤلفه صدام الحضارات ، حيث ذهب إلى ضرورة ان تعمل الرأسمالية الغربية على تصفية او إخضاع الكيانات الحضارية الاخرى المرشحة قريبا للصراع معها وبرزها الحضارة الاسلامية و الحضارة الكونفشيوسية الصينية ورأى أن الصراع مع الحضارة الاسلامية هو الصراع العاجل والفورى اما الصراع مع الحضارة الصينية فهو صراع مؤجل (٨٤). قد صاحب ذلك سعى القوى الراسمالية و على راسها الولايات المتحدة الامريكية- لسوء نية لها جذور تاريخية - إلى ادراك أن الصراع ثقافى بالاساس ، إرتباطا بذلك ظهرت اقلام وعقدت مؤتمرات و اجتماعات فكرية عديدة ضد ثقافة الجهاد و الاستشهاد التي تحرك طاقات الامة الاسلامية لتحرير أوطانها ومقدساتها من الاغتصاب الصهيونى والهيمنة الامريكية والغربية.

و ضد الخطاب الاسلامى الذى يقدم منها شاملا للحياة ، و ذلك لتحويل الاسلام بالعلمانية الى "صيغة نصرانية تدع ما لقيصر للقيصر الأمريكى ، مكتفية من الاسلام بالشعائر والطقوس و المناسك و العبادات" . (٨٥) وقد تم التعبير عن هذه الحرب الثقافية التى ينتوى الغرب الراسمالى شنها على الاسلام صراحة من خلال تشخيص أن " الحرب الحقيقية فى المنطقة الاسلامية هى حرب فى المدارس وليست فى ميادين القتال . ولذلك يجب ان نفرغ بسرعة من الحملات العسكرية لنعود مسلحين بالكتب و الدبابات لتكوين جيل اسلامى جديد ، يقبل سياستنا كما يجب شطائنا . ان مشكلة امريكا هى مع المدارس الاسلامية ، التى لا تعلم التسامح مع امريكا و اسرائيل ، ففي هذه المدارس تكمن الايدولوجية التى هى الان اخطر على أمريكا من شيوعية الاتحاد السوفيتى .. إن الدين الاسلامى دين عنف .. والنظام الاخلاقى الذى يستند اليه الاسلام مختلف عما هو فى الحضارة اليهودية المسيحية" فى الغرب" التى عليها أن تخوض الصراع ضد البربرية " فى الشرق " . وعلى ذلك فإن علي الغرب أن يواصل تعميم حضارته، و فرض نفسه على الشعوب ، وانه لا حل مع الدول العربية والإسلامية الا ان تفرض عليها أمريكا القيم والنظم والسياسات التى تراها ضرورية . فالشعارات التى أعلنتها أمريكا عند استقلالها لا تنتهى عند الحدود الأمريكية، بل تتعداها الى الدول الأخرى. (٨٦) ان المعركة الحقيقية هى ضد الأصوليين الإسلاميين الذين يرفضون القيم الغربية والحادثة الغربية والعلمانية الغربية ، ويرفضون ذلك المبدأ المسيحي الذى يؤكد على فصل الدين عن الدولة ، و هذا هو التحدى الايدولوجى الذى هو فى بعض جوانبه اكثر أساسية من الخطر الذى شكلته الشيوعية . واذا كانت الحرب على الاسلام ضرورية ، فان حربا داخل الاسلام هى الأكثر ضرورة لتحويله الى اسلام

حدث ليبرالي علماني . ولتحقيق الهدف من هذه الحرب داخل العالم الإسلامي فإنه من الضروري العمل علي تحويل التعليم الاسلامي و الخطاب الاسلامي باتجاه تبني الحداثة الغربية . في هذا الإطار فإنه من الضروري العمل علي احكام السيطرة على المدارس الدينية ، وأعداد أئمة أو دعاة مستيرين للمساجد لترويج أفكار الغرب ، وغرس الذهنية الغربية في الجيل الجديد وإعادة صياغة توجهاته باتجاه الصراع العربي الاسرائيلي ، ويلخص هذا الموقف رؤيته للإسلام بقوله " ان الاسلام دين الإرهاب ، وهو دين شرير "(٨٧). وفي إغقاب إعلان " الحرب على الإسلام " وخطابه الديني المقاوم للهيمنة الأمريكية وللعنصرية الصهيونية ، توالى على كثير من البلاد الإسلامية " الطلبات " و " الضغوط " و " الأوامر " الأمريكية لإحداث تجديد في الخطاب الإسلامي مستندة في ذلك الى عدة آليات . وتتمثل الآلية الأولى في الضغوط باتجاه تغيير مناهج ومواد التعليم الديني واختزال ساعات تدريس هذا التعليم والوقوف به عند الشعائر والعبادات ، دون شئون السياسة والحكم والمال و حقوق الشعوب في تقرير المصير ، مع حذف ثقافة الجهاد والفتاء والاستشهاد من التاريخ الاسلامي والخطاب الاسلامي جميعا .(٨٨) بحيث تقلص مساحة الفاعلية الإسلامية فتتآكل الطاقة التحريرية للإسلام ، وهى الطاقة التي وان لعبت في العصر الاسلامي الأول دورا هاما في رسم حدود الإمبراطورية الإسلامية ، فإنها استمرت في العصر الحديث لكي تلعب دورا هاما في تحرير الشعوب الإسلامية من سيطرة الاستعمار (٨٩) . فإذا نزعت هذه الطاقة التحريرية من بنية الإسلام كدين وعقيدة وفكر ، فسوف يصبح من السهل إعادة السيطرة على الأمة الإسلامية و استغلال مقدراتها . وتتحدد الآلية الثانية في العمل على تقليص فاعلية المرجعية الإسلامية من

طريق الصناعة الإعلانية لنوع جديد من الخطاب الاسلامى ، عن طريق صناعة وعاظ أو دعاة جدد تكون لهم جاذبية جماهيرية ، غير متفهمين فى الدين بما يكفى للإفتاء ، وان استعانوا فى خطابهم بالعلوم الإنسانية الغربية فى التفسير تحت قناعة إدعاء أنهم يفسرون حقائق القرآن تضافرا مع حقائق العلم التى تتطابق مع حقائق القرآن . وهكذا يتزايد المكون العلمى فى الخطاب الدينى الاسلامى على المكون الدينى، حتى يتآكل وجود الخطاب الأخير. تأكيدا لذلك عدد الدعاة الجدد الذين بداوا يظهرين على ساحة الخطابة الإسلامية ، شباب صغار يسافرون الى الخارج لفترة لا نعرف أين يذهبون ولا ماذا يحدث لهم هناك ، و يعودوا لى يخاطبوا الشباب بخطاب دينى يؤججون به مشاعرهم وعواطفهم ، ويقدمون إثناء ذلك تفسيرات مغلوطة وأحيانا خارجة عن حدود الدين وأحيانا ثالثة تقلص المكون الدينى فى الخطاب ، و تساهم فى النهاية فى تفكيك بناء الخطاب الاسلامى . ومازال الأزهر الشريف لم يتخذ موقفا من هذه الظاهرة إما بسبب عدم الوعي بنتائجها وتلك مصيبة ، أو الوعي بها والصمت عليها وحينئذ تكون المصيبة أعظم ، خاصة انها ظاهرة أصبحت كثيفة الوقوع فى مصر بلد الأزهر الشريف . وتتصل الآلية الثالثة فى للتجديد المفروض للخطاب الدينى فى الاعتماد على النخبة العلمانية المثقفة التى لديها ولع بالعلمانية الغربية فى مقابل رفض تراثها . هذه الصفوة يقول الكاتب الجزائرى " الطاهر وطار " فى رده على دعوة وزارة الثقافة المصرى له لحضور مؤتمر عن " الخطاب الثقافى " بالقاهرة ، حيث يخاطب الوزير قائلا " محاوركم يا معالى الوزير تدور فى مجملها حول كيفية تفعيل الثقافة العربية فى زمن العولمة مع توجه واضح الى الانسياق فى الفلك الأمريكى والتوجهات الثقافية التى ترغب الولايات المتحدة

فى فرضها على المنطقة العربية والاسلامية . خاصة ما يتعلق منها بتغيير المناهج التعليمية وإعادة النظر فى رؤية الانظمة الاعلامية للغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا . كما يبدو واضحا النزوع الى تيار الثقافة الكونية و المتوسطة ، و هو ما يعنى مباشرة اعادة النظر فى الصراع العربى الاسرائيلى ، و الانخراط فى سياق السلام الوهمى و التطبيع مع الكيان الصهيونى " ومن الجدير بالذكر مقاطعة عدد من المتقنين المؤتمر ، بل أن ستة منهم* اصدروا بيانا يعلنون فيه مقاطعتهم له نظرا لأنه يوحى بوجود يد امريكية هى التى و ضعت محاوره. (٩٠) ويصف هذا التطبيع مفكر اسلامى اخر بقوله " وعقب صدور الطلبات و الضغوط الامريكية بتغيير الخطاب الدينى ، جاء دور العلماء الحضاريين من ابنائنا ، الذين يسمون باسمائنا و يتكلمون لغتنا و الذين يمول الغرب علنا دكاكينهم التى يسمونها " منظمات المجتمع المدنى " ليصبحوا " صوت سيدهم " . ليتحولوا بقدرة الدولارات المريكية الى أجراء لتجديد الخطاب الدينى ، وهم الذين لم يعرف واحد منهم التخصص فى العلوم الانسانية . " لقد تجاهل هؤلاء العلمانيون قضايا الامة الرئيسية فى تحرير المقدسات ومقاومة الهيمنة الامريكية الامبيرالية و الفريضة الغائبة المتعلقة بالعدل الاجتماعى ، والتشرذم القطرى لعالم الاسلام و المسلمين . تجاهل هؤلاء كل قضايا الامة و شرعوا فى التركيز على الافتاء العلمانى فى مفهومهم الامريكى لتجديد الخطاب الدينى للاسلام و المسلمين " (٩١) وتؤكد الآلية الرابعة على ضرورة العمل باتجاه تفكيك روابط الشباب بدينه ، عن طريق العمل على توسيع المساحة الغريزية فى بناء الشخصية الشابة من خلال الاعلام وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تعمل هذه الآليات باتجاه تقليص

القيم والمبادئ الدينية الطاهرة بالمقابل . تأكيداً لذلك المشورة المدمرة التى
أوصى بها رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق "بنيامين نتنياهو"

* هؤلاء الستة هم الأستاذة جمال الغيطاني ، وعبد العظيم أنيس ، محمد البساطي ، رضوي عاشور ،
صنع الله إبراهيم ، طارق البشري .

الإدارة الأمريكية بضرورة ان تدعم قناة " فوكس" الأمريكية ، وهى القناة التى
تقدم الأفلام الجنسية الإباحية للشباب الايراني والإسلامي ، لانها القناة التى
بواسطتها تستطيع تقويض أسس المجتمع الايراني المسلم (٩٢) ، ومع أنقعداد
مؤتمر السكان عام ١٩٩٤ صاغ المجتمع الغربي و"مفاهيمه الانحلالية الداعية
الى تجريم وتحريم الزواج المبكر وجعل الزنا المبكر بديلاً عن الزواج المبكر
، وجعل النشاط الجنسي حقاً من حقوق الجسد حتى للمراهقين و المراهقات" .
ومن المثير للدهشة والريبة في ذات الوقت أنه برغم ان منظمات المجتمع
المدن قامت بفضح ختان الإناث فى العالم الاسلامى حتى صورت افلام يراها
العالم ويتفرج عليها ، إلا أن هذه المنظمات أصابها الصمت و الخرس امام ٦٠
ألف امرأة بوسنية مسلمة تم اغتصابهن فى معسكرات المنظمة الدولية، و لم
نسمع صوتاً لمنظمة واحدة تتحدث عن هذا العنف البربرى من قبل الدول
المتقدمة التى تدعى الدفاع عن حرية و حقوق المرأة . وحينما حاكمت مصر
٥٣ شاباً بتهمة الشذوذ الجنسي طلب الكونجرس الأمريكى والبرلمان الالمانى
قطع المعونة عن مصر وقامت مظاهرات فى باريس شارك فيها العرب من
الشاذين والمؤيدين لهم ، و قد شارك معهم مجموعة من المثقفين العرب ،
يتظاهرون ضد مصر التى تحاكم الشواذ و تدافع عن العروبة والاسلام ضد

الفساد . (٩٣) وهو ما يعنى نشر منظومة قيمية تصبح مرجعية للبشر في دار الاسلام ، بحيث تعمل هذه المنظومة - كما هو مستهدف - فى إتجاه ان تحل محل القيم و المبادئ الاسلامية النقية والطاهرة ، خاصة ان هذه المنظومة تدعمها الطاقة الغريزية للشباب التي يتم تأجيحها بأساليب المتنوعة لتكنولوجيا الاعلام الغربى .

وتشير الالية الخامسة الى الضغط على الحكام فى الانظمة السياسية العربية والاسلامية ، باسم شعارات الاصلاح السياسى و ضرورة التحول الديموقراطى . فى هذا الاطار فان العالم باجمعه يدرك ان الولايات المتحدة كانت على تحالف تاريخى دائم مع النظم الدكتاتورية ، ومن ثم فهي ليست نصيرا حقيقيا للحرية والديموقراطية فى العالم العربى والاسلامى. ثم ان النظم فى المجتمعات العربية الاسلامية فى غالبيتها نظم معادية للديموقراطية و الحرية ،لأنها نظم غير شرعية لا تستند الى ارادة الشعوب ولكنها تعتمد علي دعم القوي الخارجية المستغلة لمجتمعاتها . و بذلك فانه حينما ترفع امريكا شعار الحرية و الديموقراطية إنما تستخدمها كآلية لابتزاز النظم السياسية لدفعها فى اتجاه مزيد من الخضوع (٩٤) للحصول علي الثروات العربية والاسلامية دون إحتجاج من قبل هذه النظم ، ولدفعها الى تعديل دينها الذى يشكل قاعدة هويتها . ذلك يفسر هرولة المجتمعات الاسلامية نحو إصدار القوانين التى تحاصر التعليم الدينى والخطاب الدينى . بل ومراجعة المقررات الدراسية بخاصة الدينية . وفى ظل ظروف الخوف فاننا نحن الذين ننزع اظافرنا بايدينا ونبدد طاقة المقاومة من فضائنا ، و نكسر سيوفنا لانها اصبحت فى رأينا عبثا لا تحتمله مذلتنا في هذا العصر .

وتتصل الآلية السادسة بتقديم النموذج الاسلامى الذى يريده الغرب، وهو نموذج الاسلام التركى الذى أسسه كمال اتاتورك " الذى أجبر تركيا باصرار شديد على ان تهجر ماضيها الاسلامى لتلبس معطفا و قلنسوة غربية". الامر الذى وقف بالاسلام و خطابه في هذا المجتمع عند مستوى الشعائر والعبادات و المحاريب و القلوب . فيكون دينا علمانيا " يقبل بفصل الدين عن الدولة . وقد ألح المسئولون الامريكيون نذكر منهم " بوش ، باول ودولوفتيز " على هذا النموذج بوصفه النموذج الذى يلبي طموحات العالم الاسلامى و يلبي طموحاتهم قبل ذلك بالأساس، لان هذا النموذج يدعو العالم القديم الى قبول العالم الجديد . وعلى هذا النحو تقدم تركيا صورة مقنعه بعدم ضرورة التضحية بالمعتقدات الدينية لصالح مؤسسات ديموقراطية علمانية حديثة بتعبير وولفتيز ولكن بمحاولة ملائمة الأولي لاحتياجات الأخيرة. وقد تم التعبير عن هذه الصيغة للاسلام الحدائى فى اطار الاهتمام بالامن القومى و المصلحة الامريكية بتعبيرات مختلفة " كالاسلام الليبرالى " او " العلمانية المؤمنة " او " الاسلام العلمانى " او " الاسلام المعتدل " . (٩٥) هذا النموذج التركى يراه الغرب النموذج الوحيد الصالح لنقل المجتمعات الاسلامية من التخلف الى الحدائه ، وإدماجها فى العولمة أو النظام العالمى الجديد ، وانقاذها بالطبع من التطرف والارهاب . وقد بدأت الحكومة التركية ومعها دوائر امريكية تروج بالفعل لنقل هذه التجربة العلمانية الى افغانستان و باكستان . فى هذا السياق ايضا طرحت التجربة التونسية ، التى قادها التونسيون المتفرنسين والتى شكلت - كما يدعى - اسلاما عصريا علمانيا (٩٦) لا يعكس الروح الحقيقىه للاسلام . ذلك يعنى ان الطرف الخارجى فى الجدل الدائر حول تجديد الخطاب الاسلامى يستهدف اجراء تعديلات فى الخطاب الاسلامى يجعله يتخلى من

ناحية عن روح المقاومة والجهاد ، ويقصله من ناحية ثانية الى حدود الطقوس و العبادات المشكله للضمائر الفردية ، حتي لا يصبح للاسلام اهتمام بالشان العام ، و من ناحية ثالثة تدفع به - حسب النموذج التركي _ باتجاه التحديث الغربى و منظومة القيم العلمانية بالمعنى الغربى ، حتى يتساقط الاسلام أشلاء فى النهاية .

ويتشكل الموقف الثانى فى الجدل المتعلق بقضية الظروف الخارجية الضاغطة باتجاه تجديد الخطاب الدينى من الصفوة الاسلامية، التى تدرك بداية أن التفاوت بين الغرب والمسلمين فجر الحاجة الى التجديد . فالمقارنات التى قام بها رواد النهضة والمصلحون الاوائل بين الحالة التى آلت اليها أوضاع الامة الاسلامية و بين التفوق الغربى فى جميع المجالات جعلتهم يوقنون بان الثقافة الاسلامية بعلومها ومناهجها ومقولاتها قد أصبحت تتحرك خارج التاريخ المعاش . كما أعتقدوا ايضا بان النهوض بأحوال أى أمة من الأمم لا يكون بقطعها عن جذورها الثقافية ومطالبتها بالتخلى عن موروثها ومعتقداتها الدينية، وإنما بمراجعة مخزونها الثقافى وإعادة تأويله حسب حاجات المرحلة التاريخية دون الاخلال بمبادئ المرجعية الدينية ، بحيث يساعد ذلك فى النهاية على حل مشكلاتنا وأيضاً على تأكيد الحيوية الذاتية التى يتميز بها الاسلام. (٩٧) يؤكد هذا الموقف أيضاً علي أننا اذا كنا نحتاج الى تجديد ثقافتنا وعقولنا من خلال إعادة قراءة مضامين نصوصنا ، فان ذلك لن يضيرنا اذا كانت حركتنا للتجديد قد تزامنت مع الدعوات الامريكية من أجل التجديد ، فان ذلك لا يعد خضوعاً لضغوطها (٩٨) بل ادراكاً لمتطلبات احوالنا و كذلك الوفاء بالتزاماتنا نحو ديننا ومجتمعاتنا.

ذلك يعنى ان خطابات التطوير و الاصلاح و التجديد الدينى فى اطارها الشامل ، هى أقدم وأرسخ وأقدم عمقا فى تاريخنا الثقافى و السياسى من خطابات الكونجرس و الاتباع العلمانيين المحليين . ذلك يعنى أيضا أن خطابات و مشروعات التجديد الدينى داخل بنيات الفكر الدينى الاسلامى والمسيحى ليست بدعة و لاحداثا عارضا وانما بدأت مبكرة فى القرن الثالث الهجرى . ان تاريخنا التجديدى والاصلاحى ولحظات تألقه وازدهاره كانت و لا تزال تعبيرا عن إحتياج فقهي و روحى و مجتمعى و تاريخى تولد بالأساس من داخل البنيات الداخلية ، ولم يكن محض تعبير عن ضغوط ومطالب خارجية . وإذا حدث احيانا فقد كان استجابة لنمطين من المتطلبات و المؤثرات الداخلية و الخارجية على السواء. و فيما يتعلق بالآخيرة لم يجد أكابر الفقهاء و المجددين حرجا فى التصدى لها بالابداع الفقهى الاصيل و المتجدد ، و ليس بالانصياع او المجازاة لسلطة المتغلب الاستعمارى او الامبيرىالى او اتباعه. (٩٩) واذا كان التجديد مشروع التجديد ثابت و مستمر فى بناء ديننا الحنيف ، فاننا نجد ان الدعوة الحالية الى التجديد تكتنفها احيانا مخاطر عديدة .

ويتمثل اول هذه المخاطر فى التحركات المريبة التى تقطعها الدوائر الغربية فى إتجاه الضغط نحو " اصلاح " الاسلام ، و استخدامهم اساليب متنوعة لتحقيق هذا الهدف . تاكيدا لذلك فقد طرحت الدوائر الغربية تصورا يذهب الى ان " عناصر من ذوى الاصول الاسلامية الذين هاجروا الى الغرب و اندمجوا و ذابوا فى مجتمعاته و استوعبوا منظومته القيمية وأبنيته الفكرية هم الاولى بان يكونوا من خلال كتاباتهم و ممارساتهم النموذج الذى ينبغى نقله الى المجتمعات الاسلامية ليحتذى و يقلد. على زعم ان هؤلاء قد خرجوا من خلال وضعهم الفريد هذا بصيغة عصرية حديثة متطورة عن الاسلام صالحة للعيش

والتأقلم مع المجتمع الحديث . وفى تطور مواز اخذ الاعلام الغربى " يكتشف " ان هناك داخل و خارج المجتمعات الاسلامية مفكرين و كتاب كذلك، اصحاب باع فى تطوير واصلاح وتجديد وتغيير وتحديث الاسلام . وأنه يجب على الدول الغربية ان تشجعهم وترفع من شأنهم بالتلميع الاعلامى تارة والدعم المالى والسياسى تارة أخرى، حتى يمكن نشر أفكارهم فى نطاق الاوضاع الدينية و الاجتماعية و الفكرية فى المجتمعات الاسلامية.(١٠٠) بحيث يؤدي ذلك إلى احداث تغيير جذرى حاسم فى البنية الفكرية العامة للاسلام عقيدة و شريعة و قيما و ممارسة، تؤدي فى النهاية الى ثنائية العلمنة و التغريب ، بحيث يخرج الاسلام من هذه العملية مسخا مطوعا للتألف و الانضواء تحت منظومة العالم الغربى فاقدًا لتميزه و تفرد و مفرغا من مضمونه الحقيقى .

ويتحدد الحظر الثانى فى عملية التجديد التى فرضتها ظروف او ضغوط خارجية فى تشكل مفاجئ يجمع فى سلته غلاة العلمانيين واللادينيين المتغربين الذين لم يعهد عنهم أدنى اهتمام او انشغال بالهم أو الفكر الاسلامى ، باستثناء الهجوم الدائم على الاسلام . حيث أصبحوا فى ظل الضغوط الخارجية هم الاعلى صوتا و الاكثر نشاطا فى الدعوة. و هم الذراع الداخلى للتحرك الخارجى. (١٠١) هم دائما الذين يدعون الى مؤتمرات الغرب للتشاور حول الخطط المرحلية لتشويه الاسلام ، و لا مانع من رفع شعارات ذات طبيعة شفافة كحوار الحضارات أو حوار الثقافات أو العلمانية أو حتى تجديد الخطاب الدينى . و اذا كان الغرب يضغط ببعض المثقفين العرب و المسلمين الذين تربوا فى دياره على الاسلام من اعلى ، فانه يضغط بالصفوة العلمانية المفتونة به و التى تتحدث عن الاستتارة على الاسلام من أسفل ، وضع اشبه

ما يكون بمحاولة حشر الاسلام بين مطرقة مثقفيه المسلمين المتغربين من الخارج وسندان مثقفيه المسلمين العلمانيين من الداخل .

ويتصل الخطر الثالث على عملية التجديد - كما يرى اصحاب هذا الموقف - بالمقاومة الشرسة التي يبديها أصحاب المؤسسات الدينية المحافظة الذين و جدوا فى تحالفهم مع السلطات التسلطية و الأبوية السياسية الحاكمة فرصه تاريخية لخنق و استبعاد المجددين و رفض أيه محاولات اصلاحية لمؤسسات و تعليم و انتاج الخطابات الدينية (١٠٢) المتطورة و المتلائمة مع

الواقع الجديد . على هذا النحو نجد ان هذا التحالف يعارض التجديد لانه سوف يفضح كسل المؤسسة الدينية التقليدية المحافظة التي عجزت عن تطوير قراءة متجددة للنصوص الدينية لاستخراج الاحكام التى تواكب تطور الواقع . وذلك لان رفض التجديد سوف يساعد على ترسيخ التخلف و بقاء الاوضاع على ماهى عليه ، و هى اوضاع ملائمة للحفاظ على بقائها و استمرارها .

فى مواجهة هذا الموقف التى تبنته النخبة الاسلامية فى مواجهه الضغوط الخارجية من اجل تجديد تجديد الخطاب الدينى ، يبرز موقف ثالث يتشكل من النخبة العلمانية التى حاولت تأمل التجديد بالنظر الى الظروف الخارجية التى فرضته . يتبنى هذا الموقف ذات الرؤية الغربية المتحيزة ، التى تتخذ من سلوكيات بعض الجماعات التى تطرفت بالاسلام فخرجت عنه تكأة للنيل من الاسلام كانما الاسلام هو دين التطرف وليس دين الوسطية و الاعتدال و التسامح و الرحمة التى هى طبيعته . يعبر أحد أشاوس هذا الموقف

عن ذلك قائلا " لقد تازمت علاقتنا بالعالم حتى وصلت الأزمة الى ذروتها ، فالمسلمون يدمرون تماثيل بوذا فى افغانستان و يذبحون السياح الاجانب فى الاقصر ، و يميزون انفسهم عن الاخرين و يرفضون الاندماج فى المجتمعات الاوربية ، و يعتدون على معابد اليهود فى تونس و يقتلون مئات الاستراليين فى بالى ، و يفجرون مساكن الامريكان فى الرياض و يشنون الهجمات الانتحارية فى نيويورك و واشنطن فيزهقون الآف الارواح البريئة ، ثم يعلنون على العالم أنهم يفعلون ذلك باسم الاسلام، جهادا فى سبيل الله و إعلاء لكلمته* . ومن الطبيعى ان يكون رد الفعل عنيفا عنف الفعل ، وأن يتمثل فيما يتعرض له المسلمون و مازالوا يتعرضون له فى انحاء العالم من مقاطعة وتمييز تعددت صورته . فالمسلمون يراقبون فى مختلف انحاء العالم، ويطاردون ويعتدى على اشخاصهم و مساكنهم و مساجدهم فى الولايات المتحدة، وهناك مفكرون غربيون يبشرون بصراع الحضارات ، ويتنباون بحرب عالمية تشتعل بين المسلمين و الغرب . وها هى حكومة الولايات المتحدة تمتثل لهذه النبوءة وتشن الحرب على أفغانستان والعراق وتهدد بشنها على بلاد أخرى .

لابد اذا من مواجهة هذه الأزمة ، ومن الضروري إعادة النظر فى خطابنا الديني الذي أوقفنا من العالم موقف الخصومة والعداء ، وبرر للقوي الاستعمارية والتيارات العنصرية فى أوربا وأمريكا وإسرائيل أن تعلن الحرب علينا ، وأن تستخدم فيها ما يباح ولا يباح . وبوسعنا أن نبحث عن مواقع الصدام بيننا وبين الحضارة الحديثة لنجدها تتمحور حول الحكومة الدينية ، وتطبيق الشريعة أو إقامة الحدود ، حقوق الانسان ووضع الأقليات الدينية فى المجتمعات الاسلامية ، ووضع المرأة المسلمة ، وعلاقة المسلمين

*نسى اصحاب هذا الموقف المشوه و الذى يفنّد الكبرياء الانساني والوطني ما حدث لنساء البوسنة و الهرسك من إغتصاب جماعي او المقابر الجماعية للمسلمين هناك ، تناسوا ما حدث فى افغانستان و العراق و يفرجون كل يوم - بلا حساسية و لا ألم - على ما يحدث لاهل فلسطين ، و من المدهش بعد ذلك ان يتحدثوا عن ارواح الاخرين ، كان ارواح اهلهم رخيصة وكأن ثماثيل بوذا أغلي بكثير من عذرية وشرف نساء المسلمين .

بالمجتمعات الأخرى ، بوسعنا أن نجمل هذا كله في مسألة واحدة جامعة هي العلمانية وفصل الدين عن الدولة .(١٠٣) ما سبق يوضح إذن العدائية للإسلام، وأيضاً عجز هذا الموقف عن التفرقة بين الجماعات التي تطرفت للإسلام حتي خرجت منه * والجماعات تقاوم من الحفاظ علي الأرض والكرامة العربية وهو في ذلك يتبنى الرؤية الغربية المتشددة والتي تتهم الإسلام ، والتي تعد سابقة مرفوضة للتوحيد بين الجماعات المتطرفة والاسلام .إضافة إلي أنه موقف يدعي التفقة في الدين دون أن يكون لديه الرصيد الفكري الذي يؤهله للحديث في أمور الدين . علي هذا الموقف نستدعي شطر بيت شعر قاله الشاعر العربي أبو الطيب المتنبي "يا أمة ضحكت من جهلها الأمم" .

رابعاً : تجديد الخطاب الديني ، شروطه ومنهجه .

تجديد الخطاب الديني يقع في نطاق سياق إجتماعي ولا يقع في فراغ. وحتى يتحقق الهدف من التجديد بما يلائم أوضاع المجتمع فإنه من الضروري

* أثناء توزيع سيدنا محمد "صلي الله عليه وسلم" للغنائم في أعقاب إحدى الغزوات قال له أعرابي "أعدل يا محمد" فرد عليه الرسول "صلي الله عليه وسلم" " أن لم أعدل أنا فمن يعدل" فقال سيدنا عمر وقد كان بالموقف "أضرب عنقه يا رسول الله ، فأجابه النبي قائلاً "إتركه ، فسوف يكون له قوم يتفقهون في الدين فيطرفون به ، فيخرجون منه كما تخرج السهم من الرمية "

أن يعطي إعتباراً لبعدين ، حيث يتمثل البعد الاول في ضرورة مراعاة بعض المعايير أو الشروط حتي لا ينحرف التجديد عن الهدف المرجو منه . أي حتي لا يضر بمضمون الخطاب فيعجزه عن التلاءم مع أوضاع الواقع المتجددة . كما أنه ينبغي أن يستجيب لا احتياجات المجتمع الذي يهدف الخطاب الي تطوير طاقاته وفاعليته ، بينما يتحدد البعد الثاني بمنهج التجديد بحيث لا يؤدي التجديد الي تبديد مضمون الخطاب . حيث

يؤدي الاهتمام بهذه الابعاد الي الوصول إلي الخطاب الديني المجدد والمحقق لأهدافه وغاياته وهو ما نعرض له فيما يلي :

١ - شروط تجديد الخطاب الديني : تجديد الخطاب الديني لا ينبغي أن يتحقق بصورة عشوائية ، لأن المساس أو العبث به يعد عبثاً بأساس المجتمع وقاعدة ثقافته . لذلك أصبح من الطبيعي أن تعمل المواقف المختلفة المهمة بتجديد الخطاب الديني علي تطوير مجموعة من الشروط التي تري ضرورة أن تراعي في جهود تجديد الخطاب الديني .ويمكن تقسيم هذه الشروط إلي نوعين ، الأول تلك الشروط المتعلقة بالسياق الاجتماعي

لتجديد الخطاب الديني ، ويتعلق النمط الثاني بالشروط ذات الصلة بالتعامل مع مضمون الخطاب الديني .

أ - التجديد كاستجابة للسياق الاجتماعي المتغير : فيما يتعلق بضرورة أن يراعي تجديد الخطاب الدين التوازن بين الحفاظ علي مرجعيته وبين طبيعة إحتياجات السياق الاجتماعي المحيط ، يشير تأمل المواقف في هذا الصدد الي بروز ثلاثة مواقف متباينة حول إشتراط ضرورة أن يكون هناك تلاؤم بين المرجعية التي يعبر عنها الخطاب ، وبين إحتياجات المجتمع المتغيرة والمتزايدة من النص . وهو ما يعني أن هذا التباين يدور بالأساس حول طبيعة العلاقة بين تجديد الخطاب الديني والسياق الاجتماعي كأحد الشروط الأساسية التي ينبغي أن تراعي في عملية التجديد . يتميز الموقف الأول بأن له توجهاته الدينية البارزة ، ويتساءل بداية ما الحاجة إذن الي نص مقدس أصلاً ما دامت القضية برمتها مرهونه بالوقائع المتغيرة ، وبذبذباتها التي لا تكف عن التسارع ؟ أن النصوص المقدسة في الاسلام وفي كل الاديان هي التي تضبط مسار الوقائع المتغيرة وتقنن حركتها المتدفقة ، وهذه وظيفة الدين . علي خلاف ذلك يريد المبددون أن يعكسوا طرفي المعادلة ، فالنص عندهم يعاد النظر فيه تبعاً لحركة الواقع ، متجاهلين أن النص تنزيل إلهي ثابت دائم ، وفي هذا الثبات وتلك الديمومة ما يحول بين البشر وبين إهتزاز المعايير ، وإضطراب الموازين وإختلال المقاييس . واذا كان المطالبون بذلك قد تحدثوا عن تطويع النص للواقع والمكان فإنهم قد تحدثوا أيضاً عن الاسلام والزمان بإعتبار أن الزمان أحد إحدائيات الواقع . إرتباطاً بذلك نجدهم يؤكدون أنه نظراً لأن القرآن والسنة صالحان لكل زمان ومكان ، فإن ذلك يقتل إحساسنا بالزمن،

وأن ما حدث قبل ألف عام يمكن أن يتكرر . يرد هذا الموقف - صاحب التوجهات الدينية - علي ذلك بأن المبادئ والأسس والمعايير لا تقاس بتقادم عهدها ولا بتغير مكانها ولا بمدي أخلاقيتها وخيريتها التي قد تحدث في الواقع ، فغالبية الفضائل قديمة العهد ، ولا يفسدها كالعصور ومرا الدهور ولا يحولها إلي رزائل لأنها عبارة عن مبادئ وتوجيهات عامة . ولنلاحظ أننا نتحدث عن نصوص الوحي التي أنزلت لتكون هدي للناس جميعاً بأزمئتهم جميعاً وبأمكنهم جميعاً ومن البديهي أن تكون تعاليمها ذات المصدر الإلهي متسقة مع الجوانب الثابتة في الطبيعة البشرية، أعني الجوانب القاعدية ، تعالجها بعلاج ثابت ، ومتسق في الآن نفسه مع الجوانب المتبدلة في الطبيعة البشرية، التي تعالجها بعلاج متغير كذلك . (١٠٤) يري هذا الموقف أيضاً أن النص مقدس لا ينبغي المساس به ، ففئة حالات الواقع المتغيرة مضمنة أو كامنة في البناء الثابت للنص لأن هذا النص إلهي وكل الأبعاد ، وما علينا إلا البحث في مخزونه نستكشف من علي ساحته ما يلائم الواقع المتغير .

ويتمثل الموقف الثاني الذي يري في احتياجات السياق الاجتماعي أحد الشروط التي تفرض ضرورة التجديد ، هذا الموقف الوسط يري أن الحقيقة تدرك بنوع من المصالحة بين الواقع والنص علي قاعدة التوازن بين الطرفين ، لأنهما معاً صادران عن جذر واحد . يري هذا الموقف أيضاً ضرورة تطوير الواقع المتماسك بما يلائم مضمون النص الديني . كما يذهب هذا الموقف الي أن قضية تجديد الخطاب الديني زادت حدتها في عصر العولمة التي تدعوا إلي التجانس، وسقوط الحدود بين الدول وانتصار النزعة الانسانية والدعوة الي حضارة انسانية واحدة يصبح للبشر

في أطارها حقوقاً إنسانية واحدة بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والثقافية . هذا الموقف يؤكد علي أهمية قبول الآخر بغض النظر عن انتماءاته ، وهو ما يعني القضاء علي التعصب ، حتي يتطابق واقعنا مع النص الديني ، "فالناس سواسية كأنسان المشط" ولا تفرقه بين عربي وعجمي عجمي الا بالتقوي". (١٠٥) يذهب هذا الموقف أيضا الي ضرورة أن يستهدف الخطاب الديني المتجدد تأكيد وحدة المجتمع وذلك من خلال الاعتراف بأن الخلافات أمر وارد بين المسلمين والمسيحيين وأن لكل ديانته خصوصيتها، وعلي الآخرين إحترام هذه الخصوصيات فالاديان كلها فروع نبتت عن شجرة واحدة فالمسيحية تقول "المجد لله في الأعالي وعلي الأرض السلام وبالناس المسرة" ، والاسلام يقول "وأن جنحوا للسلم فأنجح لها". في هذا الاطار تتمثل مسئولية الجميع ، المسلمين والمسيحيين علي السواء في العمل علي تطوير خطاب ديني علي الجانبين نستبعد في اطاره المتعصبين من حياتنا أو يستمدحهم في مجراها الرئيسي، ونفسح المجال أمام المعتدلين لأن المحبة تبني الحياة الحلوة والتعصب يأتي علي الأخضر واليابس في حياتنا. (١٠٦) ذلك يعني أن هذا الموقف يري أن الخطاب الديني المجدد ذو الأصل الإلهي فعال في قدرته علي تنظيم الواقع ذو الطبيعة الانسانية بما يخلصه من شروره وإنقساماته. إرتباطا بذلك يري هذا الموقف أن الخطاب الديني بمرجعيته له قانونه الخاص في تطوره ، ولا يرتبط بتطور اجتماعي أو حالة إجتماعية وأن الواقع في إستقراره وتغيره خاضع لحالة الخطاب الاسلامي ، الأمر الذي يعني أن تجديد الخطاب سوف يشكل طاقة متجددة تتولي تغيير الواقع وإعادة تجديده. (١٠٧)

علي خلاف ذلك نجد الموقف الثالث العلماني في طبيعته، والرافض للالتزام الديني في فلسفته. يقرب هذا الموقف معادلة الحوار رأساً على عقب ، حيث يرى أن شرارة التجديد تنطلق من احتياجات الواقع بإتجاه نصوص الخطاب ذاتها . يرى هذا الموقف أن تأسيس مجتمع الثقة يعد شرطاً ضرورياً لتجديد الخطاب الديني . فمجتمعات الثقة هي المجتمعات التي تشكل الحرية الفكرية عمادها ، هي مجتمعات قادرة علي التحصين ضد التجمد والتحلل في وقت واحد . ينظر هذا الموقف إلي أن الاجماع القائم يعد سكوناً قد يسلم الي الموت أو الكسل ، وأن خرق الاجماع في أي مجال يكون عادة بداية لتأسيس إجماع جديد . وذلك يشكل جوهر التقدم إن شئنا أن نتقدم . أليس معني هذا أن الفكرة التي تكون كافرة محرمة في وقت ما تصبح هي حاضنة التطور والتغير في وقت آخر ؟ اليس هذا هو معني الصيرورة، التطور من خلال ممارسة مستمرة للنقد ، الذي ليس هو بالمناسبة نقضا كما يشيع في الخطاب العام أحياناً، حينما يتعلق النقد بالخطاب الديني . يؤكد هذا الموقف أيضاً علي أننا نحتاج الي حماية حق الخطأ في الاجتهاد والتجديد ، والتعبير عن الراي .(١٠٨) ذلك يعني أن هذا الموقف علي عكس الموقف الأول يرى الصيرورة الاجتماعية لأحوال الجماعة والمجتمع هي المتغير المستقل الذي يفرض ضرورة تجديد النص بما يجعله يستجيب لإحتياجات الواقع . وحتى يتحقق ذلك وبكفاءة عالية يطالب هذا النص بحصانه الاجتهاد ، حتي ولو تناول هذا الاجتهاد النص ذاته ، وحتى لو كان هذا الاجتهاد بلا مرجعية .

ويتقدم بعض المنتمين الي هذا الموقف قليلاً حينما يؤكدون أن ثمة مبادئ ثلاثة ينبغي أن توجه جهودنا في البحث عن فقه جديد . ويتمثل

المبدأ الأول في التأكيد علي أن الاسلام دين لكل زمان ومكان ، وليس معني هذا أنه يتجاوز التاريخ ويتجاهل قوانينه ، بل معناه أنه يستجيب للتاريخ ويتطور معه ويخضع لقوانينه . ويؤكد المبدأ الثاني علي أن الاسلام وحي وتنزيل من ناحية ، وفهم لهذا الوحي من ناحية أخرى ، والوحي الإلهي لكن الفقه بشري . والمسلمون الاوائل أئمة مجتهدون لكنهم ليسوا معصومين ولا مقدسين ، ونحن نرجع اليهم وننتفع بتراثهم لكننا لسنا مقيدين بهم ، لهم فقههم ولنا فقهنا وباب الاجتهاد مفتوح دائماً علي مصراعية. ويذهب المبدأ الثالث الي أن الاسلام في النهاية ليس مجرد نصوص ولكنه قبل كل شئ غايات ، فكل ما يحقق غاياته يعد منه ولو خالف النص ، وكل ما يتناقض مع الغايات أو يبتعد عنها يخالف الاسلام ولو تطابق مع نصوصه .(١٠٩) ثم يسعى المعبرون عن هذا الموقف الي التأكيد علي ضرورة حقن الواقع بأفكارهم ، حتي يجعلوا من الجماهير ظهيراً قد يدعم أفكارهم . إرتباطاً بذلك نجدهم يؤكدون علي ضرورة أن يتسع الحوار حول تجديد الخطاب الديني ليشمل قطاعات متعددة في المجتمع ، لأن الاصلاح أو التجديد الدينيا ينبغي أن محصوراً في رجال الدين فقط حتي يؤتي ثماره، بل ينبغي أن يشمل المجتمع ككل ، خاصة قطاعات الابداع والاعلام والتربية والتعليم ، والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني ، وأساتذة الجامعات فضلاً عن رجال العلم والدين أنفسهم . وترتيباً علي ذلك، ينبغي تعريف الراي العام بالعلمانية وإزالة الالتباس الذي لحق بمفهومها ، والتأكيد علي أنها لا تعارض الدين كدين ، بل تعارض تسييس الدين .(١١٠)

ب - شروط التجديد المتعلقة بمضمون الخطاب الديني . وإذا كان مضمون الخطاب الديني مضمن عادة في قاعدة نصية من القرآن أو السنة أو هما معا ، فإن الفقهاء علي مدي التاريخ الاسلامي قد قدموا تفسيرات لهذه النصوص - إستناداً إلي قراءتها وتأويلها - تجسدت في المذاهب الأربعة . ذلك يعني أنه اذا كان الفقه أو التفسير نتيجة ، فإن الأمر المؤكد يشير الي أن هناك أدوات أو مقومات تساعد علي تحقيق التفسير المقنع او حتي علي الحفاظ علي النص الديني . إضافة إلي مراقبة أن لا يخرج الفقه أو التفسير عن حدود النص . فيما يتعلق بمضمون الخطاب الديني برزت عدة مواقف إشتطت شروطاً محددة فيما يتصل بالتعامل معه . ويتحدد الموقف الأول بالموقف الاسلامي المحافظ ، وهو الموقف المدافع عن المضامين الدينية الصحيحة في مواجهة محاولة العبث بها . يؤكد هذا الموقف علي أن تجديد الخطاب الديني في مضمونه ينبغي أن يلتزم بثلاثة قواعد . حيث تؤكد القاعدة الأولى علي أنه اذا أكد البعض علي أهمية الحرية كمنطلق للتجديد أو حتي للتفاعل في المجتمع ، فإن الخطاب الديني لا ينبغي أن يرفض ذلك ولكنه يؤسسها علي الضمان الإلهي . أن الحرية في المفهوم الاسلامي ليست منة من مخلوق ولا تفضلاً من بشر ، ومن ثم فليس لأحد أن ينتقص منها طالما كانت حرية مشمولة بالدين ملتزمة بمعطياته . وتذهب القاعدة الثانية الي ضرورة ربط مشروع تحديث المجتمع ونهضته بالخطاب الديني . فالإسلام لا يرضي للمسلمين أن تكون أمة خانعة ، ولا مستجدية ولا مستكينة ولا يرضي للمسلمين أن تكون مصائرهم في أيدي الآخرين . وإن مجرد وجود هذه الظواهر ينبئ عن خلل في تصور الأمة ، وأن تخلي الأمة عن دورها الحضاري ينبئ هو الآخر عن خلل في كيانه الاسلامي

الذاتي . إرتباطا بذلك فإن الخطاب الديني ينبغي أن يضع علي عاتق الفرد هموم الأمة بنفس المقدار الذي يحمل به همومه الشخصية . وتشير القاعدة الثالثة إلي ضرورة ربط الخطاب الديني بالتحديات التي تواجه الأمة . وإذا كانت الأمراض الاجتماعية السائدة مبعث قلق ومصدر هم ، فإن علي الخطاب الديني أن يضع مقاومتها في صدر أولوياته . فالإنانية الفردية والنفاق الاجتماعي وعدم الجدية في العمل واستباحة المال العام والتكاسل عن أداء الواجب كلها سوءات في جبين الأمة . والخطاب الديني السديد يجعل مقاومتها علي المستوي الفردي والجماعي أقوى تحدياته وأكبر مطامحه (١١١) .

وإذا كان هذا الموقف قد حدد القواعد الأساسية التي تساعد علي تفعيل مضمون الخطاب الديني في واقع المجتمع . بحيث يلعب هذا الخطاب دوراً أساسيا في تخليص الأمة من مشكلاتها ، ويدفعها علي طريق الارتقاء. فإن هذا الموقف ذاته يري أن مضمون الخطاب الديني له حدود لا ينبغي تجاوزها أو الإفتئات عليها ، سواء نصوص الوثائق الأساسية أو الفقه المترتب عليها . حيث برزت دعوات تذهب الي امكانية إسقاط السنة والاكتفاء بالقرآن كوثيقة أساسية ووحيدة، كما تذهب الي امكانية الاستغناء عن فقه المذاهب الاربعة بإعتباره فقه تاريخي واستبداله بفقه جديد . علي ذلك يرد هذا الموقف رافضا المساس بالفقه مؤكداً "أن الفقه الاسلامي إنما هو ميراث النبوة ، انه شرح للوحي أو بتعبير أدق إنه ترجمة للوحي ، وإستنتاج من قواعد العامة ، وإتباع لسلوك الرسول "صلي الله عليه وسلم" . بإعتباره المسلم الأول أو بإعتباره المطبق الدقيق لما أوحاه الله تعالى علي قلبه رسالة الي الانسانية لهاديتها الي الصراط المستقيم . وأن

الفقة الاسلامي إتباع وليس إبتداعاً ، وأنه محاولة جاهدة لكشف الآثار النبوية والتزامها وليس إختراعاً يؤلفه البشر . ولقد كان أئمتنا رضي الله عنهم ينتمون بأقوالهم ونزعاتهم وسلوكهم الي الأمر البديهي عند ذوي الشعور الديني . لقد كان شعار ائمتنا جميعا رضي الله عنهم ، "إذا صح الحديث فهو مذهبي" ، "إنما انا متبع لا مبتدع" "كل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذه الروضة الشريفة ، هو وحده الامام لأنه الوحيد الذي إجتباه الله رسولا وخاتما للانبياء . وكل ما أتى به ما ينطق عن الهوي" وما ينطق عن الهوي أن هو إلا وحي يوحى " قل أن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله" . وما من شك في أن الانسان منذ أن وجد علي ظهر الأرض وهو ينزع نزعة بشرية بحته ، ويتصرف في الوحي الإلهي نقصا وزيادة، وبترا وإضافة ، وتغييرا وتبديلاً ، يحاول أن يقيم كل ذلك علي قواعد يزعم أنها صحيحة .(١١٢) فإذا الأمر ينتهي به الي الخروج عن المضمون الحقيقي للدين بإختزال نظريته وقواعده الإلهية الي نظرة وقواعد أنسانية محدودة وعارضة ومؤقتة ، إنه علي هذا النحو يستبدل اليقين الديني بصدق إنساني عارض يحتمل زيفه إن لم يكن الآن ففي المستقبل.

إلي جانب الموقف السابق يظهر موقف ثاني يقدم نظرة عقلانية لمضمون التجديد ، حيث يرفض علي النحو السابق حصار النص في قفص الماضي . وبدلاً من ذلك يطالب هذا الموقف بحل وسط يبرز مضمون الخطاب الديني محافظاً علي ثوابته مع التأكيد علي قدرة هذه المضامين علي التعاون والتلاءم مع الازمات المعاصرة . في اطار ذلك يضع هذا الموقف مجموعة من الشروط أو القواعد الأساسية التي ينبغي أن تضبط تجديد الخطاب الديني . ويتمثل الشرط الاول في ضرورة قراءة تراث

السابقين وفرزة بالكامل لاستخراج ما هو صالح منه ، سواء بحكم كونه خاطئاً منذ البداية ، أو بحكم انتهاء صلاحيته الزمنية التي وجدت في زمانها . ولعل هذا الشرط هو ما اشار اليه القرآن الكريم في عمق شديد وبلاغة أخاذة ، حينما قال تعالى "والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين إتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه" ففي ذلك تأكيد علي الاتباع بإحسان ، أي بالتجديد والتطوير وهو ما لا يمكن تحقيقه الا من خلال النقد الرشيد الذي يفرز الصالح من الطالح . (١١٣) ويتحدد الشرط الثاني لتجديد الخطاب الديني في ضرورة إعادة تأمل أو قراءة النصوص المرجعية للجماعة . وفي حالة المسلمين فإن المرجعية الأساسية هي القرآن الكريم ، وعنها تتفرع وإليها تحتكم جميع المرجعيات الأخرى بما فيها أحاديث الرسول "صلي الله عليه وسلم" . وبرغم ما أحتوته من مسائل من نوع إختلاف السياق والمضمون بين آيات القرآن المكي وآيات القرآن المدني وتدرج التشريع ، والنسخ عند من يقولون به ، وصلاحية الاسلام لكل زمان ومكان حتي يوم القيامة ، وبلاغة القرآن الكريم ، والايمان بالقضاء والقدر . فبرغم تضمن هذه القضايا لتصورات تقدم أوسع الآفاق لأي حركة تجديدا وإحياء علي إمتداد التاريخ الانساني إلا أنه قد جري إهدارها بالكامل والنظر اليها بشكل سطحي غير عميق وغير محدد . (١١٤)

ويتصل الشرط الثالث لنجاح التجديد أو الاحياء بضرورة الخبرة بأوضاع المجتمعات وظروف الحياة ومتغيراتها، حيث أهملت بالكامل دلالات إهتمام القرآن الكريم بتوصيف أوضاع مجتمع المدينة نفسه ، وإهتمامه ببيان الفئات الاجتماعية التي تعيش في المدينة، وقواعد تعامل

الرسول "صلي الله عليه وسلم" والمسلمين مع هذه الفئات في أوضاع السلم والحرب علي السواء. (١١٥) وهو ما يعني أن تجديد الخطاب الديني من الضروري أن يتضمن تصورات واقعية للتعامل مع الأوضاع المتباينة في المجتمع والفئات المختلفة في إطاره ، تعاملات تعكس ألوان الطيف جميعاً، ولا تختزل الوجود الاسلامي علي ما تذهب بعض الجماعات المتطرفة، الي دار الحرب ودار السلام ولا إلتقاء بينهما ، بل عداء مستحكم الي أن تقوم الساعة . ويؤكد الشرط الرابع علي ضرورة أن يؤكد التجديد علي إبراز قبول المضامين الدينية لمبدأ التنوع والاختلاف ، وهو مبدأ أكدته القرآن الكريم بقوله تعالى "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبين والنصاري والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة أن الله علي كل شئ شهيد". سورة الحج* الآية ١٧ . وقوله تعالى "وقالوا كونوا هوداً أو نصاري تهتدوا قل بل ملة إبراهيم حنيفا وما كان من المشركين. قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل الي إبراهيم وإسماعيل وإسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون" البقرة* الآيات ١٣٥ ، ١٣٦ ، "، وهو ما يعني أن عملية التجديد يثريها الحوار والجدل . وإذا كان الله قد خلق الحقائق كلية بطبيعتها ، فإن إدركنا البشري لها جزئي في طبيعته في المقابل. ومن خلال الادراكات الجزئية المتنوعة والمختلفة نستطيع الوصول إلي الإدراك الكلي للحقيقة. ذلك يعني ان من صميم الخطاب الاسلامي في أصله والمجدد التأكيد علي الاختلاف والتنوع وقبول الآخر ، فلا أحد يحتكر الحقيقة ، وهو ما أكدت عليه المذاهب الفقهية المتعددة .

ويتعلق الشرط الخامس بمستويات تجديد مضمون الخطاب الديني ، إذ لا يكفي لحركة التجديد أن تطور الأفكار والمبادئ الدينية من خلال إعادة قراءتها لكي تساعد علي إعادة العلاقة العضوية بين القراءات الدينية المعاصرة ، والأوضاع الحاضرة لواقع المجتمعات . ولا يكفي أن تلعب حركة التجديد أو الأحياء دورها في تعميق حالة التدين العامة في المجتمع، ذلك لأنه برغم حالة التدين العامة التي بدت مظاهرها في المجتمع الاسلامي والتي تجلت مؤشراتها في زيادة الإقبال علي أداء الشعائر والعبادات حتي تحول أداء الحج والعمرة الي عادة يمارسها مئات الألوف ويسهدفون بها تحقيق الخلاص الفردي ، إضافة الي الصوم والمكوث بالساعات لصلوات التراويح بالمساجد . وبرغم اسلمة كثير من النقابات المهنية كنقابات الأطباء والمحامين والمهندسين إلا أننا نلاحظ أن هذا المد في العواطف الدينية لم يؤد الي تقليص مساحة الفساد في المجتمع الاسلامي، ولم يؤد الي وقف تدهور الأخلاق المهنية للمهن المختلفة (١١٦) . ذلك يرجع بطبيعة الحال الي أن ثمة اختلاف بين تجديد الخطاب من حيث أفكاره ومبادئه وعواطفه ، وبين تجديد السلوك الواقعي الذي يتلاءم مع معاني وقيم هذا الخطاب المتجدد ، وهو ما يعني أن تجديد الخطاب ينبغي أن يشمل المستويين معاً المبادئ والأفكار والقيم والعواطف من ناحية والسلوكيات الواقعية في مختلف المجالات من ناحية أخرى . فالتجديد الفعال الذي يشكل طاقة للتحديث والتقدم هو الذي ينجح في تحقيق ذلك .

يضاف الي ذلك ، فإنه لكي يكون التجديد فعالاً فإن علينا أن نتذكر القول الذي حدثنا به الإمام "أبو حامد الغزالي" قبل ألف عام في مؤلفه إحياء

علوم الدين عن فقه المناظرات حيث قال إن التعاون علي طلب الحق ، بعد تحرير موضوعه والاتفاق علي مضمونه له شروط ، من بينها تقديم الأهم علي المهم ، حيث لا معنى للانشغال بفروض الكفايات عن فروض الأعيان، ومن بينها أن يكون المناظر مجتهداً يفتي برأيه ولا يقلد غيره ، حتي إذا ما ظهر الحق في مذهب آخر التزم بالحق ولم يلتزم بالمذهب . ومنها كذلك ألا يناظر إلا في مسألة واقعة أو قريبة الوقوع ، أي في شأن راهن حتي لا ينساق المتناظرون وراء قضايا إفتراضية أو غير حالة ، الأمر الذي يحول المناظرة الي جدل عقيم" .(١١٧) ونضيف الي ذلك ضرورة أن يكون المجدد أو المجتهد عارفا بالمجال الذي يقدم رأيا فيه ، فقد انتشر في عصرنا فقه غير العارفين بالدين ، ومن المدهش أنهم الذين يحملون رايات التجديد التي هي في الحق رايات تبديد ، حيث تتجسد هذه الممارسات الهزلية فيما أصبح يعرف "بفقه الشارع" .

ويختلف الموقف الثالث "العلماني" مع الموقف الأول الذي أحاط بالنص والمضمون الديني خوفا من المساس بهما، كما يختلف مع الموقف الثاني الذي تعامل مع المضمون الديني بحذر وبصورة متوازنة ، وازنت بين الحفاظ علي النص ، وإبراز أمكانياته علي التفاعل مع معطيات الواقع المتجددة . وبديلا لذلك إتجه هذا الموقف ألي تحديد الشروط التي يحاول في إطارها تجديد الخطاب الديني بلاضفاف ، حتي يكاد يأتي علي قدسيته . بداية يتجه هذا الموقف للإحاطة بقدسية النص نافيا عنه أصلة الإلهي من خلال التأكيد علي أن النص القرآني منتج ثقافي في نشأته ، لكنه صار منتجا لثقافة جديدة في التاريخ . غير أن إنتاج الثقافة لم يتأكد الا بالفهم الذي حققه المسلمون وفق آفاق مواقعهم الفكرية . وإذ نفهم ذلك سنستطيع

أن نتفهم تلك الثقافة التي أنتجها المسلمون باعتبارها ثقافة زمانية يمكن أن نحللها ونفهمها فهما نقديا سواء تجلت في الفقه أو التفسير أو في علوم الحديث واللغة حتي نمتلك تراثنا ولا يكون عبئا علينا. (١١٨) وحتى يتم تحديد السلطة والمؤسسة الدينية المتحالفة معها لكي تنطلق يد ممثليه عابثة بالمضامين الدينية. بالإضافة إلي ذلك يطالب هذا الموقف بضرورة توفر عدة شروط حتي يكون التجديد ناجحا وفعالاً . يتمثل أول هذه الشروط في عدم الفصل بين الدعوة إلي تجديد الثقافة الدينية والمطالبة بالإصلاح السياسي ، وذلك يرجع إلي أن الأخذ بالديموقراطية وحرية الرأي كأحد عناصرها يمكن أنه يصبح مدخلاً لابتداء آراء وتحليلات قد تطور النص ذاته ، وهو ما يعني أن هذا الشرط علي ما يقولون حق أريد به باطل .

ويطالب هذا الموقف من خلال الشرط الثاني بضرورة أن تعمل السلطة - باعتبارها المسؤولة - في اتجاه توفير مناخ التفكير والبحث والمراجعة ، وأن تحد من إحتكارها لوسائل الاعلام الجماهيرية وأن تراجع برامج التعليم وتعيد هيكلة المساجد إذا ما أرادت أن تمحو من الذاكرة دورها في جمود الفكر الديني . حيث يسعى هذا الموقف من خلال هذا الشرط إلي تقليص دور السلطة في الحفاظ علي تراث المجتمع ، وأيضا علي دينية ، حتي يكون فريسة له يتولي تقطيع نسيجه وأوصاله. ويذهب الشرط الثالث إلي أنه ليس من الضروري الاتفاق علي إستراتيجية واحدة بين دعاة التجديد (١١٩) وهو ما يعني إمكانية أن تكون هناك إستراتيجيات متنوعة للتجديد .

حيث يمكن أن يؤدي التعدد وعدم الاتفاق في ظل غلب القوي الضابطة للتعامل مع النص الديني إلي نوع من الفوضى الفقهية التي تلعب دورها في تفكيك النص الديني وتبدد تماسكه .

ويصل هذا الموقف إلي منتهي مبتغاه حينما يذهب بعض ممثلي هذا الموقف "العلماني" إلي وضع مجموعة من الشروط التي تلائم أيديولوجيته من بينها التأكيد علي أنه لكي ينجح التجديد فإنه من الضروري أن نفتح منافذ الحرية ، وأن يكون الحوار هو أساس ادارة الاختلاف ، وأن لا يصبح النبذ الاجتماعي مصير أي شخص يمتلك رؤية مختلفة . وإرتباطا بذلك يصبح التجديد التدريجي أو الجزئي غير واقعي، التجديد الحقيقي هو تجديد شامل يمتلك فيه المجدد القدرة علي طرح تصورات شاملة للمجتمع وليس مجرد ترتيبات جزئية أو تنكيس لبناء قائم. (١٢٠) يذهب هذا الموقف إلي أن الخطاب السائد الآن هو الخطاب "الوهابي" وهو خطاب يتصادم بشكل واضح مع غير المسلمين سواء الذين يعيشون تحت مظلة الوطن أو علي الصعيد العالمي . هذا الخطاب ينفي المواطنة من أساسه ، ويدفع الي عزلة غير المسلمين لأنه يختص أهل دين واحد بكل المزايا ويحرم منها آخرين (١٢١) . علي هذا النحو يطالب الموقف العلماني بكبح جماح النص الديني بأن نفرض تراجعاً الي حدود الضمير الفردي ، ومن ثم نترك ساحة المجتمع للقوانين الوضعية التي تتولي ضبط ساحة التفاعل الاجتماعي ، اضافة الي تقليص النص الديني الي حدود العبادات دون المعاملات ، التي يتولي القانون الوضعي المعاصر تنظيمها أيضاً. (١٢٢) يتحرك هذا الموقف إذن باتجاه نفي الدين عن حياة المجتمع . يعبر عن هذا الموقف علمانيون متطرفون وغلاة السلة التي تضمهم واسعة تحتوي علي بشر من آفاق شتى ، في هذه السلة نجد الماركسيين السابقين الذين يبحثون عن أي معارضة أو موضوع يتجادلون بشأنه ، يدخل فيه أيضا العلمانيون المتطرفون الذين بهروا بالليبرالية الغربية دون أن يدركوا أن هذه الليبرالية

هي التي سببت تخلف مجتمعاتهم ، ونجد في إطاره أيضا بعض المتغربين الذين تعلموا في الغرب وأصبحوا رسلاً أو مغرزة متقدمه له في مجتمعاتهم .

٢ - منهجية تجديد الخطاب الديني : تتفق جميع المواقف علي أن تجديد الخطاب الديني لا يتم بصورة عشوائية ، بل يتم حسب منطق ومنهج محدد يصل بنا الي نتائج تمتلك درجة عالية من الثقة . في هذا الاطار نتصور ان منهج التجديد من الطبيعي أن يتناول ثلثه قضايا أساسية . وتتعلق القضية الأولى بمرجعية التجديد ، حيث تتأرجح المواقف بين مرجعية النص ومرجعية الواقع . وتتمثل القضية الثانية في منهج التجديد وحدوده ، هل المنهج يؤدي فاعليته مع حذر الإقتراب من حدود النص أم أن منهج التجديد ينطلق بلاضفاف حتي إسقاط القداسة عن النص . وتتعلق القضية الثالثة بآليات التجديد ووسائله التي يلتمس بواسطتها الباحث التعامل مع النص علي خلفية إدراكية لاحتياجات الواقع ، وإلي أي مدي هذه الوسائل الباحث في تحقيق المصالحة بين النص واحتياجات الواقع المتغيرة أو المتجددة أو تعميق القطيعة وعدم الالتقاء بينهما .

أ - الجدل حول المرجعية الضابطة لتجديد الخطاب الديني: تهتم القضية الأولى في منهج تجديد الخطاب الديني بالمرجعية الضابطة لتجديد الخطاب الديني ونظراً لأهمية هذه القضية ، نجد أنه برغم إتفاق مختلف المواقف حول أهمية المرجعية لعملية التجديد لأنها التي تقوده وتوجهه، إلا أن الخلاف ثار حول طبيعتها ، هل هي مرجعية النص الذي ينبغي التأكيد عليه ولا مساس به ؟ أم أن الواقع هو الذي ينبغي أن نحترم حاجاته هو المرجعية التي يجب

أن يتم التجديد بالنظر إليها . إستنادا الي هذا الطرح برزت ثلاثة مواقف ، يؤكد الموقف الاول علي أن النص ذاته ينبغي أن يشكل مرجعية التجديد فالنص له عمق ، ثم إنه نص يتكشف بصورة دائمة ومستمرة ، طالما أن الواقع هو الآخر متغير . يقدم دائما متغيرات وإحتياجات جديدة ، حيث يصدر الاثنان عن أصل واحد كما اشرت . فالنص ثري بداخله من المعاني القابلة للتكشف وعلينا دائما أن نتأمل لنفض تكشفه لكب نستخرج أحكاما جديدة ومعاني جديدة ، غير أنه يظل في أذهاننا أنه محرم المساس بالنص الإلهي كما نتعامل مع أي نص انساني آخر "إذ لا يعقل أن نتعامل مع النص الديني سواء كان قرآنا أو إنجيلا كما نتعامل مع نص إنساني أدبي يخضع لكل قوانين البشر خطأ أو صوابا . ولهذا تبقي للنص قدسيته مهما كانت الرغبة في الاجتهاد . وإذا كان تشريح النص الأدبي جائز، فإن الأديان كل الأديان، لا تسمح بذلك وترفضه خاصة فيما يتصل بثوابتها وأهمها الكتب المقدسة" (١٢٣) . وإذا كان بعض غلاة العلمانية يؤكدون صراحة أن "لا قدسية لنص كما فعل الشاعر "أدونيس" بجامعة الكويت ، وأستاذة ما فعلة أدونيس مرة أخرى في مؤتمر القاهرة الأخير الذي عقد عن الخطاب الثقافي فإن أئمة ومتقفي وجمهور المسلمين يرفضون وجهة النظر هذه جملة وتفصيلا . يذهب أصحاب هذا الموقف إلي التأكيد بأنه سوف تبقي للنص القرآني قدسيته في التعامل وكذلك الخطاب الديني وحتى اللغة .. أما أن نفتح الباب لكل من هب ودب فهذه كارثة كبرى لكلي يصبح فقيها في الدين . لا يعقل أن أترك ميكانيكي سيارات يعبث في قلب مريض ويجري له عملية تغيير صمامات .. ولا يعقل أن أترك ناقدًا لا يفهم شيئا في اللغة نحوا ولا صرفا ولا حتي نطقا، يتعامل مع نص قرآني كما يتعامل

مع قصيدة شعر ركيكة ، ويقول أن ذلك تحليل للنص .. لقد كان نقادنا الكبار يتعاملون مع النص القرآني بتقدير وتقدير خاص بعيداً عن مذاهب النقد ومدارسة" (١٢٤) .

ذلك يعني أنه من الضروري أن يراعي أي تجديد المرجعية المتعلقة بالنصوص الثابتة بدون جدال، لأن تجاوزها يعني الخروج عليها وذلك يتطلب بطبيعة الحال متابعة الواقع وملاحظة حتى يمكن تطبيق القواعد الملائمة عليه . (١٢٥) في هذا الإطار من الضروري التأكيد على تكامل المرجعية ، والمرجعية الإسلامية المتكاملة هنا هي القرآن والسنة . ومن ثم فإن القول بإمكانية التخفف من السنة فيه إسقاط لجزء من المرجعية وإنقاص لأصل من أصول الإسلام الذي أشير إلي ضرورة الأخذ بها قوله تعالى "أطيعوا الله وأطيعوا الرسول" فإذا إعترفت بالقرآن فقط دون السنة فإن معني ذلك أن المسلم لن يعرف كيف يصلي ولا كيف يعبد الله ، لأن الصلوات الخمس وشعائرها أتت من السنة . لن يعرف المسلم كيف يحج لأن مناسك الحج جاءت من السنة ، لن يعرف كيف يخرج الزكاة لأن مقادير الزكاة وأحوالها وما يعرف منها وكثير من أحكامها مصدرها السنة . ذلك يعني أن السنة مكمل للقرآن ويستحيل إيجاد صيغة ثابتة للإسلام كفكر وتعامل بدون السنة، فالقرآن والسنة مرتبطان ببعضهما ، وقد قال الفقهاء أن السنة موضحة ومفسرة ومبينة ومفصلة للقرآن . (١٢٦) إن أنكار حجية السنة هي محاولة للتفقت من القيود وتوسيع مساحة الحركة يقوم بها الراغبين في الخروج على النص والاجماع ،لأن السنة في هذه الحالة تشكل قيداً على حركتهم ، وسيفاً مسلطاً على رقابهم ، فكلما حاولوا الأفلات يجدوا "حديثاً" يمنعهم . وبالتالي فإن المطالبة بالتخفف من السنة

هي محاولة لإبطال حجية السنة . بحيث تصبح السنة تطبيقات لزمانها ومكانها لا تتجاوزها ، ومن ثم لا تشكل علي هذا النحو حكماً مطلقاً ، باعتبار أن القرآن أحكاماً مطلقة تتجاوز الزمان والمكان . يحاول هذا النمط من المبددين وليس المجددين أن يتخففوا من قيود السنة بالمطالبة بالغائها ، بحيث يتحقق ذلك حسب خطة محددة ، أنه كلما خففت قيود السنة كلما حل محلها التفكير العقلي الذي سوف يملأ الفراغ الذي تركه إنسحاب أحكام السنة ، وربما بقيود وقوانين مستمدة من القانون الوضعي . إستجابة لهذا السلوك نجد أن غالبية المسلمون يرفضون إلغاء حجية السنة التي استقرت عليها الأمة من زمن النبي الي يومنا هذا . بالإضافة الي ذلك فإن السنة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل الهوية الإسلامية ، ومن ثم يصبح العبث بالمرجعية أو السنة مروقاً ولا يعتبر تجديداً ، وبذلك فهو باطل ويلقي اعتراض ورفض (١٢٧) .

ويوازن الموقف الثاني بين قداسة المرجعية واحتياجات الواقع وهو وإن كان يحترم قدسية النص ويؤكد عليها ، إلا أنه يدرك أن الواقع المتغير فرض احتياجات ملحة وضاعطة تحتاج الي إعادة تأمل النص لاستكشاف أحكام جديدة من داخل كليته، قادرة علي التعامل مع أحداث الواقع المتغيرة والمتجددة والعارضة لكنها ضاعطة . يبدأ هذا الموقف بالتأكيد علي أن الواقع الذي نعيش في إطاره يطرح باستمرار متغيرات جديدة . فقد ظهرت في عالمنا وقائع جديدة لم تكن قائمة من قبل. ظهرت الشركات العابرة للقارات، ظهرت بنوك ودول ومؤسسات لها أحكام مختلفة عن أحكام الشخص الطبيعي . ظهرت في حياتنا وقائع جديدة نحتاج الي أن نحللها ونفهمها ونضع لها أحكاماً، غير أن هذه الأحكام ينبغي أن تستند الي

معايير، وأهمية المعايير تقودنا الي التأكيد علي أهمية النموذج المعرفي .
هذا النموذج المعرفي يستند الي الايمان بوجود الله وان هناك تكليف من
الله للانسان ، وأن هناك اليوم الآخر .. هذا النموذج المعرفي هو الذي
يمكننا من التعامل مع الاحداث .

علي هذا النحو فإنه من الضروري التفكير العميق في مسائل الواقع
مع ضرورة أن ندرك في نفس الوقت مقتضيات النص المتدرجة في ظل
المآلات والمقاصد ، وفي هذا الاطار توجد مقاصد أساسية ومقاصد
ثانوية . المقاصد الأساسية هي حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال،
وفي الطريق الي هذه المقاصد توجد مقاصد أخرى لا بد أن تراعي حتي
لا تتسبب الفتاوي التي تصدر في وقوع خسائر علي الانسان أو
المجتمع .(١٢٨) وحتى يصبح الأمر واضحا يضع هذا الموقف ثلاثه
شروط منهجية لتجديد الخطاب الديني ، ويتمثل الشرط الأول في ضرورة
أن ندرس النص دراسة عميقة ، ويمكن ان نستعين في ذلك بآراء الفقهاء
حتي نستكشف ما يتيح النص من أحكام وفتاوي تتعلق بواقع الحال ..
ويذهب الشرط الثاني الي ضرورة دراسة الواقع ، ومن الممكن في هذا
الاطار الاستفادة من منهج ومعطيات ونتائج العلوم الانسانية التي تساعد
علي فهم مشكلات الواقع واستكشاف سبل حل هذه المشكلات . بينما يؤكد
الشرط الثالث علي ضرورة الوصل بين النص والواقع (١٢٩) ، حيث
ينبغي البحث عن علاقة ايجابية بين احتياجات الواقع التي تدعو الي تأمل
النص واستكشاف معانيه ، والبحث عن أحكام تتولي تنظيم وضبط أحداث
وتفاعلات الواقع بما لا يمس قدسية النص ولا يعقد مشكلات الواقع .

يسعى هذا الموقف ايضا الي الابتعاد عن الموقف الأول قليلاً فيقلص مساحة المرجعية التي لا ينبغي المساس بها ويتيح ما دون ذلك . يبدأ هذا الموقف بالتأكيد علي أهمية أن ينشغل الاجتهاد بالحاضر ولا ينظر الي الماضي (١٣٠) . هذا الموقف يري أن تجديد الخطاب الديني يأتي من خلال التفكير والتدبر والتبصر وإعمال العقل فذلك "فرض عين" علي كل مسلم ، لأن الله أمر كل جيل بإعمال العقل في زمانه . فعجلة الزمن تدور ، والانسان خليفة الله في الأرض وعليه إعمارها ، الأمر الذي يوجب عليه إعادة فتح باب الاجتهاد تحدثا بنعمة الله علي عباده وإرتقاء بمجتمعاتهم . وذلك لا يتحقق الا بإطلاق الطاقات البشرية غير متوقفة عند ما إنتهي اليه السلف مع تباين لغات العصور ، حبذا لو تباينت لغة الخطاب الديني مع كل مجتمع من منظور إحتواء همه الايماني لهمه الدنيوي ، من خلال منظور معاصر لأحكام القرآن والسنة وداخل شريعتها . لقد أمرنا الله بتدبر ما حولنا بإعتباره "فرض عين" ومن المحال أن يري الانسان بعين أو أذن أو عقل سلفة ، فلكل زمان متطلباته ، وعلي العقل أن لا يقترب من أمور تعبدية مفروضة. (١٣١) يذهب هذا الموقف كذلك الي أن لعقل المسلم أن يصوغ أحكاماً جديدة أو ينقل أحكاماً جديدة عن غيرنا تلائم الإحداث الواقعة في مجتمعنا الاسلامي شريطة أن لا تتناقض أو تتحرف عن المبادئ الإسلامية والمقاصد الخمسة أو تفوض أساسها ، وهي القواعد العامة للفقة الإسلامية . ونحن اذا تأملنا هذه الثوابت الإسلامية التي لا ينبغي المساس بها فسوف نجدها محدودة لا تتجاوز نسبتها ٥% من بناء المقدس الإسلامي . وهو ما يعني أن المرجعية الإسلامية في جملتها تعد مرجعية مرنة تتيح مساحة واسعة من حرية التجديد. (١٣٢)

ويستمر هذا الموقف في التأكيد علي أنه اذا كان التجديد لا ينبغي أن يمس العقائد فإنه من الممكن أن يطول التفسيرات التي قدمها الفقهاء . فنحن اذا تأملنا ما حولنا فسوف نجد أن الاسلام الذي يتعبد به المسلمون اليوم ليس هو أسلام القرآن والرسول، ولكنه إسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه خلال ألف وربعمئة عام ، وأن هذا الاسلام يختلف عن إسلام القرآن ، وأن هناك فرقاً شاسعاً بينهما يصل الي حد التناقض . فعلي سبيل المثال يقول القرآن "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" بينما يروي لنا الفقهاء حديثاً "أن من بدل دينه فأقتلوه" . ذلك يعني ضرورة العودة الي القرآن مباشرة دون أن نتقيد بتفسيرات المفسرين ، وضبط السنه بمعايير من القرآن . واذا ثبت أن السنة لايمكن أن تكون معياراً فيما يتعلق بواقعة معينة فإن ذلك يرجع إلي عملية التحريف والوضع التي تفشت فيما الحديث والسنة ، ومن ثم فلم يبق سوي الاحتكام إلي القرآن . فإذا كانت السنة مبينة للقرآن ، فمن البديهي أنها تلتزم بالقرآن ويدعو هذا الموقف في النهاية إلي عدم الالتزام بالأحكام الفقهية التي وضعها أئمة المذاهب الربعة أو غيرهم (١٣٣) ويتصاعد هذا الموقف ليؤكد أن "الاحاديث" لها تأثير كبير في حياتنا وينبغي أن تكون متوافقة مع القرآن ، بعض "الاحاديث" يتعلق بالفضائل والاخلاقيات والآداب العامة ووجودها لن يضر . غير أن هناك أحاديث هامة لها تأثير في حياتنا ، روايتها ضعيفة وبها بعض الاختلاف مع القرآن، وترك هذه الأحاديث يصبح ضاراً . وعلينا أن نتأسي بالرسول "صلي الله عليه وسلم" في ذلك ، حيث ذهب مذهباً مختلفاً تماماً حينما فصل أمور الدين عن أمور الدنيا ، وقدم لنا ما يمكن ان نسميه علمانية راشدة ، أي علمانية لها أصول دينية

حينما قال "إذا جئتم بشئ من عند الله فخذوه ، وإذا جئتم بشئ من عندي فما أنا إلا بشر" . وكان الصحابة علي وعي بذلك ، فحينما كان يقول شيئا من أمور الدنيا والسياسة وغيرها كانوا يسألوه . هل هذا من عندك أم من عند الله . إذا كان من عند الله فلا مناقشة، وإذا كان من عند الرسول فإمكانية المناقشة قائمة . (١٣٤)

ويقف الموقف الثالث علي يسار الموقفين السابقين ، وربما علي نقيض الموقف الأول . يذهب هذا الموقف الي التأكيد علي أحوال المجتمع والجماعة وإحتياجاتها ، فلها كل الاعتبار ولو كان ذلك علي حساب المرجعية . يعمل هذا الموقف بداية علي تآكل المرجعية "فيذهب الي القول بأن القرآن ليس صوت الله ولكنه وحي يوحى ، وحينما جمعه سيدنا عثمان كانت هناك اختلافات في اللفظ ، هذا الوحي عبر عنه الرسول بأسلوبه ، وحينما سعي عثمان لجمع القرآن وجد أشياء كثيرة متكررة ، ووجد أخطاء كثيرة فقام بحرق المصاحف وأبقي علي واحد أعتقد أنه الأكثر اكتمالا وهو الذي أصبح يعرف بمصحف عثمان" . (١٣٥) واقعة أخرى يشير إليها هذا الموقف لتبرير التقلب من بعض عناصر المرجعية بتأكيده أنه في وقت وفاه الرسول "صلي الله عليه وسلم" قال آتوني بكتاب ودواء ليقيد لهم النصائح الأخيرة التي إذا عملوا بها فلن يضلوا بعده أبداً . غير أن الخليفة الراشد "عمر بن الخطاب" رفض قائلا لدينا كتاب الله" . (١٣٦) ويضيف هذا الموقف تآكلا آخر حينما يؤكد أن التجديد يعني العودة الي الأصول ، وهذا الأصل يكمن بالأساس في الفترة المكية من تاريخ الرسالة ، كانت الدعوة فيها الي الله ، وعلي هذا الأساس جمع الرسول "صلي الله عليه وسلم" الناس حوله في العقبة الأولى والعقبة الثانية ، خاطبهم ، وكان الخطاب

الديني حينئذ كما ينبغي أن يكون الخطاب الديني لأنه تحدث مع الناس ، مع عقولهم وإنسانيتهم . ذلك يعني أن المسلمون الحقيقيون هم الذين بدأو من مكة ، إذا فتجديد الخطاب الديني يجب أن ينصب بالأساس علي الخطاب المكي ، الذي هو كوني عام ، والذي كان خطابه ييدا دائما ببيائها الناس. (١٣٧) علي عكس ذلك نجد أن الخطاب المدني عملي ومرتببط بضرورات واقعية للدفاع عن المسلمين وليس عن الاسلام حتي لا يكون المسلمين فئة مستضعفة .(١٣٨)

يذهب هذا الموقف أيضا إلي أن الشريعة قد تكون في وقتها حكيمة ورشيدة، وفوق كل ذلك كانت متقدمة علي ما سواها من نظم قانونية تقدا كبيرا . غير أن عصرنا الراهن هو زمان ألتوق إلي الحرية والسلام ، زمان الديموقراطية والمساواة وحقوق الإنسان . وأي محاولة لنقل الشريعة من إطارها التاريخي ووضعها في هذا الإطار العصري دون أصلاح أو تجديد، سوف تصبح خاسرة وسوف تسي إلي الشريعة إساءة بالغة لأنها سوف تظهرها بالقصور الفادح عما هو متاح وممارس في عالم اليوم من حقوق ، كما أن الكثير منها أصبح مستحيلاً عملياً مثل الجهاد والفتح والرق، خصوصا بعد أن انعكست الآية وأصبحنا نغزي ونستعمر ولا يقام لنا وزن .(١٣٩) وعلينا أن نتأمل هجرة الرسول " صلي الله عليه وسلم" من مكة الي المدينة ومن المدينة عائداً منتصراً الي مكة ، إنها لم تكن هجرة مادية أرضية فقط، ولكنها أيضا هجرة في المعاني ، فقد هاجرا الرسول من مكة في البداية بعد أن خاطب المسلمون وقدم لهم المبادئ الانسانية العامة ،غير أنه حينما هاجر الي المدينة ظهرت الشريعة كجزء من المرجعية الدينية لتنظيم المجتمع الجديد . ومن ثم فإن الهجرة المعاكسة

من المدينة الي مكة ثانية تعني في هذه الحالة هجرة صاعدة من مستوي الخطاب الايماني المحلي الي مستوي الخطاب الايماني الكوني (١٤٠) ، حيث التأكيد علي ذات الخطاب الذي كان في البداية ومن جديد .

وينتقل هذا الموقف بعد أن فرض التآكل علي المرجعية الدينية كمرجعية للتجديد، إلي التاكيد علي أن الجماعة واحتياجاتها هي التي ينبغي أن تكون مرجعية للتجديد . يبحث هذا الموقف عن التأييد من خلال التأكيد علي أن "فقهاء المسلمين رأوا قديما أن الجماعة المعصومة التي تحتضن الشريعة هي الأصل في المشروعية ، فقد آمنت بدين الله وهي تعيشه . ويعصمها إجماعها من الضلال ، بل ومن الخطأ والخلل الكبيرين ، من دون أن يشمل ذلك أفرادها طبعاً . أما القول بأن الشريعة هي أصل المشروعية ، فهذا يعني وضعها خارج الجماعة ، وإرتهان جماعة المسلمين لحاكم او لقلة تزعم أن الشريعة بيدها". (١٤١) يضاف الي ذلك كما يذهب أصحاب هذا الموقف الي أن أغلاق باب الاجتهاد - بحجة الحفاظ علي المرجعية - من شأنه أن يحنط النصوص والمبادئ الدينية ويجعلها بمنأى عن أن تكون موضوعاً للتفكير والمناقشة ، ويمنعها من الدخول في أي حوار مع الواقع الحي ، لأنها في نظر الذين أغلقوا باب الاجتهاد نصوص كاملة مكثفة بنفسها، تخاطب الواقع من فوق الواقع ولا تتحاور معه . إنها أوامر ونواهي يجب علي المسلمين أن يصدعوا بها ويدعوا لها وليست إجابات علي أسئلة أو حلولاً لمشكلات ، فالدنيا كلها لا تساوي جناح بعوضة ، والنص الديني سلطة عليا لا يمكن أن يخضع لأي مساءلة ، وليس للمسلمين أن يبحثوا فيه عما يحقق مصالحهم أو يلبي حاجاتهم ، أو يؤكد صلتهم بالحياة أو يساعدهم علي أن يتطوروا مع

الزمن (١٤٢) لقد نزل الوحي بلغة البشر ليخاطب البشر ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون ، ومن ثم فلا بد أن يكون الوحي مفهوماً ومعقولاً . وما دام الإنسان هو اشرف المخلوقات ، وهو خليفة الله في ارضه ، فالحياة الانسانية علي هذا النحو عاقلة مقدسة ، بل هي المعجزة التي تجلت بها الحقيقة الإلهية ، وفي هذا يقول الحديث القدسي "كنت كنزاً مخفياً ، فأردت أن أعرف ، فخلقت الخلق ، فيه عرفوني" . إذن فالفصل الحاد بين الوحي الإلهي والعقل الانساني ليس إلا أثر متخلف من العقائد والأفكار البدائية التي كانت تفصل بين الروح والجسد ، وتعتبر الحياة دنساً وسقوطاً ، والموت صعوداً وطهارة . متفقين جميعنا علي أن الاسلام في جوهره النقي يقدس الحياة ويحترم العقل ويمجد الحرية ، فنحن منفقون علي أن حياتنا التي نحياها في هذا العالم هي مرجعنا الأول في تجديد الخطاب الديني (١٤٣)

وينتهي هذا الموقف الي التأكيد علي مرجعية الواقع ورفض مرجعية الدين ، ومن خلال هذا التأكيد نجده يصل بشأن تجديد الخطاب الديني الي ثلاثة نتائج أساسية. وتتمثل النتيجة الأولى في ضرورة رفع الحصار عن العقل ليلعب دوره كآلية من آليات التجديد ، حيث ينبغي أن نعمل عقلنا المجدد في كل اتجاه ، فأفاق التجديد ينبغي أن تكون بلا ضفاف والحديث عن وجود مناطق فكرية آمنة بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحر يعد مقدمة للحجر علي العقول ، وممارسة سلطة رقابية لا وجود لها في تاريخ الفكر الاسلامي . وحين وجدت كان ذلك إيذاناً ببداية النهاية ودخول عصر الجمود والانحطاط في كل المجالات .. لذلك ينبغي أن تتسع دعوة التجديد لتشمل كل مجالات الفكر والابداع ، وأن تتسم بقدر هائل من التسامح مع

بعض النتوءات بل ومن بعض ما يمكن تصور أنه خروج علي الإجماع .
وأن الحرية هي وحدها التي تحمي نفسها وتحمي المجتمع من التآكل ومن
التستر علي فساد يحتمي بمقولات زائفة تتعلق بالحفاظ علي الهوية وحماية
القيم . (١٤٤)

وتشير النتيجة الثانية إلي التأكيد علي تعدد المرجعيات وليس الإسناد
إلي المرجعية الدينية فقط . ارتباطا بذلك يذهب هذا الموقف الي القول "بأننا
لا ننظر إلي القرآن أو السنة أو الواقع مجردين من كل قصد وكل ثقافة ،
بل نقرأ القرآن والسنة ، ونتأمل الواقع ونواجه مشكلاته بعقول مفكرة
ومعارف شتي وتجارب متفاوتة . وإذا كان الإسلام قد ظهر منذ خمسة
عشر قرنا شهدت أجيالا متعاقبة من المسلمين الذين تركوا لنا تراثا غنيا لا
نستطيع أن نتجاهله ونبدأ كما لو كنا أول جيل . فإن علينا أن نقرأ القرآن
في ضوء التراث ، كما نقرأ هذا التراث في ضوء القرآن والسنة والواقع
قراءة نقدية تنقية مما ثبت خطره أو خطؤه وتجاوزة الزمن ، وتكشف عما
فيه من ثغرات ، وما يحتاجه من إضافات ، وهذا بالضبط هو الخطاب
الديني . فليس الخطاب الديني إلا ما نفهمه من القرآن والسنة في ضوء ما
نستشعره من حاجات وما نعانية من مشكلات مادية وروحية ، فردية
 واجتماعية ، قومية وإنسانية" . (١٤٥)

وتذهب النتيجة ألتالثة لتؤكد علي الهدف النهائي الذي يسعى إليه هذا
الموقف ويتمثل في الدفع المجتمع في اتجاه تبني العلمانية الغربية . حيث
ينفصل الدين عن السياسة وبذلك ينسحب الدين عن أن يشكل أخلاق المجتمع ،
وليتولى المجتمع في إطار العلمانية صناعة أخلاقه ، أخلاق بلا مثل
ظاهرة نقية صادرة عن السماء ، بل أخلاق صادرة عن حياة الإنسان في

المجتمع بإيجابياتها وسلبياتها، أخلاق تتميز بالنزعة المساواتية الظالمة التي تتساوي في إطارها الطهارة والنقاء مع الممارسات الجنسية خارج أطرها الشرعية وحتى "الواط". أخلاق يؤكد مفكروا العلمانية أنها تنتج عن تفاعل البشر مع بعضهم، وحسبما تكون طبيعتهم تكون أخلاقهم . وحيث تصبح مسائل الحياة الدنيا هي التي تشغل اهتمام الإنسان ، أم الحديث عن الآخرة وقوي

* لا أعتقد أن أكثر خبراء الولايات المتحدة كفاءة في تمزيق أنساق القيم سوف يكون أكثر كفاءة من هذا المفكر الشيطاني الذي يرغب في تنقية القرآن مما يثبت خطأه وإضافة إليه . ومع ذلك فهو يعيش علي أرض إسلامية وفي ظل مآذن شامخة وفي بلد الأزهر الشريف ، ولا تعلق رقبته علي مقصلة ، لأنه يعيثر بقواعد هوية الأمة .

الغيب فهي قضايا مؤجله أو مزاحة من المجال العقلي للبشر، وأن ظواهر الواقع الذي نعيش في أطارة هي الأولي بالاهتمام ، وحيث يحل العلم وحدة محل الدين في تنظيم أوضاع البشر في الحياة الدنيا .

ب - أبعاد التجديد ومبادئه : من الطبيعي فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني أن تظهر علي السطح قضية المنهج الذي ينبغي أن يتبع لتجديد الخطاب. ونقصد هنا بالمنهج مجموعة الاجراءات والقواعد الأساسية التي ينبغي إتباعها ومراعاتها حتي يمكن أن يتحقق التجديد . علي هذا النحو نعتقد أن تجديد الخطاب الديني ينبغي أن يتضمن ثلاثة مكونات أو أبعاد أساسية . البعد الأول ويتعلق بالأساس بمجموعة المعايير التي ينبغي أن تراعي في عملية التجديد ، وذلك حتي تصبح عملية التجديد منضبطة تحقق أهدافها. بينما يحاول البعد الثاني تحديد الآليات والأدوات التي يستعان بها عادة في انجاز عملية التجديد ،

علي حين يؤكد البعد الثالث علي منطق عملية التجديد ذاتها . علي هذا النحو سوف نعرض لطبيعة المواقف المختلفة من الأبعاد الثلاثة لعملية التجديد ، برغم أدراكنا أن الخلاف حول القضايا المنهجية بين المواقف الثلاثة من المحتمل أن لا يكون بنفس درجة التباين التي برزت في المواقف السابقة بإعتبار أن غالبية قضايا المنهج هي عادة موضع قبول وإتفاق ، علي خلاف التباين الذي قد يبرز فيما يتعلق بالمضامين التي يتناولها أو يسلم اليها المنهج ، وكذلك الاتجاه الذي يستخدم فيه .

فيما يتعلق بالبعد الأول والذي يتناول مجموعة المبادئ أو المعايير الأساسية التي ينبغي أن توجه جهود تجديد الخطاب الديني ، نجد أن ثمة مواقف عديدة تختلف حول طبيعة المبادئ الموجهة لجهود التجديد. تأكيداً لذلك نجد أن الموقف الأول يلتزم التزاما يكاد حرفيا بالنص أو المرجعية الإسلامية . ومن طبيعة هذا الموقف انه يفتح نافذة ضعيفة أمام محاولات التجديد حفاظا علي قدسية النص . يبدأ أصحاب هذا الموقف بالتأكيد علي ان دعوة التجديد التي نعيشها الان تقع تحت ضغط حضاري وانساني لعبور الفجوة الماثلة بين الدين الإسلامي والثقافة العالمية الراهنة وأطرها الاجتماعية وقيمها المعرفية وآلياتها الدستورية والسياسية والاقتصادية . هذا الضغط من شأنه أن يدفع المجددين الي أحد طريقين ، الأول تبني منطق "المقاربات" حيث نجدهم يماثلون بين نص الشورى القرآني والديموقراطية ، غافلين عن تعارض المنظومتين الإسلامية والغربية ومرجعيتهما المعرفية . وفي المقابل يجنح البعض الآخر إلي منطق "المقاربات" منطلقين من "مثالية" المبادئ المكتسبة من الإسلام علي نحو تميزة بعدالة إنسانية اجتماعية لاهي بالرأسمالية ولا بالاشتراكية ، وتقنين

وضع الفرد في إطار الجماعة بمعزل عن ليبرالية الحقوق الفردية الغربية وتبعاتها الاجتماعية والأخلاقية السلبية . ومن الواضح أن هناك فارق كبير بين المنطقيين ، وحتى يؤدي من تبناوا منطق المقارنات دورهم فإنهم يضطرون إلي إعادة قراءة وتأويل النصوص الدينية في القرآن والسنة والتراث وبطرق ومداخل معرفية مختلفة ، تتسع غالبا حتى أعمال آليات النقد الذي يوجه الاتهام إلي ثقافات المجتمعات الإسلامية التي فرضت نفسها علي النص القرآني والنبوي فصادرته. (١٤٦) من الواضح أن هذا الموقف لا يري ضرورة الاقتراب من المفاهيم الغربية بقدر ما ينظر إلي الإسلام باعتباره نسق فكري يحتوي علي مفاهيم قادرة علي تنظيم الحياة الاجتماعية بكفاءة متوازية مع نظائرها الغربية التي أصبح المسلمون يفتنون بها ، هو الافتتان الذي يعبر عن حالة من الضعف التي تمر بها الأمة الإسلامية ، وأنه من المفترض إذا أردنا أن نجدد خطابنا فإنه من الضروري أن يتم ذلك بالنظر إلي لزوميات مرجعيتنا وفي حدود ما ترتضية .

ارتباطا بذلك يري هذا الموقف ضرورة أن نتعامل مع النص في كليته ولا نقرأه قراءة جزئية حسبما يفعل بعض المفكرين الاسلاميين أصحاب الموقف الثالث الذين يخدمون أهداف قوي عالمية ضاغطة لتعديل الخطاب . حيث "يتخذ هؤلاء من نقد التراث ومن آيات القرآن التي تقرأ مجزأة دليل علي هذه العصرية، بمنطق تأويلي يفارقون به أصول المنهج العلمي نفسه في التعامل مع كلية النص ، باعتباره منتجا لحالة ثقافية كلية وبالتالي لايمكن تجزئته . فهم يمارسون بمنطق التجديد والرأي ما يعيونه علي مدرسة النقل والسلفية من تجزئة للنص والانتقاء من بين عناصره

خارج سياقه الكلي ، حالهم في ذلك حال المقتسمين الذين أنتقوا النصوص مجزأة للإستفاده منها في برهنة متميزه ، هؤلاء قال فيهم تعالى "كما نزلنا علي المقتسمين الذين جعلوا القرآن عضين * الحجر آية ٩٠-٩١ * " فلا بطل تعدد الزوجات يتم الاستدلال بجزء من النص القرآني " فإن خفتم فواحدة * النساء * آية ٣٠ . وكذلك " ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم * النساء * آية ١٢٩ " ونفس الأسلوب يستخدم لإبطال آيات الجهاد حيث تقدم آيات الحوار والمجادلة الحسنة " أدع الي سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتتي هي أحسن * النحل * آية ١٢٥ " وكذلك " لا إكراه في الدين * البقرة * آية ٢٥٦ " والتأكيد علي وسطية الأمة " وكذلك جعلناكم أمة وسطا (البقرة آية ١٤٣) " ويستندون الي عهد الصحيفة التي وقعها الرسول "صلي الله عليه وسلم" بين المهاجرين والأنصار واليهود في المدينة المنورة في السنة الأولى الهجرية" كقاعدة لتأكيد التعايش بين الأديان . إضافة الي اعتبارهم الأمر الإلهي بالشوري مدخلا للديموقراطية مستندين إلي قواه تعالى "وأمرهم شورى بينهم". هؤلاء الذين اجتهدوا بأنفسهم أو ساعدتهم غيرهم قدموا إجتهدا خانوا فيه المنهج العلمي في قراءة كلية النص، الكلي بطبيعته ، من خلال التجزئة والتعضين والانتقاء . ولو أنهم بذلوا جهودهم في فهم النص الكلي من داخل بنائه العضوي الموحد لأسهموا في تحقيق نوع من التجديد النوعي الذي يتمتع بمصادقية كبرى" (١٤٧) .

وبين الموقف الأول والثالث يلتقط الموقف الثاني الخيط من الموقف الأول في جزئية التأكيد علي ضرورة الاجتهاد في نطاق الخطاب الاسلامي، بإعادة قراءة وأستكشاف المعاني التي تساعد علي الإلتقاء

وحاجات الواقع المتجددة . يذهب هذا الموقف الي التأكيد علي "عالمية الاسلام التي تعد اصل من اصوله الكبرى منذ أن جاء لكل البشر زمانا ومكانا ، وبما قد يحتاج من أهله الذين كرمهم الله به أن يشرحوا تعاليمه وينشروه فكراً وسلوكا وتاريخا وحضارة وواقعا، بما يساعد علي توصيل رسالته الي الفرد والعالم من خلال التعريف بالثوابت والمقدسات وقضايا الفكر ، بالاستعانة بالمنطق وأخلاقيات العلم ، مع إستمرار فتح باب الاجتهاد وأبواب الابداع ، "مع المتابعة الناقدة بعيداً عن الشطط والفوضى والتجاوز أو قريبا من المنهج الصحيح في الخطاب الديني العقلي الوجداني، بمطابقته للتقائية بما فيها من تناغم الفطرة وصحة القياس ، وما يحيطها من جدية الحوار واحترام الآخر، بما يتميز به الخطاب من الصدق والمباشرة والشفافية والمكاشفة بعيداً عن الالتواء أو المكر أو الغموض أو المراوغة ، فهو إذن منهج نقدي اجتماعي عقلي ، يحترم النص ويجتهد في الاستنباط والاستنتاج اجتهاده لتوظيف ذلك في الاسترشاد المستند إلي البراهين والحجة والدليل والإقناع" (١٤٨).

ذلك يقودنا إلي المبدأ الثاني الذي يذهب إلي أن الإسلام يعظم من دور العقل ، ويعظم من دور التفكير العلمي الذي يقوم به العقل يؤكد ذلك جملة الآيات التي تشير الي التفكير، حيث لا تكفي الآيات القرآنية بمجرد توجيه الإنسان الي التفكير بشئ من العمق وبعد النظر فحسب ، بل أنه يصف الذين لا يفكرون تارة بعدم التعقل وتارة أخرى بعدم التبصر . ومن هنا يتضح أن القرآن الكريم يعد أول كتاب سماوي جعل التفكير فريضة علي أتباعه . هذا التأكيد يلقي بالتبعة علي المجتهدين من فقهاء المسلمين الذين عليهم أن يعملوا العقل في نصوصهم وفي واقعهم علي السواء "فيوم يكف

العقل عن مواكبة العصر وبمثل سرعته في مجال استنباط الأحكام للجديد والمحدثات ولو لم يكن لها سوابق في كتب السابقين نكون قد أسأنا الي الشريعة وحكمنا عليها بالعقم . وما دام الفقيه المسلم قد أحجم عن إقحام الجديد بالرأي الجديد النابع من فكرة ومن اجتهاده فقد ظلم الشريعة وعطل مسيرتها . إن العقل لا يناقض الإيمان والعلاقة بين الاثنين علاقة تلازم ، والشريعة تحترم العقل لدرجة أن جعلته واحداً من مقاصدها التي دعت لحفظها وحمايتها ، لذلك كان أسلوب القرآن في الدعوة الي الايمان اسلوباً عقلياً محضاً ، والعقل بعد ذلك هو وسيلتنا الي تنفيذ الأمر الإلهي بالتعرف علي سنة الله في خلقه ، وهو ما يسمى بلغة البحث العلمي ، ومن له إلمام عقلي بالإسلام يدرك أن الله تعالى زودنا في الواقع بكتابين لا كتاب واحد ، كتاب القرآن وكتاب الكون . "فإذا كان هذا مكان العقل في شريعة الإسلام ، فكيف يقف المسلمون اليوم ، وبينهم أصحاب الرأي والاجتهاد جامدين أمام سيل المتغيرات والتطورات التي كررنا مراراً أنها لا تتناقض مع رأي الإسلام ما دامت تعمل في خدمة الإنسان أيا كانت عقيدته". (١٤٩)

ويتعلق المبدأ الثالث الضابط للتجديد بضرورة القيام بواجب الوقت ، حيث يذهب أصحاب هذا الموقف الي التأكيد بأن أباؤنا قاموا بواجب وقتهم كل في عصره ، وعلينا أن نقوم بواجب عصرنا كما قاموا بواجب عصرهم . وذلك يعني أن التجديد لا ينكر الماضي ولا يدخل في صراع معه ولكنه يقف عنده ، وهو ما يعني ان هناك احترام لهذا الماضي ، الأمر الذي يفرض علينا أن لا نقول أنه أخطأ أو نتهمه بالقصور أو التقصير بإعتبار أنه لا يصلح الآن . في نطاق ذلك يختلف الإصلاح عن التجديد ، وذلك يرجع الي أن الإصلاح يفترض أن الماضي كان علي خطأ ، وأن

الاستمرار في هذا الخطأ يعد خطأ أكبر . الإصلاح مبناه الصدام بينما التجديد مبناه الوفاق والاستمرار والبناء لا يلتفت للماضي لكي يصارعه ، ولكن لكي يستلهم مناهجة ويضيف إليها ولا يناقضها ، علي هذا النحو فكانه قد أحيا السلف . ولو كان الامام الشافعي يحيا الآن لغير كثيراً من أفكاره وفقاً لمنهجة هو نفسه وطبقاً لمقتضيات العصر الذي يعيش فيه وطبقاً للأغراض النبيلة والمآلات الي أخره" (١٥٠) يؤكد هذا المبدأ إذن علي استمرارية المنهج واستمرارية المضمون أو القضايا وان كان قد ذهب الي إمكانية اختلاف نتيجة القراءة أو التأويل في كل عصر ، ذلك يرجع بالأساس الي فاعلية متغيرات الزمان والمكان .

ويتصل المبدأ الرابع بتوفير المناخ الموضوعي الذي يساعد علي التجديد، ويتمثل أول أبعاد هذا المناخ في التأكيد علي ميذا الحريات ، ذلك أن إطلاق الحريات في كل اتجاه من شأنه أن يساعد علي ازدهار الإبداع ، أما القهر أو الخوف أو فرض القيود يؤدي بطبيعته إلي قتل الإبداع وقتل الشفافية وتبديد التجديد . في هذا الإطار لابد من تبديد مخاوف البشر من الإسلام، فقد أفنع الأعلام الناس في مجتمعاتنا بأن أي تجربة إسلامية ستكون تجربة "طالبان" أو "الجماعة الإسلامية" في الجزائر . كأن الإسلام لا يدرك الا من هذه الزاوية الدموية الجامدة . لقد حدث تلويث للإسلام وأعتقد أن علي المهتمين بتجديد الخطاب الديني أن يهتموا بتبديد هذه السمعة السيئة في عقول بعض الآخرين ، ويردوا بذلك إلي الإسلام طبيعته السمحة والمثالية . بينما يتمثل البعد الثاني في التأكيد علي مبدأ التدرج حتي يستوعب البشر مضمون التجديد ، ولنأخذ مثال علي ذلك من تحريم الإسلام للخمر حيث تم التحريم علي ثلاثة مراحل ، وقد كان بوسع الله أن

يحرمه جملة واحدة . في البداية قال تعالى " لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى
" وكان ذلك يعني إباحة السكر لكن في غير وقت الصلاة، ثم انتقل الي
مرحلة ثانية حينما أشار تعالى الي الخمر باعتبار أن فيها أثم وفيها نفع لكن
الأثم أكبر من النفع ثم أنتقل الي مرحلة ثالثة إلي حيث التحريم الكامل
للخمر وعقاب شاربها (١٥١) . ويشير البعد الثالث الي دعوة الجميع
 للمشاركة في تجديد دينهم ، حقيقة أن المنخصصين هم الذين يقومون
 بالتجديد والعمل به في توجيه سلوكياتهم وسلوكيات الآخرين بقيمة
 ومبادئة . علي هذا النحو يصبح من غير الموضوعي ولا المنطقي في
 عملية التجديد عزل حركة الاخوان المسلمين عن المشاركة في نهضة
 المجتمع (١٥٢) ، وهم المفروض عليهم كجماعة أن يلعبوا دوراً أساسيا في
 نشر نتائج التجديد علي الجماهير لتستوعب وتعمل به . فحركة التجديد هي
 فكر وممارسة ، واذا كانت حركة تجديد الخطاب تستهدف الديمقراطية
 وحقوق الانسان ، فإن حرمان البعض من المشاركة يعد مخالفة لمعاني
 الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، وهي ممارسات تتناقض ومتطلبات
 التجديد .

ويقف الموقف الثالث علي يسار الموقفين السابقين ، ويضم جماعة
 متنافرة في مفرداتها بعضهم ذو توجهات علمانية غربية، بعضهم الثاني
 متفقه بالدين وإن كان علي قناعة بالعلمانية الغربية، بينما البعض الثالث
 علي قناعة بالعلمانية وإن كان غير متفقه في الدين، حيث نجده ينطلق في
 أفكاره من فقه الشارع . يطرح هذا الموقف بدوره مجموعة من المبادئ
 التي يري أنها كفيلة بضبط عملية التجديد . ويتمثل المبدأ الأول في تأكيده
 علي أهمية أن لا تنطلق جهود تجديد الخطاب الديني من نفس الأسس

اللاهوتية التي إستقرت في الفكر الاسلامي منذ القرن الثالث الهجري (١٥٣) . يسعى هذا الموقف الي تجديد الخطاب الاسلامي إنطلاقاً من أسس جديدة ، حيث تتعلق هذه الأسس بطرح التساؤلات المكبوتة أو المسكوت عنها ، مثال علي ذلك يشير النظر الي القرآن - حسبما يذهب هذا الموقف - الي إعتباره محتملاً لأنماط عديدة من المعاني والدلالات ، الحديث منها والقديم ، الأصولي منها والليبرالي ، ويتساءل أشاوس هذا الموقف عن أي المعاني سينتصر ويسود ويقهر المعاني الأخرى ويحبسها في سجن الهرطقة والردة والكفر أو الأصولية والتطرف والارهاب ؟. (١٥٤) ويتقدم هذا الموقف الي مبدأ ثاني يحاول تمزيق المقدس في إطار مناخ الحرية والديموقراطية الذي يطالب به ، حيث يطرح هذا المبدأ عدة تساؤلات تتعلق بمعني كلام الله ؟ ما طبيعة الوعي وكيفية ، ما معني التجسيم ودلالته، ما معني أن القرآن لم يوح الله به الي محمد دفعة واحدة ، بل نزل مفرداً حسب الأحوال والملابسات ؟ هل القرآن نص واحد أم كثرة من النصوص لكل نص منه سياقة الخاص ؟ لماذا حين جمع القرآن في مصحف لم ترتب النصوص حسب ترتيب نزولها ، وما حكمة الترتيب الحالي ؟ كيف بدأت عملية الجمع والتدوين في المصحف وكيف تطورت وما علاقة ذلك بتعدد القراءات ؟ (١٥٥) * .

ومن الواضح أن القول بذلك محاولة للعبث بالنص الديني وليس تجديد الخطاب الديني ، ونتساءل هل ستؤدي الاجابة علي هذه التساؤلات الي تحديث المجتمع ، أليس من المنطقي أن يعمل التجديد علي إعادة تأمل التراث للبحث عن مبادئ وقيم التحديث فيه بدلاً من العمل علي نشر الفوضى في إطاره ؟ والسؤال الذي نطرحه يتعلق بمن الذي فوض هؤلاء

بالعمل علي إعادة ترتيب ديننا ، أن الدين يشكل المعاني التي توجه سلوكيات البشر في المجتمع ، ومن ثم فالعبث بهذه المعاني يعد أضرار

*كأن مهمة هذا الموقف أن يمزق أستار المقدس في حياتنا . حتي تتحول الي حياة بلا مثل ولا قيم ، كأن قيمة المنتمين إلي هذا الموقف هي العمل علي هز رواسخ الأمة حتي يدفعوها الي مزيد من الركوع مستغلين بذلك حماية القوي الطاغية المسيطرة علي العالم والتي تضيق حرية التعبير، أي تعبير ، في كل أمة هناك محرمات لا ينبغي المساس أو العبث ها ، كالدين الذي يعتبر جزء من الهوية بخاصة في العالم الاسلامي . في فرنسا حينما رأأت أن الحجاب معاد لقيم العلمانية أصدرت قانونا يمنع الحجاب ، بل وفصلت من العمل أو مكان الدراسة كل من يرتديه ، فهل نعمل مثل فرنسا بأن نسكت صوت هؤلاء بأفالتهم من حياتنا ، لأنهم يرتكبون الخيانة لهوية الأمة مستغلين مناخ حرية التعبير أو أن هذا المناخ هئ لهم لكي يقدموا هذا التفكير العبثي .

بتراث المجتمع وتشويه لعقول البشر يقوم بها بشر يسعون الي نشر الفوضى في حياتنا ، والله أعلم بالخفايا والنوايا.

ومن خلال المبدأ الثالث يذهب هذا الموقف إلي ضرورة التفرقة في كلام الله ودلالته لنميز بين "التاريخي والأزلي" فهذا التمييز سوف يساعدنا علي اكتشاف أن كثيراً من "الحدود العقابية" مثل قطع يد السارق وجلد الزاني والزانية ، والعين بالعين والسن بالسن الي غير ذلك هي قيم سابقة علي القرآن . في إطار ذلك يمكن أن ندرك أن "الأزلي" في القرآن هو تحقيق العدل بالعقاب ، أما شكل العقاب فهو التاريخي ، لا ينبغي أن ننحاز إلي التاريخي علي حساب الأزلي (١٥٦). ويتكامل المبدأ الرابع مع المبدأ السابق حينما يذهب إلي أن الشريعة الإسلامية دون تطوير أو إصلاح لا تصلح لبشرية القرن الواحد والعشرين وأن إصلاحها وتطويرها إنما يكون بتأسيسها إستناداً إلي النصوص الكونية للإسلام. (١٥٧) علي هذا النحو ينبغي أن يتجة التجديد نحو

قراءة نصوص الشريعة قراءة جديدة متأثرة بالحياة العصرية ، كذلك بحقن الثقافة الإسلامية التقليدية ببعض صور التفكير العقلاني . بالإضافة إلى ذلك فالشك ينبغي أن يوجه بالأساس إلى النص ، أي نصوص الشريعة ، لأن الداء يكمن في نسق النصوص التي تستند إليها الشريعة .. وإذا كانت هذه النصوص قد إختارها الفقهاء الأوائل لكونها كانت تنسجم مع حاجة عصرهم ومجتمعاتهم، وإذا كانت هذه النصوص قد أثبتت حضارات عظيمة شكلت مساهمة المسلمين في الحضارة الإنسانية ، فقد إستنفذت هذه النصوص الآن أغراضها وفقدت صلاحيتها . وقد آن الأوان للمسلمين المعاصرين أن يمارسوا الجهد الذي مارسته الفقهاء الأوائل ، بأن ينتخبوا نصوصا أخرى من القرآن والأحاديث النبوية ، هي تحديداً النصوص الكونية للإنسانية لجعلوها أساس التشريع والثقافة والفكر ولكي تساعدهم في بناء حضارتهم من جديد ، حتي يتمكنوا من المساهمة في الحضارة الإنسانية للقرن الأول من ألفية الثالثة. (١٥٨) علي هذا النحو ينبغي أن يكون الهجر والانتقاء مستندا إلى أسس القطيعة والاستمرار .القطيعة تكون مع الأسس الثقافية التي استنفدت أغراضها وانتهت مدة صلاحيتها ، وأصبح استمرارها يشكل عقبة كؤود أمام تقدم الحياة. بينما تتحقق الاستمرارية من استقاء الأسس الجديدة من العناصر المفتاحية أو النظرية الأساسية للفكر الإسلامي ، تلك القدرة علي التفسير الكلي للقضايا وعلي تقديم إجابات منسقة لمختلف القضايا المعاصرة . قد يكون هذا الجهد التجديدي خروجاً علي المألوف ، غير أن الفكر التجديد قد يبدو كصوت نشاز. أو تغريد خارج السرب في البداية ، ومن شأن ذلك أن يحدث بمرور الوقت صدمة في النفوس وتحدياً للعقول وإستنفازاً لسدنه القديم وذلك لأنه يأتي للبشر من المستقبل (١٥٩) .

علي هذا النحو يعمل هذا الموقف علي تبديد النص أو المرجعية من كل اتجاه . هو ينطلق بذلك من خلال رفض إتساق المعاني الاسلامية كما تظهر في الكتاب والسنة ، حيث يسقط هذا الاتساق أمام تعدد المعاني والدلالات . بالإضافة إلي ذلك يرفض ترتيب عناصر النسق الاسلامي وبخاصة وثيقته الأساسية المتمثلة في القرآن ، حيث يدعو إلي إعادة ترتيبه من جديد كمخل آخر لاشاعة الفوضى في بنائه ، وإنشغال الأمة بقضايا إصلاح دينها بدلا من استجماع الطاقة المتجددة في الدين بما يساعد علي عملية التحديث ومواجهة التحديات . ثم بعد ذلك يسعى إلي التأكيد علي تخلف الشريعة عن حركة الواقع دون أن يتأمل طبيعة الظروف أو الشروط التي ينبغي أن تراعي لتطبيق الحدود ، ثم هو أخيراً يري المبادئ الكونية للإسلام هي المصدر الذي ينبغي أن نقصده لإنجاز جهود التجديد والتحديث ، وليست الشريعة لكونها تاريخاً أو ثقافة قديمة إرتبطت بعصر قديم . إذا تأملنا المبادئ التي طرحها هذا الموقف لضبط عملية التجديد ، فسوف نجد أنها سوف تقود في النهاية إلي تقويض أسس الدين وتبديد هويته ، وهو هدف الخارجين علي الأمة أو الساعين إلي تبديد وجودها .

ج - منطق تجديد الخطاب الديني : عرضنا المرجعية التي ينبغي أن ينطلق منها التجديد ، ولاحظنا تباين المواقف المختلفة من المرجعية التي ينبغي أن تكون ضابطة لعملية التجديد ، بالإضافة إلي فإننا قد عرضنا للمبادئ الأساسية التي يمكن تتم عملية التجديد في ظلها . ونهتم في هذه الفقرة بالمنطق الذي ينبغي التحقق إستناداً إليه عملية تجديد الخطاب الديني ، وما هي العناصر الأساسية التي يمكن أن تشكل بناء هذا المنطق . إستناداً إلي

ذلك ينقسم المهتمون بتجديد الخطاب الديني إلى ثلاثة مواقف . يري أصحاب الموقف الأول ان التجديد مطلوب بإعتباره يستجيب لواجب الوقت، فقد أكدت وثائق الاسلام الأساسية علي التغير دون الثبات ، فالتغير سنه الله في خلقه ، وهو ما يعني أن الواقع الذي نعيش فيه متغير ، ومن الطبيعي أن يكون النص القرآني يحتوي هو الآخر علي رؤية للتغير ، طالما إتفقنا علي كونه نص مطلق وشامل وصادر من عند الله تعالى . علي هذا النحو فالتجديد مطلوب غير أنه ينبغي أن يحترم النص ويلتزم به ، ويجتهد في الاسنباط والاستنتاج إجتهاده في التوظيف والاسترشاد من وراء البرهان والحجة والدليل والإقناع . وإطلاقا من سمو الهدف ورغبة النهوض وتجاوز العثرات والكبوات التي قد نقع فيها إذا لم نتملك أدوات الاجتهاد ونتسلح بأخلاقيات المجتهدين (١٦٠).

ذلك يعني أن هذا الموقف يدعو لمحاولة البحث عن تكشف النص عن معاني جديدة من خلال الأدوات المنهجية التي يقرها الاسلام . في هذا الاطار نجد للقرآن منهجة وضوابطه التي نستطيع بالاستناد إليها مواجهة مختلف الإشكاليات بالنظر التي تقدم الإجابات لهذه القضايا أو المشكلات. هذا النحو يوجد كتاب وميزان وقسط علي ما يذهب المنتمين لهذا الموقف مستشهرين في ذلك بالاية الكرمة "لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز *الحديد* آية ٢٥ . فالقرآن ليس آيات تتدفق تبعا لكل منهج وغرض، ولكنه يتضمن وجود ميزان "منهج" ضابط للتناول ، وبصرامة كحديد الأرض الصلب . ومن ثم يصبح القول بأن الإسلام إشتراكي أو رأسمالي أو حتي علماني انما

هو قول غير منهجي ، فالإسلام ليس أي من هذه التصورات المنهجية السابقة بل شئ يختلف عنها. أنه هو في ذاته ، الاسلام اسلامي بطبيعته وذاته ، وموافقة نابعة من ذات منهجيته . علي هذا النحو لا ينبغي أن نعقد تماثلاً بين شوري الاسلام والديموقراطية الغربية ، ولا يمكن القول بديموقراطية الاسلام . فالفارق بين النسقين قائم نهجياً . وإذا كانت الشوري لم تطبق في الاسلام في تاريخنا من بعد الحقبة النبوية الشريفة إلا لمأماً وجزئياً ، فإن الأمر المؤكد أن للشوري الإسلامية منهجها الاسلامي. (١٦١) يري هذا الموقف أن ثمة تحديد واضح للمنهج الاسلامي ، كما يري ان الاسلام له منهجة الذي هو أساس صورة أو نظرتة للحياة ، وإذا أردنا أن نفهم هذا المنهج ، فلا بد أن نتلمسه من داخل الاسلام ، وحسب القواعد التي أقرها الاسلام كذلك .

الموقف الثاني ملتزم بالمرجعية الإسلامية ونصوصها ولو أنه راي أهمية التجديد في تأمل هذه النصوص ولو بآليات وأدوات حديثة ، غير أننا لا ينبغي أن نفعل طرفه عين عن طبيعتها وعن كونها نصوصاً مقدسة لا ينبغي المساس بها. (١٦٢) تأكيداً لذلك يذهب هذا الموقف قائلاً "لقد ظل القرآن يفهم وإلي يومنا هذا في المعاهد الشرعية والكلديات والأكاديميات بوسائل وآليات منضبطة . تتمثل في دلالات الألفاظ المعجمية في لغة العرب وعلوم النحو والصرف ودلالاتها ، وأصول الفقه والمنطق الصوري وهو القدر المتفق عليه بين الفقهاء مثل الكل اكبر من الجزء وأن السماء فوقنا والأرض تحتنا . بالإضافة إلي وسائل أخرى تساعد علي فهم النص المقدس منها مراعاة السياق وكيفية التعامل مع أسباب النزول، بحيث يقود ذلك إلي الأخذ بها في مواطن وعدم الأخذ بها والعبرة بعموم اللفظ في

مواطن أخرى. (١٦٣) بالإضافة إلى ذلك فإن القرآن متعدد الرؤى ، ويتم إدراك معانية بأدوات مضبوطة ، ولا يترك لأي شخص أن يفهمه كما يشاء. ومن هنا جاءت أزمة بعض الباحثين الذين حاولوا فهم النص القرآني بغير أدواته ، وأعتبرت محاولاتهم ذات طبيعة عبثية . ومن الطبيعي في هذا الإطار أن ترفض البنيوية والتفكيكية والمذاهب الأدبية التي عاملت النص القرآني كما لو كان نصا بشريا يمكن التلاعب به. (١٦٤) ذلك يعني أن فهم النص القرآني يتطلب المعرفة بأدوات محددة يفقدها غالبية المطالبين بضرورة التجديد . ذلك أنه لكي نسعي إلى فهم مضامين أو معاني النص فإنه من الضروري أن يكون لدينا المنهج وأن نمتلك الأدوات والإمكانيات التي تيسر لنا ذلك .

نفس الأمر بالنسبة للمطالبين بتأويل النص ، وقد بدأت المطالبة بالتأويل إستناداً إلى الجهود التي بدأها "شلاير ماخر" في نطاق الهرمينوطيقا، حيث التأويل بدون الأدوات التقليدية ، وإستبدالها بأدوات حديثة كالأسلوب الذي بشر به العالم البكستاني "فضل الرحمن" وهو الأسلوب الذي يدرس في الجامعات التركية لتجديد الدين . غير أنه يختلف عن التأويل المنصوص عليه في الكتاب . وإرتباطا بذلك هناك تأويل قام به المفسرون غير أنه كان تأويلاً منضبطاً غير منفلت ، تأويل يخضع لمنهج وأدوات محددة. ذلك أنه إذا كان التأويل بدون أدوات وغير منضبط فإنه يعتبر نوع من العبث أو التأويل المنفلت ، نموذج لذلك إنحرافات التأويل التي ذهبت إليها الباطنية. والتي أكد فيها أن الصلاة تعني التوجه إلى الإمام، والصيام هو كتم سر الإمام ، والحج هو قصد الإمام. لقد حدثت

أنحرافات التأويل هذه بسبب الخروج علي المنهج وعدم أملاك الأدوات ، وكذلك الخروج علي النحو والصرف ودلالات اللغة (١٦٥) .

يؤكد هذا الموقف أيضا علي أنه لقراءة النص في محاولة لفهمة ينبغي أن تراعي قاعدتين ، الأولى تتعلق بطبيعة النص القرآني أو كثير من الأحاديث الموثوق بها . حيث نجد أن النص متجاوز للزمان والمكان بطبيعته ، ومن ثم فهو قابل للفهم المتعدد، لكونه يقدم معاني متنوعة للواقع المتغير وإن لم تكن هذه المعاني متناقضة أبداً . فقد قال الله تعالى "سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم" وقال سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه "أنه جمال أوجه" وقال الرسول "صلي الله عليه وسلم" "لا تنتهي عجائبه" كما قال تعالى فيه "هدي للمتقين" . علي هذا النحو فالنص يقرأه من أراد العبث به فينغلق عليه ويقرأ المؤمن المتقي فتتكشف أمامه معانيه . ذلك أن القراءة الذاتية للنص قائمة وتأويله مستمر ، غير أن التأويل ينبغي أن ينجز وفق قواعد ضابطة ، تساعدنا علي استكشاف معاني موثوق بها للنص ، تعكس بعض حقيقته . وتتمثل القاعدة الثانية في ضرورة معرفة الواقع بنفس درجة معرفتنا للنص حتي يتحقق الإدراك السليم . في هذا الاتجاه لابد أن نبذل جهوداً تستهدف إعادة تأمل النص بصورة مستمرة لإستكشاف معاني جديدة، متنوعة ومتغيرة . وتحتمل إطلاقية النص أن تستكشف في إطارها معاني نسبية عديدة. ذلك لأن واقعنا الآن يختلف عن الواقع الذي كان يعيش في أطارة المسلمون الأوائل ، حيث كان واقعهم غير متغير بمعدلات عالية ، أما واقعنا الآن فقد أصبح متسارع التغير بسبب التكنولوجيا وشبكات الاتصال الحديثة ، فقد أصبح العالم الذي نعيش فيه يشكل من قرية صغيرة (١٦٦).

ويؤكد هذا الموقف الذي يسند عملية التجديد إلى حالة متوازنة ومتفاعلة بين النص والواقع على أهمية بناء النموذج المعرفي الإسلامي الذي يشكل حلقة بين التراث والوثائق الأساسية للإسلام وبين احتياجات العالم الواقعي المعاصر المتجددة والمتغيرة ، نموذج يمتلك القدرة على ترشيد تجديدنا لإبداع فقة جديد يلائم أحوال الواقع المتغير ، وقادر على إنتاج الأحكام التي تستطيع تنظيم تفاعله. ويتم بناء هذا النموذج المعرفي من خلال اشتقاق عناصر من المبادئ الأساسية للإسلام ومقاصد الخمسة أو هذا النموذج من شأنه أن يساعدنا في التعامل مع الأحداث إما بالقبول أو الرفض (١٦٧) ، كما يوجهنا إلى الأسلوب الأمثل للتعامل مع الواقع المتغير وإصدار الأحكام ، بحيث يصبح هذا النموذج المعرفي هو الإطار الذي يستبعد شطط التفسير والتأويل ، ويحافظ دائماً على إستنباط الأحكام التي تعكس روح النص وفي ذات الوقت هي الأحكام الأكثر ملائمة للواقع المتغير .

علي يسار الموقفين السابقين نجد الموقف العلماني ، الذي يعتمد بالأساس منهج النقد باعتباره المقدمة الضرورية لنقد الخطاب الديني . يؤكد هذا الموقف أن الخطاب الحافظ على الازدهار والتقدم هو الخطاب الذي يعلي من شأن النقد ، نقد الواقع ونقد التراث سعياً لبلورة إجابات معاصرة تتناول مشكلاتنا المختلفة بالأساس. (١٦٨) حيث يتضمن هذا الخطاب النقدي علي ما يذهب المنتمين لهذا الموقف تجديد الخطاب بما يجعله مستجيباً لاحتياجات الواقع وشروطه . بالإضافة إلى ذلك يري هذا الموقف أن هذا النقد ينبغي أن يكون محكوماً بثلاثة قواعد أساسية. القاعدة الأولى تفرض لزومية الحرية لنجاح هذا الخطاب النقدي في تحقيق أهدافه ، فبدون

الحرية التي تعني رفض القيود لن يزدهر فكر ، وبدون الفكر الحر فلن ينجح أي مشروع ، مصنعا كان أو مزرعة دواجن . ذلك يعني أننا في حاجة ملحة وعاجلة لحرية البحث في التراث الديني بوصفه شرط أولي للتجديد . (١٦٩)

وتتمثل القاعدة الثانية في ضرورة أن يتجه النقد إلي قتل القديم بحثا عن الجديد أو بحثا عن العناصر الحية أو المتجددة في إطاره . في هذا الإطار قال الشيخ أمين الخولي "أول التجديد قتل القديم بحثا"، ولا يفهم معني القتل إلا في سياق الخطاب التجديدي للشيخ، حيث يقول " تعد الفكرة حينما ما كافرة تحرم وتحارب ثم تصبح مع الزمن مذهبا، بل عقيدة وإصلاحاً تخطو به الحياة خطوة إلي الإمام". إنها سنه الحياة المتطردة المتكررة في حياة الفكر الانساني عامة ، وفي حياة الفكر الديني بصفة خاصة . هذه الظاهرة المطردة لا تعني أن التجديد وثب في فراغ ، أو سعي نحو مجهول . أنه يبدأ من قتل القديم بحثا، ولكنه لا ينتهي عند هذا . فقتل القديم إنما يعني تسليط منهج النقد التاريخي بضوئه الكاشف ليميز بين ما في التراث من عناصر قابلة للنماء ، وما فيه من عناصر جفت وصارت من شواهد التاريخ. (١٧٠) وتشير القاعدة الثالثة إلي أن عملية التجديد تتطلب رفع الحصار عن العقل فإذا تأكدت هذه القاعدة أو هذا الشرط فإن التجديد ينبغي أن يكون بلا ضفاف . وهو ما يعني أن الحديث عن ضرورة وجود مناطق فكرية آمنة بمعزل عن التساؤل والنقد والنقاش الحر هو مقدمة للحجر علي العقول، وممارسة سلطة رقابية لا وجود لها في تاريخ الفكر الاسلامي، وحين وجدت كانت هذا إيذانا ببداية النهاية، ودخول عصر الجمود والانحطاط في مختلف المجالات، وليس في مجال الخطاب الديني

وحدة. (١٧١) وإذا كان هذا الموقف يؤكد علي النقد كآلية نمطيتها لتجديد الخطاب الديني، فإن هذا النقد لكي يصبح نقدا منطقيا فإنه ينبغي أن يتم بالنظر إلي المرجعية الإسلامية في مبادئها ومقاصدها الأساسية. غير أنه إذا تم من مرجعية مخالفة فإن المنطقية تنتفي عنه لأنه في هذا الحالة يسعى إلي تحريك النص موضوع النقد ليتبنى طبيعة مضمون المرجعية المضادة التي ينطلق منها النقد ، وهو الخطأ الذي وقع فيه هذا الموقف . حيث ذهب إلي نقد الخطاب الاسلامي السلفي بالنظر إلي الأطر التصورية للمرجعية الغربية ، الأمر الذي يعني الوصول إلي نتائج محددة سلفا ، وهي بطبيعة الحال نتائج رافضة لمضمون الخطاب الاسلامي ، ومؤكدة علي عدم تلاؤمة مع الواقع المعاصر . فالنقد العلمي الموضوعي للخطاب الديني ينبغي أن يكون بالنظر إلي مرجعية ، فإن لم يكن فبالنظر إلي مرجعية الواقع الذي قد يتجاوز إمكانيات الخطاب - غير الديني بطبيعة الحال - أما نقد الخطاب بالنظر إلي مرجعية أخرى أو مضادة ، وهي المرجعية العلمانية فأمر يجانبه الصواب .

د - آليات تجديد الخطاب : من المنطقي أن تتكامل آليات تجديد الخطاب الديني مع المبادئ الأساسية التي تضبط عملية التجديد ومع المنطق الذي يتحقق به التجديد ذاته . ونقصد بالآليات هنا مجموعة الوسائل التي يمكن أن تعيننا في تحقيق التجديد بالنظر إلي منطقة وبما لا يخون مبادئه . ونحن إذا تأملنا هذه الآليات فسوف نجد أنها قد تأثرت كذلك بظلال المواقف المختلفة وطبيعة توجهاتها الأساسية في تجديد الخطاب .

يتأكد ذلك أننا اذا نظرنا إلي الموقف الديني المتشدد نسبيا والذي يخلع علي النص المتمثل في القرآن والسنة قداسة هي لازمة له ، ويوسع هذه القداسة أحيانا لتشمل فقة الأئمة الربعة السابقين . إرتباطا بذلك فإننا نجد أن هذا الموقف يري أن الإطلاع علي إجتهادات السابقين يعد أحد الآليات الرئيسية لتجديد الخطاب الديني ، حيث تعني إعادة قراءة أعمال السابقين وفرزها بالكامل لاستخراج ما يصلح منها وتطويره واستبعاد غير الصالح منه ، سواء بحكم كونه خاطئا منذ البداية أو بحكم انتهاء صلاحيته الزمنية التي وجدت في زمانها . وقد أشار القرآن الكريم إلي هذا الشرط بعمق شديد وبلاغة أخاذة حينما قال تعالى "والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه" ، فدل عز وجل علي أن الإلتباع المأمور به حتي للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار هو الأتباع بإحسان أي بتجديد وتطوير ، وهو ما لا يمكن إثباته إلا بحاسة النقد الرشيد ، الذي يفرز الصالح من الطالح. وهو ذات المنهج الذي أتبعه القرآن الكريم مع المجتمع المسلم علي عهد نزول الوحي حيث داوم عزل وجل علي تقويم سلوك المؤمنين ، ونقد أفعالهم ومتابعتهم بالإرشاد والتقويم . وذلك علي عكس مطلق الأتباع في الصحيح والخاطئ المنهي عنه صراحة بحديث الرسول "صلي الله عليه وسلم" بقوله "لا يكن أحدكم إمعة... ويتكامل مع ذلك إعادة إكتشاف الرؤى المنهجية في النصوص المرجعية للجماعة، وهي القرآن الكريم والسنة المستندة إلي أحاديث الرسول بشرط اتفاقها وتوجهات القرآن الكريم ، ذلك الآيات المكية والمدنية في القرآن ، وتدرج التشريع والنسخ عند من يقولون به ، وصلاحية الإسلام لكل زمان ومكان حتي يوم القيامة ، وبلاغة القرآن

الكريم والأيمان بالقضاء والقدر ، حيث تضمنت هذه الأمور رؤى وأدوات تقدم أوسع الأفاق لأي حركة إحياء أو تجديد علي امتداد عمر الدنيا من وقت البعثة وحتى يوم النفخ في الصور وهي أمور جري إهدارها وعدم النظر عليها بصورة كاملة. (١٧٢)

ولا يخرج الموقف الثاني علي المرجعية وأن كان لم يمتنع عن السعي للاستفادة من منجزات الحضارة الغربية الحديثة بما يساعد علي التجديد الرشيد في الخطاب الاسلامي . في هذا الإطار نجد أن هذا الموقف يشير إلي ثلاثة آليات رئيسية يمكن أن تساعد في عملية التجديد. وتتمثل الإلية الأولى في ضرورة أن لا ينغلق النص الديني علي ذاته ، يبحث عن التجديد من داخله، بل عليه أن يفتح علي العلوم الحديثة، بخاصة العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا واللغويات والقانون والسياسة وتاريخ الأفكار والاقتصاد والسكان والجغرافيا البشرية والفنون والثقافة. حيث تسعى هذه العلوم إلي استخلاص الحقائق والتفاصيل المتعلقة بتكوين الواقع الراهن وإحتياجاته والقواعد الفعلية التي تحكم حركته. حيث نحتاج إلي أن نتزود بنتائج هذه العلوم في إجهاداتنا البشرية الدينية أو خطابنا الديني المعني بإدارة شئون الدنيا، التي هي المجتمع الذي نصنعه بإختياراتنا وأعمالنا ونعيش فيه، وهي الأرض التي كلف الله تعالى الإنسان بعمارته. وحتى نتمكن من أداء هذه المهمة وأن نقوم بعملية تجديد خطابنا بما يساعدنا علي أداء هذه المهمة فإننا مطالبين بأن نتزود بحقائق هذه العلوم فيما يتعلق بواقع المجتمع ، حتي يستطيع الإنسان أن ينفذ ما كلفه الله به خير تنفيذ من عمارة الدنيا، حيث أن ذلك ليس بالشئ الجديد ولا بالمستغرب. فالقراءة الفاحصة الواعية لسير حياة العشرات من كبار

الأئمة الأوائل من أصحاب المذاهب أو المدارس الفقهية المؤسسين وكبار شيوخ تلك المذاهب والمدارس في عصر إزدهار الحضارة والثقافة الإسلامية ، سوف يكشف لنا إتساع وعمق معرفتهم بتلك العلوم أو ما يقترب منها في عصرهم. وهي العلوم التي تراوحت بين التاريخ السياسي أو ما نسميه الآن بالتاريخ الاجتماعي والتاريخ الثقافي للعرب وللشعوب الأخرى التي إستعربت بعد إسلامها ، أو تلك التي دخلت الإسلام ولم تستعرب ومن علم السياسة والعمران (الاجتماع) كما إستفادوا بعلوم اللغويات والمنطق والعقل والتفكير ، وعلوم تاريخ العقائد والعادات ، وما نسيمه الآن بعلم الأنثروبولوجيا . ومنذ أواخر القرن الثالث الهجري سوف نجد أن الكثيرين من هؤلاء الأساتذة العظام قد درسوا أيضا الفلك والطب والرياضيات . بحيث أننا سوف نكتشف في أعمالهم التي تحتوي علي إجتهدات في شئون إدارة مجتمعاتهم الاستفادة الواعية بهذه العلوم والوعي الكامل بأثر التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي علي إجتهداتهم، أي علي تجديدهم للخطاب الديني. (١٧٣)

وتشتق الآلية الثانية التي يؤكد عليها هذا الموقف من الآلية الأولى التي أشاد بها ، والتي تتمثل في ضرورة الاستفادة من منجزات العلوم الحديثة في فهم الواقع الاجتماعي من حيث طبيعته وظواهره وحاجاته إلي التجديد . وعلي هذا النحو فإنه من الضروري التعرف علي مكونات الثقافة الحياتية المعاشة واللغة وآليات التفكير، وغير ذلك من مكونات الحياة الاجتماعية الفعلية للبشر في واقع مجتمعاتهم. وهي الجوانب التي درستها بعمق الآن علوم متخصصة في مختلف جوانب البناء الاجتماعي، استطاعت أن تمتلك الحقائق وصنوف الفهم الخاصة بهذه الجوانب بما يمكن

أن يساعد علي إنتاج خطاب ديني يتلاءم مع مستجدات الواقع والعصر ،
وإلا تخلف خطابنا وتخلفت مجتمعاتنا عن هذا العصر . فمع كل ما نعرفه
عن تغير كل من الواقع والعلوم التي تدرس شئونه فإننا نعتقد أن خطابنا
الديني المعاصر يحتاج إلي الاستفادة الواعية من نتائج ومستخلصات تلك
العلوم لكي يسهم بحق في تجديد خطابنا الديني بما يساعد علي مواجهة
متغيرات عالمنا المعاصر وضروراته والتعامل معها بالكفاءة المطلوبة.
(١٧٤)

وتذهب الآلية الثالثة التي يشير بها هذا الموقف إلي ضرورة أن نعمل
في تجديدنا للخطاب الديني بإتجاه أن تكون لديه قابلية التفاعل مع الآخر،
والسعي للإلتقاء معه علي مساحة مشتركة، والآخر هنالـه دوائـره
المتتابعة . وإذا كنا نتحدث عن الخطاب الديني فإنه من المنطقي أن نتحدث
عن الآخر الديني كذلك . ويعتبر الآخر الديني هو الآخر الأصيل والأهلي
الذي ينبغي أن نهتم به داخل الوطن . في هذا الاطار من الضروري أن
ننقي خطابنا الديني حتي لا يجرح مشاعره أو مرجعيته، علينا أن ندرك أن
خطاباتنا الدينية ترجع إلي أصل واحد هو الله تعالى الذي أنزل كل شئ ،
فقد قال تعالى " ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوبا
وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم *الحجرات* آية ١٣ " علي هذا
النحو علينا أن نجعل خطاباتنا تتجه نحو تشكيل ثقافة مشتركة بيننا ، وهو
ما يعني إدراك تعبير الأثار والآخر باعتبار أنه غريب علي سياقه .

بالإضافة إلي ذلك هناك الآخر الخارجي أي الآخر الغربي، الذي
لانتشرك معه في مواطنه ، في مواجهة علينا أن نعمل علي توسيع قنوات
التواصل معه بحثا عن إمكانات التكامل والشمول إستناداً إلي صيغ رشيدة

ومرنة . في هذا الاطار من الضروري التوضيح للآخر بأن خطابنا ليس عدوانيا يرفضه ولكنه خطاب يسعى إلى الالتقاء معه . ولتحقيق ذلك فإنه من الضروري التحرك باتجاه تطوير وعي الآخر وعلي ساحته تعرض ملامح خطابنا بصورة رشيدة له في قنوات هذا الآخر وعلي أرضه ، وأن نترجم مؤلفاتنا المعاصرة التي تهتم بهذا الموضوع إلى لغة الآخر بحيث يسهل توصيلها علي غرار ما كان يفعل قلم الترجمة في دار الحكمة في عصر هارون الرشيد ببغداد ، أو من خلال زيادة عدد المواقع علي شبكة المعلومات لنقدم خطابنا الديني المجدد حول بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك كقضايا المرأة وحقوق الإنسان والأقليات ، وينبغي أن تساعد في ذلك مراكزنا الثقافية الإسلامية ، بحيث نساهم بخطابنا الديني المتجدد والمعتدل والملتزم بمرجعياته علي الغاء أي تشويه للأسلام ، وأيضا علي نشر ثقافة الأمان في نظامنا العالمي المعاصر .

يعتمد الموقف الثالث أيضا عدداً من الآليات التي تتكامل مع قناعاته . أول هذه الآليات أن نخلع عن المقدس قداسته ونتحرك مباشرة إلي نصه بنقده وفق أسس جديدة ، أو نموذج معرفي جديد علي ما يذهب المنتمين لهذا الموقف . فالنص سوف يتحول حينئذ إلي مجرد نمط من النصوص الذي يتساوي مع أي نصوص أخرى . يذهب هذا الموقف إلي أن تجديد الخطاب الديني ينبغي أن ينطلق من أسس غير تلك التي استقرت في لبفكر الاسلامي منذ القرن الثالث الهجري . والإبقاء التأييل أداة لقراءة الحداثة في النصوص لا لفهم النصوص في ذاتها . لقد استعرضنا بعض نماذج للقراءات التحديثية ولا حظنا ما تنطوي عليه من مخاطر إستعادة المعني التقليدي من برائن المعاني الحداثية . يحدث ذلك طول الوقت وبوتائر

منتظمة ، لأننا جميعا ننطلق من نفس المفهوم ، مفهوم القرآن كلام الله الأزلي القديم ، وصفه ذاته الأزلية القديمة ، وهو نفس التعريف الذي يسوغ " أسلمة المعرفة" و "أسلمة العلوم" بالقدر الذي يسوغ العنف والقتل والتكفير بإسم الله ..إذا كان كلام الله هو صفة ذاته الأزلية القديمة ، فاللغة العربية قشرة علي معانية كما يقرر الغزالي - الأشعري- في جواهر القرآن ، وبما هي قشرة فإن علوم اللغة والبلاغة والأسلوب والدلالة هي علوم مهمتها إزالة القشور للبحث عن الدرر والجواهر الكامنة، أي أن كل أنواع العلوم ، ما كان منها وما هو كائن وما سيكون . ولأن كلام الله -القرآن- هو صنعة ذاته الأزلية القديمة ، فهو أيضا يتضمن الحادثة بكل قيمها ومفاهيمها وفلسفاتها كاملة بنفس القدر الذي يبرر به القتل والتكفير والاقصاء والاستبعاد بالازيادة أو نقصان" (١٧٥) . علي هذا النحو نجد أن توسيع هذا الموقف لمساحة الحرية في التعامل مع النص يتم لخلق حالة من الاجترار عليه تمهيداً للخروج منه أو تقليص فاعليته وإعتبار أن ذلك نوع من التجديد .

وتتمثل الآلية الثانية التي يعتمد عليها هذا الموقف لتبديد الخطاب الديني وليس تجديده بتحويل الدين والأديان إلي مجال للدراسة العلمية ، بحيث يؤدي ذلك بدوره إلي تفكيك أو اصر الدين ، والأهم هو خلع القدسية عن الدين في حالة التعامل معه أو تناول نصوصه بالبحث والتحليل العلمي تحت زعم القيام بتجديده وهو الحق الذي اريد به باطل . ويجسد ذلك أحد المنتمين إلي هذا الموقف قائلا "في مناخ ديموقراطي يحمي حرية الفرد وحقه في الاختيار ، يمكن الحديث عن حرية البحث العلمي والدرس الأكاديمي في حقول المعرفة كافة . وفي حقل المعرفة الدينية بصفة

خاصة . ولعله من الممكن حينئذ الحديث عن إمكانية وجود مؤسسات أكاديمية لدراسة الأديان ، لا لمجرد تعليم الأديان كما هو الحال في العالم الاسلامي كله، ولكن بهدف البحث في الأديان من حيث تاريخها وبنائها ولاهوتها ، مناهج التفسير وطرائق التأويل ، وكذلك بنية مؤسساتها والفرق بين العقائد والدوجما .. الخ ، وهو أمر يختلف إختلافا جوهريا عن الدور الذي تؤديه مؤسسات تعليم الأديان ، حيث لا مجال لتعليم العقائد الصحيحة من منظور المؤسسة والتميز بينها وبين العقائد الباطلة من منظور المؤسسة كذلك . وحين تنشأ مؤسسات البحث في الأديان ، يمكن تأسيس علم الأديان المقارن وهو علم غائب عن مؤسسات تعليم الأديان . ومع تحقق بعض تلك الشروط يمكن إثارة الأسئلة ، وفتح باب النقاش الحر في كل القضايا المكبوتة والمحبطة ، لا المسكوت عنها فقط . يمكن أن يصبح "اللامفكر فيه" بتعبير "محمد أركون" موضوعا للنقاش." (١٧٦) وهو ما يعني أنه إذا كان هذا الموقف من خلال آليته الأولى لتجديد الخطاب قد نزع عن الدين قدسيته وعن النص حصانته ، فإنه من خلال الآلية الثانية يسعى إلي الهبوط بمكانة الدين من قوة اعتقادية فعالة تتولي ضبط التفاعل الاجتماعي في المجتمع وقادرة علي استنفار طاقات التحدي والمقاومة عند البشر ، إلي جسد مريض أو ميت تتولي مؤسسات علوم الأديان تشريحه . وإذا كان نيتشه في أوروبا قد قال في القرن التاسع عشر " أن الله قد مات" فيبدو أن ثمة أشاوس مسلمين علي أرض الاسلام شغوفين بتقليده ، تواقون إلي نطق ذات العبارة علي أرض الاسلام .

خامسا : تجديد الخطاب الديني في سياقه الاجتماعي

يبدو أن تردي الأوضاع السياسية والاجتماعية جعلت مختلف الأطراف علي تقارب كبير فيما يتعلق بالسياق الاجتماعي الذي ينبغي أن يتحقق فيه تجديد الخطاب الديني . ذلك أن المثقفين المهتمين بتجديد الخطاب الديني علي اختلاف أطرافهم لم يعد بإمكاناتهم أملاك ترف الاختلاف أمام ظروف بلغت من التردّي بحيث خلقت أقصي حالات الاتفاق بين أصحاب المواقف المتناقضة. يكفي أن أقول أن مستوي السكان تحت خط الفقر مؤشرات تقدره بنسبة تتأرجح بين ٤٠ - ٥٠% وأن السكان تحت خط الفقر المدقع تصل نسبتهم إلي ٢٥% من النسبة السابقة ، يضاف إلي ذلك ارتفاع معدلات الفساد، واستمرار حالة الاستقطاب الاجتماعي وتعمق أزمة الطبقة المتوسطة. الأمر الذي أنتج جرائم اجتماعية اكتست بطابع أخلاقي يشير ليس إلي انهيار ما هو اجتماعي فقط ولكن إلي ما هو أخلاقي كذلك نذكر أمثلة علي ذلك إنتشار جرائم تعاطي المخدرات ، والاغتصاب ، والزواج العرفي خارج إطار الشرعية بين الشباب . ولأن تجديد الخطاب يناقش علي خلفية أوضاع السياق الاجتماعي وما يجري فيه، فقد دفعت أوضاع السياق الاجتماعي المتردية إلي التقريب بين وجهة نظر المختلفين أو المتجادلين دائماً ، وهو ما يعني أن تردي السياق الاجتماعي وضع نهاية للجدل وإستبدله بتوسيع مساحة الإتفاق .

في هذا الإطار فإننا سوف نناقش تجديد الخطاب الديني بالنظر إلي سياقه الاجتماعي في نطاق ثلاثة أبعاد أساسية ويتمثل البعد الأول في وجهات النظر التي عبرت عنها المواقف المختلفة فيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني في إطار حالة من الإصلاح الشامل، بينما يركز البعد الثاني علي ربط تجديد الخطاب الديني بتجديد أو إصلاح الخطابات الأخرى، علي

حين يركز البعد الثالث علي الربط بين تجديد الخطاب الديني وعملية الإصلاح السياسي .

وفيما يتعلق بتجديد الخطاب الديني في إطار حالة من الإصلاح الشامل نجد تأكيدا علي تجديد الخطاب الديني بإعتباره يرتبط بصورة أساسيه العملية التجديد الإجتماعي والسياسي . حيث لا يمكن الشروع في تجديد الخطاب الديني بدون الشروع في نوع من الإصلاح الاجتماعي والسياسي الشامل الذي يؤسس دعائم الدولة الديمقراطية التي تضمن التعددية وتحمي الحريات العامة إضافة إلي حرية الفرد وحقه في التفكير والإختيار ، وهو الحق الذي يمكن أن يطلق حريات البحث العلمي وبخاصة في مجال الدراسات الاجتماعية . ويتضافر مع ذلك أن الخطاب الديني لن يؤتي ثماره المرجوة بدون الإصلاح الثقافي المجتمعي الذي ينطلق ليخلق حالة فكرية واجتماعية وسياسية عامة. (١٧٧) تساعد علي إنطلاق المجتمع علي طريق التحديث والتقدم . يؤكد الخطاب الديني المسيحي علي نفس المنطق حينما يذهب إلي أهمية أن يكون لدي المجتمع ما يمكن أن نسميه Brain Trust "هيئة الخبراء" الذي يضم بداخله خطابات كل ألوان الطيف الموجودة بالمجتمع في الاقتصاد والسياسة والثقافة، في الدين المسيحي والاسلامي علي السواء. حيث يقدم المتخصصين في كل مجال خطابهم الذي يكون أشبه بمشروع قومي يشخص واقع المجال وكيف نصلحه أو نجدده لننطلق به إلي المستقبل. وإستناداً إلي هذه الخطابات المتنوعة يمكن أن نقدم رؤية شاملة أو إستراتيجية تقود تطور المجتمع ولأن الوحدة في التنوع ، فإنه من الممكن أن نصل إستناداً إلي هذه الخطابات المتنوعة إلي المشروع القومي للإصلاح والتجديد (١٧٨) أو ما يمكن تسميته بتجديد أو

إصلاح الخطاب العام . وأذا كنا قد أشرنا إلي ضرورة التجديد الشامل ، أو تجديد الخطاب الديني علي خلفية تجديد السياق الاجتماعي والخطابات المتعلقة به في مختلف مجالاته ، فإنه من الضروري أن يستهدف تجديد الخطاب الديني تطوير الظروف التي تيسر تقدم المجتمع ، وكذلك الشروط التي تتولي ضبط ذلك (١٧٩) .

ويسعي الموقف الثاني المهتم بتجديد الخطاب الديني علي خلفية السياق الاجتماعي إلي محاولة ربط تجديد الخطاب الديني بتجديد الخطابات الأخرى . بداية يذهب هذا الموقف إلي التأكيد علي أن الخطاب الديني في المجتمع المصري يعد اقوي الخطابات تأثيرا وفاعلية من حيث قدرته علي تحريك الجماهير إن لم يكن أقواها ، ولا شك أن هذه الظاهرة تخص عددا من البلاد أبرزها مصر . وقد أكتسب الخطاب الديني قوة غير عادية بعد نكسة ١٩٦٧ ، حيث حدث ما يمكن أن يسمى برد الفعل العكسي ضد الخطاب السياسي . فقد تم تحليل أسباب النكسة علي أساس أن الأمة قد ابتعدت عن الله والكتب المقدسة . وأكتسب الخطاب الديني قوة بتصور ظهور العذراء في الزيتون أو بظهور الملائكة وهم يظللون الجنود أثناء العبور في حرب ١٩٧٣ ، وقد ظل خطابنا الديني متفوقا برغم محاولات الخطابات السياسية والثقافية والفنية تقديم البديل المقنع له . وإذا كان الأمر علي هذا النحو فإنه من الطبيعي ان نتعرف علي وجهة نظر الخطاب الديني فيما يتعلق بمختلف قضايا المجتمع . بإعتبار أنه الخطاب الذي اصبح بمثابة الضابط الاخلاقي والروحي لقضايا السياسة والاقتصاد والاجتماع وليس وسيلة يستخدمها الخطاب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي لتحقيق مآربه . (١٨٠) ذلك يعني ان تجديد الخطاب الديني

ينبغي أن يكون علي توازي مع تجديد الخطابات الأخرى أن لم يكن سابقا عليها، لان الخطاب الديني ليس مطلق أو معلق في الهواء ولكنه يرتبط بظروف وبيئة في المجتمع وضغوط وممارسات متعددة هي التي تشكل نسيج هذه البيئة وهذه الممارسات . هل يمكن مثلاً في صلاة الجمعة أن يتحدث الخطاب الديني عن التسامح والرحمة بالآخر ، بينما جنود الأمن المركزي يكسرون عظام المتظاهرين (١٨١) أو أن يسعى بعض البلطجية أمام أعين الشرطة في محاولة لتجريد بعض النساء من ملابسهن . علي هذا النحو ينبغي أن تعمل الخطابات المختلفة علي تجديد نفسها في معية واحدة . يؤكد بعض المنتمين لهذا الموقف أنه اذا كانت هناك بعض الاقتراحات التي تطالب بتجديد الخطاب الديني الذي يشكل نطاق تخصصنا، فإن غيرنا ملزم كذلك بأن يجدد كل تخصص خطابه، وينطق بكلمة الحق، وأن يتعاون مع غيره علي البر والتقوى لا علي الإثم والعدوان ، فكل واحد منا في حاجة إلي غيره . وكما قال أحد الحكماء ما من عالم في فن إلا وهو تلميذ لعالم في فن آخر ، ونحن نستمع إلي إخواننا في أمور قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وأقول دائماً لا مانع ان يكون شيخ الأزهر تلميذ للمهندس فيما يتعلق بتخصصه والطبيب والمهندس هما أيضا تلميذان لشيخ الأزهر في تخصصه ، وكل أنسان يجب ان يحترم رأي الآخر ونحن نرحب بكل نقد وبكل نصيحة وبكل توجيه يتعلق بالخطاب الديني" (١٨٢) .

وبالإضافة إلي التأكيد علي أهمية تجديد الخطابات في جملتها وفي معية واحدة وبصورة متزامنة، نجد أن هذا الموقف يخص بالتأكيد بعض الخطابات بصورة ثنائية، لعلاقاتها التائرية المتبادلة. في هذا الإطار نجد أن

بعض المطالبين بالتجديد يؤكدون علي أهمية تجديد الخطاب الديني ارتباطا بالخطاب الإعلامي، وذلك يرجع إلي ان "الصورة المتعلقة بالخطاب الديني المتدفق من خلال وسائل الأعلام هي الأكثر انتشارا والأكثر تأثيرا من الخطاب الديني المباشر الذي يتم عبر المساجد والندوات الدينية المتخصصة. علي هذا النحو فإن زيادة كم البرامج الدينية عبر الإذاعات والقنوات التلفزيونية المحلية والفضائية يمثل ضرورة بشرط أن يقوم علي هذه البرامج أشخاص من ذوي الثقافة الدينية العلمية الرفيعة، وأن يباح فيها الاجتهاد ومعالجة القضايا المعاصرة بشفافية وجرأة". (١٨٣) إلي جانب ذلك هناك من يؤكد علي ضرورة الربط بين تجديد الخطاب الإسلامي والخطاب المسيحي مع التأكيد علي أن يكون هذا التجديد من طبقتين. في إطار الطبقة الأولى يتجه التجديد من الماضي والحاضر إلي المستقبل، بحيث تعكس هذه الحركة التاريخية او الزمانية اتجاهات لتطوير الخطاب حتى يمكنه الاستجابة لحاجات الواقع المتغيرة والمتجددة . بينما يتجه التجديد في إطار الطبقة الثانية إلي اتجاه الخطاب الإسلامي والمسيحي المجدد إلي تأسيس مساحة التقاء مشتركة تتوفر لها إمكانيات الاتساع بصورة دائمة حتي نقترّب من تجديد يؤكد علي وحدة الخطاب الديني الذي يعمل بدوره علي تأكيد وحدة وتماسك المجتمع .

ويتعلق الموقف الثالث بالسعي إلي ربط تجديد الخطاب الديني بتجديد الخطاب السياسي، لأن تجديد الخطاب الديني من غير تحقيق الإصلاح السياسي أو تجديد الخطاب السياسي لن يمكنه من أداء دوره بالفاعلية الملائمة. ذلك يعني أنه "لا يمكن الفصل بين الدعوة إلي تجديد الثقافة الدينية والمطالبة بالإصلاح السياسي، وبالتالي فإن كل خطوة في اتجاه

تطوير الديمقراطية هي خطوة نحو توفير المناخ الأفضل لإحداث تطوير في المرجعيات الثقافية والتشريعية الضرورية، وفي خط مواز فإن الإصلاح الديني يعد شرط أساسي من شروط دعم الديمقراطية وتأهيل حقوق الإنسان". (١٨٤) ذلك يعني أن السلطة السياسية يمكن أن تعتبر الطرف السياسي القادر علي تقديم المساعدة لتطوير الفكر الإسلامي. كما أنها التي لعبت في الماضي دوراً أساسياً في جمود هذا الفكر وانفلاته، لكنها مع ذلك ليست الطرف الوحيد الذي يحق له وضع شروط أو احتكار المبادرة في هذا المجال ، بل هي مطالبة فقط بتوفير المناخ الذي يسمح بالتفكير والبحث والمراجعة .

ويعيد هذا الموقف التأكيد علي ارتباط الديني بالسياسي بقوله "إذا كان الذين يتحدثون عن تجديد الخطاب الديني باعتباره خطوة علي طريق الإصلاح ، فلماذا لم يفتح أحد ملف الخطاب السياسي . إذا أردنا الإصلاح فليس الدعاة أو خطباء المساجد هم سبب الفوضى ، بل هناك خطابات أخرى ينبغي أن تفتح ولا بد أن تكون هناك أولويات . ومن وجهة النظر هذه فليس تجديد الخطاب الديني هو الذي ينبغي أن ينجز أولاً ، بل ينبغي أن يشغل تجديد الخطاب السياسي المرتبة الأولى في هذا الصدد . فالجهود التي يمكن أن تبذل لتجديد الخطاب الديني يمكن أن تصاب بانتكاسة في ظل تهافت الخطاب السياسي الذي يشكل بيئة الخطاب الديني. (١٨٥) ذلك يعني أن تجديد الخطاب السياسي سوف يعني مزيد من فتح أفاق الحرية والبحث في ظل مناخ ديمقراطي يتيح حرية التعبير، إضافة إلي أن إصلاح الخطاب السياسي سوف يعني التأكيد علي استقلال الدولة والمجتمع بحيث يصبح في قدرتهما صد أي ضغوط خارجية يمكن أن تسعى لفرض

تجديد الخطاب السياسي أو الديني بما لا يحقق مصالح المجتمع، أو يشكل طاقة دافعة له علي طريق التقدم والتطور.

سادسا: الفاعل المنوط به تجديد الخطاب الديني

الفاعل الذي سوف يتولى تجديد الخطاب الديني ليس موضع اتفاق بين أطراف الجدل. وعلي خلاف الفقرة السابقة التي سادها قدر كبير من الاتفاق نجد أن الخلاف قد إتسعت مساحته فيما يتعلق بالفاعل الذي ينبغي أن توكل إليه عملية التجديد. في هذا الإطار برزت عدة مواقف متباينة، حيث يذهب الموقف الأول إلي أن تجديد الخطاب الديني ليس مسألة يمكن أن يقوم بها كل من يريد ذلك ، لأن البحث في الدين يستلزم المعرفة العميقة والعلمية بالدين ، وهو ما يفرض أن يكون القائم بالتجديد متخصصا . في هذا الإطار فإن ثمة التباس من الممكن أن يحدث سببه أن الدين له بعدين الأول اعتقادي حيث يتشكل الدين في هذا الإطار من مجموعة من المعتقدات سواء تعلقت بالعبادات أو المعاملات طلبا لرضاء الله تعالى ورجاء في دخول الجنة، بحيث تشكل هذه المعتقدات رؤية المؤمنين للدين وقناعتهم به. علي خلاف ذلك نجد أن الدين يتشكل من مجموعة من المبادئ أو القضايا التي تشكل نسقه الفكري الذي يتضمن نظريات وقوانين تتعلق بالكون والإنسان والمجتمع ، ولأنها مبادئ عامة فقد احتاجت إلي فئة من المتخصصين أو المتفهمين في الدين لكي يقوموا باستنباط الأحكام المختلفة والملائمة للواقع المتجدد وهم رجال الدين الدارسين له .

ويحدث الخلط أحيانا حينما يسعى بعض المؤمنين بالدين إلي تقمص دور علماء الدين الذين يشكل الدين مجال تخصص لهم . في هذا الإطار لا يختلف الدين في ذلك عن أي مجال آخر في المجتمع، فالإنسان الذي ينتج أو يستهلك السلع الاقتصادية لا يعقل أن يكون عالم اقتصاد. (١٨٦) والإنسان الذي يقرأ ويكتب لا ينبغي كذلك أن يصبح "معلما" أو "باحثا علميا" . ومن ثم فإذا حدث خلط للأوراق كأن يكون المستهلك رجل اقتصاد أو الذي يقرأ ويكتب "معلما" أو المؤمن التقى الورع متخصصا في الدين، فإن هذا الأمر يمكن أن يقود إلي تبديد الخطاب الخاص بأي مجال من مجالات المجتمع ، وبخاصة مجال الخطاب الديني. ولذلك فحينما سعت بعض القوي الغربية إلي تبديد خطابنا الديني فإنها أوكلت القيام بهذه المهمة للعلمانيين غير الثقاة لأنه ليست لهم أية قراءات متخصصة وعميقة في الدين أو الذين ينتمون بشكل واهي للعلم الديني ويكملون بحكم وجودهم الدور السلبي الذي لعبه بعض المستشرقين فيما يتعلق بدين الإسلام . (١٨٧)

علي هذا النحو نجد أن بعض المفكرين الذين ينتمون إلي هذا الموقف يرون ضرورة أن يكون الفاعل الذي يتصدى لتجديد الخطاب الديني متخصصا في الدين "فمسألة التجديد في حاجة إلي متخصصين من ناحية المعرفة والمنهج والدراسات المناسبة في هذا الأمر . ليس من الضروري أن يرتبط ذلك بالحصول علي شهادة معينة ولكن أن يمتلك إجازة الحديث في الدين ، فقد كان المتخصصين في الدين قديماً يحصلون علي إجازات التفقه في الدين من خلال ارتباطهم بشيخ معين لعشر سنوات مثلاً ينقلوا عنه علمه ويمنحهم إجازة ذلك". (١٨٨) وقد تطور الأمر الآن ليصبح الدين

تخصصا لمؤسسات كبيرة وكاملة كجامعة الأزهر والأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية ، فإعضاؤها أصبحوا هم المتخصصين في تجديد الخطاب الديني وهم المنوطون بذلك . ذلك أن تجديد الخطاب الديني " يحتاج إلي متخصصين متعمقين عندهم الرغبة في تجديد الخطاب الديني وفي التغيير ويمتلكون القدرة علي ذلك . وهذه عملية ليست بالهينة ولا باليسيرة ، ونتائجها محفوفة المخاطر من كل إتجاه ولا يقتصر ذلك علي الاسلام فقط ، ولكنه قائم وموجود في كل الديانات . فقد قام مارتن لوتر الألماني بهذا الدور التجديدي في نطاق المسيحية الكاثوليكية وتبلور تجديده

في ظهور المذهب البروتستنتي وفي البوذية ظهرت جماعات جديدة كذلك . واشترط أن يكون المجدد في الدين متخصصا أن تجديده قد يقر ببطلان أسس وقد يؤكد فاعلية أسس أخرى" مما قد يؤثر علي تدين أتباع الدين في المجتمع.(١٨٩) وذلك يعني ضرورة "أن يكون المجتهد في الدين متخصصا في العلوم الدينية عامة والفقه خاصة وأصول الفقه علي وجه اخص"(١٩٠) "وينبغي أن يقوم رجال الدين الأزهريين بأنفسهم بهذا التطوير". (١٩١)

يؤكد مفكروا هذا الموقف أنه حينما " يتحدث البعض أحيانا عن تجديد الخطاب الديني يتكلم عن القرآن والسنة بالتحديد . بينما أتصور أن الخطاب الديني يتضمن كل شئ منسوب إلي الدين ، وما هو منسوب إلي الدين درجات ، هناك القرآن والسنة والفقه والتاريخ والتقاليد ؟، وقمتها القرآن ثم تأتي السنة وباقي المراتب . وواضح أن غالبية السياسيين

والمتقنين النشطين - علي غرار في الندوة التي عقدت في باريس حول تجديد الخطاب الديني عام التي عقدت في ١٢ ، ١٣ أغسطس ٢٠٠٣ - يتحدثون في الدين لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً للبعث بالدين ذاته ... ليكون معلوماً أنه حينما نتحدث في القرآن والسنة فإن الحديث ليس مباحاً لأي شخص ، بل ينبغي أن يكون الكلام مقصوراً علي أهل الاختصاص ، أما بالنسبة غير أهل الاختصاص حينما يتحدثون في الدين فإن بإمكانهم ان يطرحوا التساؤلات، ولكن أهل الاختصاص هم الذين

يقدمون الاجابات فهم الذين يمتلكون القدرة علي ذلك. (١٩٢)*وينص هذا الموقف علي أن التجديد قد يكون فردياً ، بمعنى أن يقوم فقيه بتطوير فقه بعينه كما حدث من جانب الأئمة الأربعة . غير أن عملية الابداع أو التجديد تطورت الآن فلم تعد فردية ، بل تحولت لتصبح جماعية ، وهي حالة اصبحت عامة فيما يتعلق بالابداع والابتكار في نطاق الفكر الإنساني ، الذي أصبح التجديد فيه جماعياً ، يناظر ذلك عمل الفريق في البحث العلمي ، ولكنه اتخذ شكل "المجامع التي تتولي القيام بمثل هذه الأمور ، وفي هذا الاطار تتولي المجامع العلمية والدينية وضع الضوابط التي تضبط عملية التجديد . في اطار هذه المجامع تتلاقح الأفكار والأفهام وتتطور العقول . وقد تبدأ التجديدات فردية لكنها تعرض أساساً علي المجمع العلمي لإجازتها . والمجمع في أي علم من

العلوم يتشكل من تشكيلة لها وزنها في أي علم من العلوم ، وهو الذي تنتج عنه التجديدات ، ويشارك في هذه المجامع

*في مقابلة مع فضيلة الشيخ علي جمعة مفتي الديار المصرية أشار إلي أنه لا لالهوتية في الإسلام، بمعنى أن الإسلام لا يشترط في المجدد إلا أن يكون إنسانا تعلم في مجال التخصص الذي يريد التجديد فيه. غير أن العلمانيون يريدون أن يتكلموا في الدين علي طريقة حلاق الصحة الذي يتكلم في الطب. وهذا لم يقل به عاقل بل يعتبر نوع من أنواع الشغب، فهل يليق أن يتكلم في الطب من لم يدرس الطب، وان يتكلم في الدين من لم يدرس الدين. الصحيح أن يتكلم في الطب بعد أن يدرس الطب. ومعني أن نقول لا وجود لكهنوتية أنه ليس هناك حاكم يحكم باسم الدين. بل يوجد رجل دين هو الذي يشرع، هو الذي يقول هذا حرام وهذا حلال، من تلقاء نفسه وبدون الرجوع للنصوص لأنه عارف بها، وهناك أدوات يستخدمها في هذا الصدد.

عادة علماء الشريعة وأيضاً علماء ينتمون إلي تخصصات غير الشريعة". (١٩٣) والخاصية المميزة لأصحاب هذا الموقف أنهم علي وعي كامل ودقيق بما يحدث في الواقع ، ويدركون بدقه الحاجة إلي التجديد غير أنهم يدركون أن المتخصص في شئون الدين هو القادر علي التجديد بما لا يضر المرجعية أو يقترب من مقدساتها فأهل مكة ادري بشعابها علي ما يقولون .

ويقف الموقف الثاني علي يسار الموقف الأول ، ويضم فريق من المتفهمين في الدين لكنهم ليسوا من أهل الاختصاص ، يتوازن لديهم الاهتمام بالمرجعية ، كذلك وعلي نفس التوازي الاهتمام بما يحدث في الواقع . أحيانا يقتربون الموقف الأول ، وأحيانا يأخذوا ببعض طرف من

الموقف العلماني . يذهب هذا الموقف إلى التأكيد على أن الاسلام الذي يتعبد به المسلمون اليوم يختلف عن اسلام الفقهاء والمحدثين والمفسرين الذين وضعوه خلال ألف وربعمئة عام. وأن هذا الاسلام الذي قال به البعض يختلف عن اسلام القرآن ، بحيث لا يصبح بعض الفقهاء هم الفاعل القادر على التجديد لأنهم ينحرفون عادة عن المرجعية الاسلامية إلى حد التناقض معها أحيانا. ويعطي هذا الموقف أمثلة على هذا التناقض فيؤكد " أنه بينما يقول القرآن "من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" و"لا إكراه في الدين"، يروي لنا الفقهاء حديثا يؤكد أن "من بدل دينه فأقتلوه". ثم لا يقفون عند ذلك بل يبدعون صيغة "من جحد معلوما من الدين بالضرورة يعد كافرا" . وبينما يقول القرآن عن المرأة "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة" . "ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وأسألوا الله من فضله إن الله كان بكل شئ عليما . *النساء* آية ٣٢" . و"من عمل عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون *النحل* آية ٩٧" يقول هؤلاء الفقهاء "المرأة عورة" ناقصات عقل ودين " لا أفلح قوم ولوا أمرهم إمراة" وهي كلها أحاديث ضعيفة أو لها ظرف خاص" (١٩٤). ويعزي أصحاب هذا الموقف تخلف المسلمين إلى مثل هذا التراث الفقهي الذي يختلف مع صحيح الإسلام ، دون أن يدرك المضامين الحقيقية لمبادئ ومرجعية النسق الفكري ويلتزمون بها ، كما أن هناك بعض فقهاء الزور الذين يقدمون تفسيرات تتحرف بالدين وتضل به عن أهدافه .

ولتوضيح معالم هذا الموقف يتجه أصحابه إلي وضع مجموعة من المعايير التي تحدد معالم الفاعل المنوط بعملية التجديد. فيؤكد بداية أنه ليس من الضروري أن يكون من رجال الأزهر وسوف "تعارض المؤسسة الدينية ذلك لأنها تؤمن ان من ليس منها ، أعني من لم يتخرج من الأزهر أو يضع علي رأسه العمامة الحمراء ، فإنه لا يكون أهلاً للحديث عن الإسلام. فقد اعتبروا أنفسهم وحدهم "أهل الذكر" كأنما أخذوا من الله توكيلاً وميثاقاً واحتكروا لأنفسهم الإسلام. فهو حرفتهم ومصدر عيشتهم ورزقهم ، وهم في الحقيقة لا يدافعون عنه وإنما يدافعون عن أنفسهم". (١٩٥) وينتقل هذا الموقف إلي تحديد المعيار الثاني مؤكداً أن السلطة في مجتمعاتنا تسعى إلي دس أنفها في كل شئ لتهمين علي كل شئ ، ومن ثم فمن الضروري ان لا يقع المجدد تحت تأثير هذه الهيمنة . " إذ يجب أن يكون المجددون دعاة التجديد مستقلين عن السلطة ، حفاظاً علي مصداقيتهم وحماية للأفكار والآراء والاجتهادات التي يتوصلون إليها . فكم من جهود هامة ضاعت بسبب التوظيف الرسمي لها ولأصحابها ، لأن الحكومات تبحث غالباً عن من يساندها في معاركها السياسية أو في اختياراتها الاجتماعية ، ولا تهتم كثيراً بتداعيات ذلك علي عالم الأفكار والقيم". (١٩٦) ويتعلق الاعتبار الثالث الذي ينبغي أن يراعيه فاعل التجديد، ويتمثل في أنه ليس من الضروري ان يتفق دعاة التجديد علي إستراتيجية واحدة في إنجاز عملية التجديد. فكل مجدد ينتمي إلي سياق اجتماعي بعينه في نطاق الأمة الإسلامية الواسعة، وعليه أن يضع أواويات التجديد بحسب احتياجات السياق الذي يعيش في إطاره . وبحسب قبول السياق لمضامين عملية التجديد أيضاً، ولا يعني ذلك المهادنة أو التخلي

عن القضايا المشروعة ولكنه يعني بالأساس تهيئة الظروف لملائمة لقبول هذا التجديد . غير أن الاختلاف في تحديد أولويات التجديد أو المداخل إلي بناء إستراتيجية التجديد لا ينبغي أن يضر بالمرجعية الإسلامية بالأساس . كما يذهب هذا الفريق - كميّار رابع - إلي التأكيد علي أهمية انفتاح المجدد علي العلوم الحديثة التي تهتم بشئون المجتمع . علي هذا النحو بإمكان المجددين الاستفادة من مخرجات المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانية وربما العلوم الطبيعية، بما يساعد علي تجديد الخطاب الديني في الاتجاه الذي يساعد علي دعم تماسك المجتمع وتأكيد عواطف التسامح علي ساحة تفاعلة. مجتمع قادر علي الانفتاح علي الثقافات الأخرى ولديه إمكانية الاستفادة منها ، مجتمع يقبل بالتعددية والحوار متطلع ومتعلم من خبراته وتراثه وخبرات الآخر . مجتمع يقبل بالنقد ويسعى إلي التقدم ويلتزم بالقوانين والقواعد والآداب العامة ويتجنب الخرافات ويتبنى التفكير العلمي المنطقي أسلوباً للحياة والقيم التي أرستها الديان أساساً لحياته وعلاقاته. (١٩٧) وهي ما يعني أن هذا الموقف بدا وكأنه قطع بعض الخطوات في إتجاه التأكيد علي حاجات الواقع المتجددة ، وفي إتجاه توسيع مساحة الاستفادة من نتائج العلم الحديث مع استمرار التأكيد علي المرجعية الدينية كما وردت في المواثيق الأساسية للقرآن الكريم والسنة الصحيحة.

ويتحدد الموقف الثالث بالموقف العلماني الذي لا يري الدين تخصصاً وإنما هو عقيدة ، ومن ثم فمن حق كل المعنّدين في الدين أن يجددوا في دينهم ، وهم في غالبهم متأثرين بالنزعة اليسارية التي تخلع علي العلم طابعاً جماهيرياً . تأكيداً لذلك يذهب أحد المعبرين عن هذا الموقف قائلاً "إن

الخطاب الديني لا يهم وزارة الأوقاف وحدها ، ولا فئة من المسلمين دون أخرى. بل يهم المسلمين جميعا ، ويتجاوز المسلمين إلي غيرهم من المصريين وغير المصريين .. لأن الخطاب الديني ليس وظيفة حكومية ، وليس سرا مقدساً وليس قضية شخصية. ولكنه قضية وطنية وثقافية عامة تشمل المواطنين جميعاً وتشغلهم. وتوجه سلوكهم ، وتؤثر في كل مجال من مجالات حياتهم . فمن الطبيعي أن نهتم جميعاً بالخطاب الديني ونحرص علي أن يؤدي دوره ويثبت كفاءته . علي هذا النحو فالمسلمين جميعا مطالبون في النظر في دينهم وديناهم ، والاجتهاد لأنفسهم من خلال التفكير في الإسلام ودراسته وتقديم دورة في تاريخ البشر وتاريخ حضارتهم ، ومناقشة القضايا والأسئلة المطروحة عليهم اليوم". (١٩٨) وهو ما يعني ترك الإسلام بمواثيقه الأساسية ساحة لمباحة للجميع يأتيه المسلمون وغير المسلمون ، يقدموا لقضاياهم أي تفسير وأي تجديد. وهي بطبيعتها تصورات تسعى إلي تبديد الدين بالوكالة عن القوي الغربية التي تسعى إلي ذلك، ويؤدي هذه الوظيفة فصيل وطني فاقد لمعني المواطنة والهوية ناهيك عن تنكره لمعاني العروبة والإسلام .

ويذهب آخر ينتمي إلي هذا الموقف مؤكدا أن من حق أي شخص أن يشارك في تجديد الخطاب الديني "حتي ولو لم يكن متخصصا في الدين طالما أنه آمن بالدين وإقتنع به وعاش علي هداه . من حقه أن يقول رأيه فيه ومن حق الآخرين أن يردوا عليه وليكن المنطق والعقل والنص الديني هو الفيصل ... لماذا نخشي علي الدين من استخدام عقولنا ، كما لو كان دينا قاصراً وضعيفاً . إذا كان دينا قويا فلنترك الأمر للبشر يقولوا رأيهم في الصحيح أو الخطأ ، لكن ليس هناك مفوض من قبل الله . علينا منذ

البداية أن نتذكر هذا لأننا نعلم أن الكثير يتحدثون كما لو كانوا مفوضين من الله ومعهم توكيلاً رسمياً أو توكيلاً سلطوياً ، ولا يمكن أن يكون هذا لأحد مهما بلغ علمه . إذا ليس هناك متخصص في شؤون الدين وإنما هناك خبير لأن القرآن ذكر جيد أي خبر الأمر ، والعلماء في الماضي لم يكونوا يدخلون مدارس معينة وكانوا يجتهدون ، وهذا جهد يمكن أن يقوم به أي إنسان ونحكم علي اجتهاده . وعندما قال أسئلوا خبير فإن ذلك يعني من له إجتهد أفضل من غيره ، ولكن ليس لهذا الخبير سلطة . وإذا قيل أن هناك شروط للاجتهد كشرط فهم اللغة أو الإلمام بعلم معين فإنها لا ينبغي أن تكون شروط ، بل مهارات وكفاءات وعلينا أن نتناقص لنعرف من أكثرنا مهارة في الفهم والاجتهاد". (١٩٩)

ارتباطاً بذلك فإن علينا أن نحترم عقل الإنسان كما أحترمه الله سبحانه وتعالى الذي طالبنا بأن نعمل عقولنا في كل اتجاه . "وطالما أن الله خلق لنا عقولنا لنجتهد بها فلماذا نترك شخص واحد أو عدة أشخاص يفكرون لنا في الدين وبالوكالة عنا . ارتباطاً بذلك فإنه من الضروري إلغاء دار الافتاء لأنها تعني أن الدولة اختارت شخصاً ، موظفاً لتسند إليه مسألة الفتوي في الشؤون الدينية . وإذا كان من الضروري وجود المفتي ودار الافتاء فلنسميها دار الرأي ، ولتقل دار الرأي رأياً في مسائل معينة إستناداً إلي مرجعيتها الدينية . لكن ما تقوله لا ينبغي أن يسمى فتوي ، لأن هذه الكلمة لها تأثير خاص كما لو كانت فرماناً لو خرج عنه الناس لخرجوا عن الدين أصلاً . علي هذا النحو ينبغي أن نسقط كلمة الفتوي لأنها تحمل دلالة أخرى غير حدود الكلمة ، أنها تعني السلطة والإلزام بمضمون الفتوي". (٢٠٠) ومن الواضح أن أصحاب الموقف الثالث يعملون في اتجاه رفع

القداسة عن الدين ، يجعلون التجديد فيه حقا للكافة المتخصص وغير المتخصص وهو الأمر الذي يعني تهيئة الفرصة للعبث بالدين من خلال منح حق تأويله لمن يمتلك أدوات ذلك ومن لا يمتلك، إضافة إلي السعي لإلغاء امتلاك أحكام الدين لأي سلطة تلزم بطاعتها ، لقد وسع هذا الموقف ضفاف العبث بالدين حتي يصبح الدين نفسه بلا هوية ولا ضفاف وربما بلا وجود .

ويعبر الموقف الرابع عن الموقف المسيحي من تجديد الخطاب الديني . وبرغم أن المنتمين لهذا الموقف يعبرون عن ذات الأفكار والتوجهات التي عبر عنها أصحاب المواقف الثلاثة السابقة ، الا أن وجهة نظرهم تتميز بالطابع الخاص نسبيا ، وأن كان هذا الموقف يعيش حالة من الاستقطاب الموازية لنظيرها لحالة أو موقف المفكرين علي الشاطئ الإسلامي من تجديد الخطاب الديني . بداية نجد أن التوجه المتدين في الخطاب المسيحي يري أنه "من الضروري أن تطرح مسائل الدين للحوار بين الفئات المختلفة والمتنوعة التي تهتم بالخطاب الديني عموما ، أن يجلسوا مع بعضهم في جلسات حوارية يختلفوا ويتفقوا حتي ينتهوا إلي تصور يسعي إلي ملاءمة بعض ثوابت التراث لاحتياجات العصر ، لينفاعلوا ويخرجوا علينا برأي ، هذا الرأي الذي وصلوا اليه هو رأي الشعب ، الذي يسعي إلي تأكيد التلاءم بين جوهر الخطاب وبين احتياجات المجتمع". (٢٠١) وهو ما يعني أن الموقف المسيحي المتدين يختلف عن الموقف الإسلامي الذي أكد علي أن تجديد الخطاب ينبغي أن يقتصر علي الخاصة المؤهلين للتعامل مع النص والمدركين لحدود ومضامين المرجعية الدينية .

علي خلاف ذلك تعبر بعض عناصر الموقف المسيحي عن رؤية أكثر راديكالية وهي وجهة نظر تتضمن بالهجوم علي رجال الدين مؤكدة أن "معظم الذين يتحدثون عن تجديد الخطاب الديني هم المسؤولون بصورة أو بأخري عن التردّي الحالي لهذا الخطاب، فالذين أفسدوا هم الذين يطالبون بتجديده . فمن الملاحظ أنه لم يظهر في المجتمع المصري مجددون حقيقيون لديهم تصور عن التعامل مع الخطاب الديني بشكل مختلف بل إننا نجد أن نفس النخبة ، هي التي يتم تدويرها ، والذين يطالبون عادة بتجديد الخطاب الديني هم "نفس الرموز الدينية" . وهم يفعلون ذلك حتي لا تسحب السجادة من تحت أقدامهم . وأعتقد أنهم يشعرون بالتهديد ربما بسبب ظهور بعض الدعاة الجدد ، علي الصعيد الإسلامي والمسيحي ، غير التقليديين الذين يطرحون خطابا دينيا مختلفا وأصبحت لهم شعبية أفضل من شعبية النخب التقليدية، هذا الخطاب الجديد من خصائصه أنه يبتعد عن الأمور الأكثر تعقيدا في العقيدة والقيم والطقوس " . (٢٠٢)

يسعي المنتمون إلي هذا الموقف إلي تحديد أدق للفاعل المخول بتجديد الخطاب الديني من خلال التأكيد علي أن الخطاب الديني ليس ملك رجال الدين ، كما أنالدين ليس ملك رجال الدين وهم ليسوا أوصياء عليه . فالخطاب الديني في النهاية هو خطاب المؤمنين والمؤمنين كافة . فهو خطاب يتسع لكل شخص لديه رؤية وإسهام ، في نطاق ذلك فإنه بإمكان المؤمنون المتخصصون في مجالات السياسة والثقافة والاجتماع وعلم النفس أن ينتجوا خطابا دينيا أفضل من خطاب رجال الدين ، لأنه أصاب قدر كبير من الثقافة العامة وهو في نفس الوقت شخص متدين ، وبالتالي يستطيع أن يؤسس ارتباطا بين الجانبين . علي عكس رجل الدين الذي

يبقى إنتاجه الفكري مرتبط بالمؤسسة الدينية ، والمؤسسة الدينية مثل أي مؤسسة أخرى لديها مصالح ولديها رغبة في الاستقرار ، وبالتالي تنتج الخطاب الذي يضمن لها الاستقرار والهيمنة . ومن ثم نجدها تتزعج من قيام أفراد من خارج المؤسسة بإنتاج خطاب ديني معبرة بذلك عن نزوة مؤسسية بيروقراطية ليس لها علاقة بالدين . ذلك أنه عندما يصبح الدين مؤسسة فإن المؤسسة تصبح لها مصالح وهذه المصالح لا يجب أن يضار الخطاب الديني بها . ويوسع هذا الموقف من مساحة البشر الذين من حقهم المشاركة في تجديد الخطاب الديني بالتأكيد علي ضرورة أن يسمح للعاديين من البشر الذين يمتلكون القدرة علي إنتاج خطاب ديني جديد من استعمال هذا الحق . ويتساءل هذا الموقف ، ماذا يمنع أن يقوم صحفي بإنتاج خطاب ديني ، طالما هو مؤمن ويمارس الدين ويفهمه . تأكيداً علي ذلك تشهد الخبرة اللبنانية علي أن المثقفين اللبنانيين المتدينين أنتجوا خطاباً دينياً رفيع المستوى ربما أفضل مما يمكن أن ينتجه رجال الدين . وإذا كان هذا الموقف لا يسعى إلي إقصاء رجال الدين إلا أنه يؤكد أنهم غير كافيين وحدهم لإنتاج خطاب يتلاءم واحتياجات الواقع المتجدد ما لم يستعينوا بخبرة المؤمنين المتخصصين في مجالات المجتمع المختلفة (٢٠٣).

سابعاً : خصائص الخطاب الديني مجدداً

تتعلق المحطة الأخيرة لهذه الدراسة بشكل الخطاب الديني بعامة والخطاب الاسلامي بخاصة بعد تجديده مستقبلاً ، معاً طبيعته المنظومة القيمة التي ينبغي أن يتضمنها هذا الخطاب . في هذا الاطار فإن تحليل معطيات الدراسة تكشف أربع ملاحظات . وتتمثل الملاحظة الأولى في أنه ليس هناك خطاباً واحداً متفقاً عليه ، بل إننا نجد أنفسنا في مواجهة ثلاثة

خطابات وليس خطاباً واحداً . الاول الخطاب الوسطي ، وهو الذي يمثل المجري الرئيسي الذي تؤكد عليه غالبية المعطيات ويقف علي ساحة مجراه غالبية المجددين إضافة إلي خطابين علي هامشه . أحدهما الخطاب الإسلامي المتشدد علي يمين الخطاب الوسطي، والثاني هو الخطاب العلماني المتطرف الذي يقف علي هامش الخطاب الوسطي يساراً. وتتمثل الملاحظة الثانية في ضالة المنظومة القيمية التي تشكل بنية كل خطاب من الخطابات الهامشية، وغربتها عن القيم الأساسية للخطاب الوسطي. أو أن كل خطاب من الخطابات ، سواء الاسلامي المتشدد، أو العلماني المتطرف يرضي ببعض القيم التي وردت ضمن منظومة الخطاب الوسطي شريطة أن لا تتناقض مع منظومة القيمية الفرعية . وعلي هذا النحو فإن المنظومات القيمية للخطابات الثلاث تبرز علي هيئة متصل يبدأ من اقصى المواقف تشددا علي اليمين وينتهي إلي أقصى الموقف تطرفا عند الطرف المقابل إلي اليسار حيث الموقف العلماني. إرتباطا بذلك تأتي الملاحظة الثالثة أننا إذا تأملنا المنظومة القيمية للخطابات الفرعية سوف نجدها متناقضة إلي حد كبير لتتناقض المواقف بين الموقف الديني المتشدد وبين الموقف العلماني المتطرف. وتشير الملاحظة الرابعة إلي أن الموقف الوسطي من تجديد الخطاب الديني هو الموقف الذي يلقي قبولا جماهيرياً لتوازن قيمة بعدم مخالفتها للمرجعية من ناحية ، وبإنفتاحها علي ما هو جديد من ناحية ثانية . علي خلاف ذلك نجد الخطابات الأخرى مقصورة علي فئة محدودة من البشر . وفيما يلي سوف نعرض لبعض ملامح المنظومة القيمية التي يؤكد عليها كل خطاب من الخطابات الثلاثة .

١ - المنظومة القيمية للخطاب الوسطي مجدداً: يؤكد هذا التجديد الوسطي للخطابات الملامح العامة للخطاب المجدد ، بإعتباره خطاب يساعد علي أعمال الفكر والاجتهاد ، واحترام قيمة العمل واحترام الآخر ، ومقارنة الحجة بالحجة دون الإنزلاق إلي الادانات والاتهامات المفزعة ، خطاب قارد علي مقاومة التطرف والارهاب . القدرة علي نقد الذات وشجاعة الاعتراف بالخطأ ومراجعة النفس ، خطاب يشكل مصدراً لأفشاء قيم المحبة والسلام وقيم التسامح واستعادة القدرة علي الابتكار والتعايش مع المتغيرات التي تطرأ علي الحياة من حولنا ، إضافة إلي إعلاء قيم الانتماء والوطنية واحترام الذات والهوية ، خطاب قادر علي المزج بين ما تركه لنا الأجداد وأهم إبداعات الفكر المعاصر . (٢٠٤) يؤكد هذا الموقف علي ضرورة تأسيس خطاب متماسك يتمحور حول منظومة قيمية تشكل قناة تتدفق من خلالها تراث ديني لديه قابلية الابداع ومن ثم الالتقاء مع متغيرات الواقع وإحتياجاته المتجددة هذه المنظومة القيمية تحتوي علي القيم أصبحت هامة بالنسبة لمجتمعنا في عالمنا المعاصر .

ويمكن تصنيف القيم التي ينبغي ان يتضمنها الخطاب الديني المجدد مستقبلاً إلي ثلاث منظومات من القيم . المنظومة الأولى تتعلق بالخطاب الديني ذاته . وتتمثل القيمة الأولى في عصرية الاسلام بمعني إبراز قدرة الاسلام علي التعامل مع القضايا المعاصرة ، في هذا الإطار من المهم توضيح وجهة نظر الاسلام في قضايا حقوق الانسان والحفاظ علي البيئة ، وكذلك قضايا الاستنساخ وغير ذلك من القضايا من خلال إعادة قراءة النص لإستكشاف هذه المعاني . وما دام أنه قد تأكد لنا ولكافة أن القرآن الكريم كلام الله وأن السنة والحديث منتمية إلي رسوله الذي لا ينطق عن

الهوى. فإن المرجعية الناتجة عن ذلك هي مرجعية شاملة ومتكاملة وكاملة، قادرة علي الكشف وتقديم المعاني الضابطة لكل تغيرات أو احتياجات متجددة . المهم أن يؤدي العقل الإنساني والعقل المسلم دوره في استكشاف هذه المعاني ، وكما كان الإسلام قادرا علي ضبط الماضي فهو قادر أيضا علي ضبط الحاضر والمستقبل كذلك . وهو ما يعني ضرورة أن نبذل جهداً لإبراز الوجه العصري للإسلام ، وكيف انه قادر علي التعامل مع المسائل أو القضايا المعاصرة إنطلاقاً من رؤيته، حتي لا تصبح هذا القضايا ساحة للمعايرة بعجز الإسلام ، ولا مدخلاً لتسلسل القيم والثقافات الأجنبية إلي واقعنا .

ويرتبط بذلك ضرورة ان نقدم الاسلام عصريا للبشر في نظامنا العالمي المعاصر . حقيقة أن جهود الاستشراق تولت التعريف بالاسلام غير أن الجهد الاستشراقي إنتابته نقيصين، الأولي أن بعض المستشرقين لم يدركوا برغم نياتهم الحسنة بعض المقاصد أو المعاني الاسلامية وذلك يرجع أحيانا لعدم الاتفاق الكامل للغة العربية ، أو عدم دراستهم للعلوم التي تساعد على إستكشاف المعاني في النص القرآني . يضاف إلي ذلك أن الكلمة كرمز قد تلعب دورها في توصيل ونقل المعاني الأساسية بين البشر وبعضهم البعض ، غير أن نفس الكلمة أو اللفظ حينما يستخدم لنقل المعاني القرآنية، يتبني مضامين جديدة في سياقه القرآني غير سياق التواصل الواقعي بين البشر ، ومثلما أن المعاني القرآنية كلية ، فإنه من المنطقي أن لا يحددها إلا مفهوم كلي كذلك ، يختلف بالتأكيد عن التحديد الجزئي للمفهوم في اللغة اليومية للبشر . وهو ما يشكل صعوبة أمام فهمه وإدراك معانية ناهيك عن نقل مضمونه . بالإضافة إلي ذلك وقع الجهد الاستشراقي

في خطأ التحيز ، حيث حاول قراءة الإسلام في وثائقه وبنيته قراءة متحيزة ، فلم يري فيه إلي فتح البلاد بقوة السيف وتجاهل عظمة المعاني وطهارتها ، لم يري في الرسول "صلي الله عليه وسلم" سوي رجل مزواج ، ونس دلالاتها الاجتماعية وحتى الدينية . لم يري في الحرب الا الحصول علي الغنائم ، ورأي أن ذلك كان منطق حروب هذا العصر ، وأن المال أولا وأخيراً وبنظره شامله هو مال الله ، وأولي به المؤمنون الذين يستعينون به لتجسيد إرادته في هذا العصر .

التجديد علي هذا النحو يحتاج إلي أن نقوم بتقديم الإسلام عصريا حتي بقرأة الكافة ، من ناحية حتي يتعرفون علي معانية السامية حتي يدرك الجميع أن الإسلام ليس إرهابا ولا قتلاً ، ولا فرضاً للتخلف ولا عداً للعلم والعلمانية الرشيدة . حقيقة ان هذا الفهم الخاطئ هم السبب فيه ، غير أننا ملزمين بالتبليغ علي وجهه الصحيح ، ذلك يتطلب جهداً واعياً ومدرساً ودؤوباً لترجمة الدراسات الإسلامية الجادة إلي اللغات الأخرى ليتعرف عليها البشر . وإذا كانت بعض الجهود الفردية المحددة التي تحققت في هذا المجال ، فمن المعتقد أنه قد آن الأوان لكي نعرف بالوجه العصري للإسلام بأن نعمل علي "ترجمة المبادئ والقيم الإسلامية العظيمة التي تتضمنها الكتابات والأفكار لعلمائنا ومفكرينا إلي اللغات الأخرى . وأنه لا مناص ولا معدل من ان تفعل ذلك ، علي الرغم من أن الأقرب إلي الطبيعي أن ينقل عنا الراغبون فينا ، وهي الحالة المثالية التي ينبغي أن تكون عليها عملية النقل الثقافي". (٢٠٥) وما داموا لم يفعلوا أو لم يرغبوا فلنقدم نحن خطابنا الديني لهم بلغات أجنبية ، أن نفتح لهم خزائننا الفكرية بأيدينا الأمينة الواعية ، بما فيها من مبادئ عظيمة وقيم رفيعة ، علي هذا

النحو فإننا نحفظها من العبث والتناول . ذلك واجب ينبغي أن تقوم به المؤسسات والهيئات والمراكز العلمية والثقافية إلى جانب الدينية في الأقطار العربية والإسلامية . التي عليها القيام بترجمة ما يزخر به إسلامنا ومبادئ وقيم المعرفة المتضمنة به لكي تشكل الدفاع الحقيقي ضد كل أشكال الفهم الخاطئ والافتراءات والأباطيل التي يطلقها الذين في قلوبهم مرض من مفكري الغرب أو حتي أتباعهم في الشرق .

من الضروري أن يتضمن الخطاب الديني المجدد إبرازاً لتأكيد الإسلام علي دور العقل والعلم . فقد قدمها الإسلام دائماً بصورة متضافرة ذلك جعل غالبية الفقهاء والأئمة يعتبرون العقل والعمل دعامتين أساسيتين قام عليها الإسلام . إرتباطاً بذلك لا يذكر الإسلام العقل إلا في مقام التعظيم والتنبيه إلي وجوب العمل به والرجوع إليه . بالإضافة إلي ذلك يحث الإسلام الفرد المسلم إلي تحكيم عقله دائماً ، ويلام المسلم الذي يهمل أعمال عقله بعدم التبصر تارة وعدم التعقل تارة أخرى . والإسلام الذي عظم العقل عظم أيضاً التفكير بإعتباره عمل العقل ، يؤكد ذلك جملة الآيات التي تحض علي التفكير وبشيء من العمق ، بل يصل الأمر إلي أن القرآن هو الكتاب السماوي الذي جعل التفكير فريضة علي أتباعه (٢٠٦) ، بل وجعل الحفاظ علي العقل أحد المقاصد الإسلامية الخمسة . وإذا كان العقل الإنساني هو آية إنتاج التفكير فإن التفكير المنتظم هو الذي يشكل أساس تراكم العلم لذلك يتحوي الإسلام علي مضامين تقدر دور العلم والعلماء وتؤكد ذلك أن أول أمر نزل من السماء هو الأمر الصريح بضرورة الأخذ بناحية العلم ، يتضح ذلك من قوله تعالى "اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ، علم الإنسان

ما لم يعلم" . كما تضح مكانه العلماء في القرآن الكريم في قوله تعالى "قل هل يستوي الذين يعملون والذين لا يعلمون" وقوله تعالى "يرفع الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" . (٢٠٧) ويشكل العمل الضلع الثالث الذي يتكامل مع العقل والعلم ، حيث إهتم الإسلام بالعمل "تأكيداً لذلك أن عدد الآيات التي تمجد العمل بلغ عددها ٣٥٨ آية تدعو إلي تعظيم مكانته وتدعو إلي ممارسته . وقد بلغ الاهتمام بقيمة العمل في الإسلام أن جعله القرآن لساس الجزاء وميزان التقدير في قوله تعالى " فمن كان يرجو لقاء ربه ، فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً" وقوله تعالى "أنا لا نضيع أجر من أحسن عملاً" ومن نافلة القول أن يكون العلامة بن خلدون وهو من مفكري الإسلام صاحب نظرية في العمل" . (٢٠٨) ذلك يعني أن الخطاب الإسلامي المجدد عليه أن يوضح المعاني الكامنة بالنصوص فيما يتعلق بأضلاع مثلث العقل والعمل والعلم ، وهو المثلث الذي شكل قاعدة التنظير الأوربي فيما يتعلق بقيام النظام الرأسمالي الحديث . وإذا كان الخطاب الإسلامي يتشكل من المعاني المستنبطة من الوثائق الأساسية ، ومن الممارسة الموجهة بهذه المعاني ، فإن الخطاب الإسلامي مجدداً ينبغي أن يؤكد علي الممارسة الواقعية التي تسعى إلي تجسيد هذه المعاني .

من الضروري أن يعتمد الخطاب الديني المجدد علي الإقناع . وإذا كان الإسلام قد أكد علي العقل ، فإن العقل بذلك يعد الآلية التي ينبغي أن يحتكم إليها البشر في إقامة الحجة ، هذا الإقناع المستند إلي قدرة العقل علي بناء الحجج لابد أن يكون متفائلاً ومتجهاً إلي المستقبل ، أي أن يصبح المستقبل دائماً هو موضع موازنة مع الحاضر . وإذا كنا نعمل ونخطئ في الحاضر فإن المستقبل ما زال النطاق الذي يمكن أن نصلح أعمالنا ونؤكد

توبتنا في إطاره من الضروري كذلك أن يهتم الخطاب الديني أيضاً بالترغيب لا بالترهيب فالقاعدة الأصلية أن الله خلقنا لنكون خلفاؤه ، وأن نعمل علي أعمار الأرض حسب غاياته وقوانينه حتي يكتمل الواقع أمامنا وندرك عظمة الله فيه . يؤكد ذلك قول أحد رجال الدين "الخطاب المسيحي يحتوي الآن علي نزعة متفائلة علي عكس الخطاب القديم كان خطابا للتخويف. اليوم يعمل الخطاب للترغيب، يذهب الخطاب الديني إلي التأكيد علي أن الحياة مع الله جميلة ومفرحة غير أنك سوف تشقي إن انحرفت. نقول للمؤمن أن الله يحبك والأمجاد السماوية في آخر المطاف تنتظرك ، ذلك يعني أن علينا أن نتفاعل بالحياة وأن ننق بالله ، وهناك آية تقول إن الله يعطينا أكثر مما نطلب أو نتصور أو نفكر" (٢٠٩).

وتتصل المنظومة القيمية الثانية بالمجتمع ، حيث يسعى الخطاب الإسلامي إلي التأكيد علي مجموعة القيمة التي تضمن الوجود الملائم لكل من الإنسان والمجتمع علي السواء . وتتمثل أول قيمة في هذه المنظومة في الحفاظ علي الإنسان كاملاً ، فالإنسان هو خليفة الله في أرضه ومن ثم فالإنسان في حد ذاته قيمة إسلامية ينبغي الحفاظ عليها من مختلف الجوانب. ويتمثل الجانب الأول في الحفاظ علي حرية الإنسان ، حتي تكون له إرادته الكاملة ولا قيد عليها سوي إرادة الله . وأول مظاهر الحفاظ علي الإنسان الحفاظ علي حريته ، حيث يفتح القرآن الكريم حرية الفكر والاعتقاد علي مصراعية بل ويجعلها أمراً خاصاً بالفرد (٢١٠) شريطة أن لا يضر اعتقاده بإستقرار الجماعة . ومن يقرأ الفقه الإسلامي سوف يجد أنه يحيط الحرية بسياج قوي ويقدم فيما يتعلق بذلك معايير متقدمة للغاية في الحفاظ علي الحرية. (٢١١) وإذا كانت الطبقية أو التراتبية تعني إلغاء

المساواة لأن البشر يتدرجون من حيث مكانتهم بالنظر إلي معيار ما، فإننا نجد أن الإسلام، - وهو ما ينبغي أن يؤكد الخطاب الديني مجدداً - استناداً إلي القرآن الكريم "يحقق وحدة الجنس البشري ويقضي بالمساواة بين الناس جميعاً سواء كانوا بيضاً أو سوداً ، أغنياء أو فقراء ، رجالاً أو نساء" . وعلي اختلاف مذاهبهم لأنهم هم "أبناء وبنات آدم" ويوجب التقارب فيما بينهم ولا يجعل التفاضل بينهم إلا للتقوى أي للعمل والخلق، وفي ذلك قال الله تعالى "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم أن الله عليم خبير * آية ١٣ *

الحجرات . (٢١٢) بالإضافة إلي ذلك ينبغي أن يوضح الخطاب الإسلامي المجدد أنه إذا كان الإسلام قد حافظ علي حرية الإنسان ، وحافظ علي البشر بتأكيد المساواة بينهم فإنه قد فرض علي الإنسان أن يحافظ علي جسده ، فلا ينبغي أن يكون خليفة الله في الأرض مشوه الجسد أو مدنسه "فقد كرم الإسلام الإنسان والجنس البشري عندما جعله خليفة الله علي الأرض بعد أن خلقه في أحسن تقويم ووهبه السمع والبصر والعقل والقلب، ورفض العصبية وتفضيل جنس علي جنس .. وقد كرم الرسول الكريم "صلي الله عليه وسلم" الجسم الإنساني بالحماية بعد أن كرم الضمير والفكر بالحرية . فحرم كافة ألوان التعذيب أو سوء المعاملة وجعل عقوبة من يفعل ذلك أصفح عبده وأن يحرره" * . (٢١٣) ويعد الدور الذي ينبغي أنه يؤديه الخطاب الديني المجدد في تعبئة البشر لتطوير مجتمعهم ودفعه علي طريق التقدم من القيم الأساسية التي ينبغي أن تلقى إهتماماً . ذلك يعني أنه لكي يتقدم المجتمع من الضروري أن يمتلك الفكرة المقنعة إلي تشكل طاقته الدافعة في هذا الاتجاه . "وإذا كانت أوروباً قد تبنت منظومة القيم العلمانية

لتقود تقدمها ونجحت في ذلك ، فإن تركيا تعد مثالا حزيناً في هذا الصدد ، حيث تأرجح المجتمع بين الفكرة العلمانية المقنعة للدولة والتي يرفضها المجتمع، وبين المنظومة الإسلامية التي يعتنقها المجتمع ولا تأخذ بها الدولة. فإننا الأمم الشرقية تحركها المعنويات عادة ، وبخاصة الدين بإعتباره يؤكد علي أكثر المعاني قداسة . تأكيد لذلك يذكر رئيس الوزراء

*أين ذلك من الدعوات الغربية التي تذهب إلي التأكيد علي حق الإنسان في التصرف بجسده ، الأمر الذي دفع إلي انتشار البغاء أي تعريض الجسد للعبث به لقاء الحصول علي المال. أي اعتبار الجسد سلعة يتاجر بها ويتبادل مع من يقدم المقابل أو الثمن . أين ذلك من المطالبة بالجنسية المثلية حيث الاستخدام السيئ للجسد فيما لم يعد له ، إن الإنسان لم يصنع أو يخلق الجسد حتي يحق له أن يتعرف فيه ، ولكنه من خلقه الله ، وعلي البشر أن يتعاملون معه بالحفاظ عليه وتكريمه فهو ودعة الله لديهم .

الهندي السابق ، أننا بعد تجارب التنمية الطويلة التي نجحنا في بعضها وفشلنا في البعض الآخر أدركنا أن الإنسان في الشرق لا تحركه الأخلاق الحديثة كما هي الحال في العالم الغربي (٢١٤) ، بل يحركه الدين الذي يؤكد علي قوي مقدسة تراقبه وهو يعمل ، أي وهو يعمر مملكه الله في الأرض. علي هذا النحو فإن المنظومة الدينية ينبغي أن تلعب دورها في الدفع بحياتنا إلي الأمام وإلي التقدم" (٢١٥).

الخطاب الديني الجديد الذي نريده ينبغي أن يتعامل مع مشكلات حياتنا اليومية ، وذلك يرجع إلي أن الخطاب الديني هو أقوى الخطابات في مجتمعاتنا علي نحو ما أشرت . لأنه خطاب قوي في تأثيره فإنه ينبغي أن يدفع البشر من أبناء وطننا ، مسيحيين ومسلمين علي السواء إلي إتباع

أبسط قواعد السلوك المدني القويم . ونحن "إذا فكرنا في بعض أحداث حياتنا الواقعية الأخيرة ، من قطار الصعيد إلي قطار الشرقية إلي قطار المناشي . ومن حوادث تریلات النقل إلي حوادث الميكروباصات إلي حوادث أبناء المعز المحدثین بسياراتهم السريعة إلي السحابة السوداء الغامضة الشهيرة ، وغير ذلك من الحوادث الكثيرة فسوف نجد أن خطابنا الديني ينبغي أن ينشغل بتبصير الناس في وطننا . بأن يوضح نتائج عدم قيام الموظف والمهندس والفلاح والميكانيكي وعامل المزلقان أو التحويلة والمقاول والسائق والبائع والمشتري بمسئولياتهم . بأن يوضح آثار عدم التزامهم بأصول المهنة أو الصنعة أو الواجب أو القانون ، وأن كل ذلك يعد عصيان لأوامر الله تعالى ونواهيته وكفر بنعمته ، وأن تجاهلهم لتلك الأصول هو سبب الكوارث ولا سبب غيره" (٢١٦) مصداقاً لقوله تعالى "ما أصابهم من حسنه فمن الله ، وما أصابك من سيئة فمن نفسك * النساء * آية ٧٩" وقوله تعالى "وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفوا عن كثير * الشورى * آية ٣٠ " وإذا كانت غالبية مشكلاتنا ذات طبيعة سلوكية بالأساس ، بخاصة مشكلات الإهمال والتسيب والركود إلي الحظ والمصادفة ، إضافة إلي الوساطة والشللية وتجاهل أبسط قواعد السلوك القويم والقانون والحس السليم ، إلي جانب مشكلات السكان والصحة والإسكان ومحو الأمية وتعاطي المخدرات والإدمان ، وحدة الاستقطاب الاجتماعي الناتجة عن اندفاع البعض إلي مزيد من الترف في مقابل معاناة البعض من مزيد من الحرمان . إلي جانب بعض المشكلات الفردية كعدم النظافة والخيانة والكسل . فإن خطابنا الديني ينبغي أن يتصدى لمواجهة هذه المشكلات ، حتي تلعب معانية دوراً أساسياً في إعادة بناء منظومة

قيمنا وثقافتنا بحيث تشكل المعايير التي تعيد صياغة حياتنا وحياة مجتمعنا بما يلائم احتياجات التطور والتقدم .

وتتصل المنظومة القيمية الثالثة التي ينبغي أن يتضمنها الخطاب الديني بالآخر ، سواء كان الآخر الديني أو الآخر الاجتماعي . في هذا الإطار ينبغي أن يكون الخطاب الديني منزها من كل تجريح قد يوجه إلي الآخرين ومصانا من الهجوم عليهم أو التهكم من تصرفاتهم ، وذلك يرجع إلي أن الخطاب الديني هو "ارقي خطاب يوجه للإنسان . الخطاب الديني يجب أن يتطور علي لسان القسيس والشيخ والحاخام ، وكل من يعمل بالدعوة الدينية . فنحن نعيش في قرية واحدة ننظر لرجل الدين علي أنه مصدر الحب والحنان والفقة والأخلاق ، ونستمع إلي كلماته التي تقطر بالحب وتدعو للأخلاق وحب الآخرين والرحمة مع كل البشر ، والتسامح مع الآخرين مهما تكن ديانتهم . وإن العصر الذي نعيش فيه هو عصر العولمة وحب الآخر والتفاهم معه وإقامة الحوار البناء معه ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلي احترام الأسرة البشرية كلها وسعادتها ." (٢١٧)

كما ينبغي أن يستعيد الخطاب الإسلامي المجدد هويته الأصيلة ليميز المستوى الرفيع في تعامل الإسلام مع غير المسلمين ، حيث يسوى بين المسلمين والمسيحيين في كثير من الشؤون ، " فهو يكفل لهم حريتهم الشخصية وحرية إبداء الرأي والعقيدة وحرية إقامة الشعائر ، كما يكفل حماية أموالهم ونفوسهم وأغراضهم ونشاطهم ويؤمنهم ضد العوز والحاجة، ويسوي بينهم وبين غير المسلمين في حق الملكية وتولي الوظائف العليا وغيرها من الأصول الإسلامية التي يقرها الدين ." (٢١٨) علي هذا النحو لا يحتاج الخطاب الإسلامي إلي تجديد فقط ، ولكن إلي توضيح رؤيته

للآخر بدون تزييف وبدون قصد التبشير أو الأسلمة ، حتي تتجلي الحقائق وتتكشف الباطيل ، ويوضح الزيف الذي يلصقه بالإسلام إما معاند أو مغامر أو جاهل أو مغالط أو حاقد. (٢١٩) ففي "القرآن الكريم" نقرأ وإن جنحوا للسلم فأنجح لها وفي "الإنجيل" المجد لله في الأعالي وعلي الأرض السلام وللناس المسرة . فالسلام هو راية كل دين سماوي ، والإسلام يرفض مظاهر التطرف والعنف مع الآخر التي تنسب إليه مثال علي ذلك ما حدث في عام ٦٢٢ ميلادية "العام الثاني للهجرة" حيث قدم أول صك للاعتراف بالآخر عندما منح سيدنا محمد "صلي الله عليه وسلم" يهود المدينة حق إقامة شعائرهم علي بعد ثلاثة أمتار من مسجد الرسول ، وهو الحق الذي لم يعترف به العالم الغربي إلا في عام ١٧٨٩ أي بعد حروب دينية دامت في أوربا بين الملل المسيحية واستمرت لأكثر من ١٦٠٠ عام .

وإذا كان التعصب يسلم إلي نوع من التطرف فقد شهد العقدين الأخيرين تطورات إيجابية مهمة علي ساحة الفكر الإسلامي ، تشير إلي علي خطاب إسلامي ديني يجدد ذاته ، بحيث تجلي ذلك في طرح فكرة الوسطية شعاراً ، الأمر الذي كان من شأنه أن يساعد علي تنامي الأصوات الداعية إلي الدفاع عن قيم المواطنة والتعددية والديموقراطية والانفتاح علي الآخر ، والبحث عن المشترك معه. وهو ما تبدي للعيان في ممارسات ومواقف عدة ، من بينها الفتاوى التي قدمت تاصيلاً شرعياً للدفاع عن تلك القيم ، والبحوث والمؤلفات التي خدمت ذلك الاتجاه ، وبروز فكرة المؤتمر القومي الإسلامي الذي يعد تجسيدا لفكرة العمل المشترك . وسواء كان ذلك التوجه رد فعل لبروز ظاهرة التطرف والإرهاب في الداخل ، أو

لضرورة الاحتشاد لمواجهة الضغوط والتحديات التي فرضت من الخارج .
فالشاهد أن التطور أصبح حقيقة واقعة ، وإن لم تسلط عليه الأضواء الكافية
لأسباب يطول شرحها . في هذه الأجواء ظهرت علي ساحة الفكر
الإسلامي أطروحات وفرت أجواء مدنية لمد الجسور مع الآخر والتواصل
معه.(٢٢٠)

إلي جانب ذلك ينبغي أن يهتم الخطاب الديني المجدد بالتعامل مع
ظاهرتين متناقضتين الأولى ظاهرة التعصب والثانية ظاهرة المواطنة. وإذا
كانت ظاهرة التعصب تعني التراجع لكي تصبح الجماعة الأثنية وطنا نعشق
إنتمائنا إليه ونطور مصالحنا في إطاره ، ولو علي حساب الجماعات
الأخرى ، في هذه الحالة فإن المجتمع أو الوطن الكبير قد ينقسم إلي أوطان
فرعية ، كل شخص أو مواطن فرعي يطور انتمائته وولائه لجماعته الأمر
الذي يفجر الصراع علي ساحة المجتمع نتيجة لذلك ، وهي الحالة التي
أشار اليها فيلسوف العقد الاجتماعي "توماس هوبز". علي هذا النحو نجد أن
المواطنة يمكن أن تشكل الآلية أو المنظومة القيمية أو الساحة التي يمكن
أن يلتقي عليها الفرقاء . هذه المنظومة القيمية ينبغي أن يتجه نحوها
الخطاب الديني المجدد ، علي الجانب الإسلامي والمسيحي علي السواء .
وإذا اتفقنا علي أن الأديان جميعها صادرة عن الله تعالى ، فإن الذات
الإلهية لا يمكن أن تناقض نفسها ، لذلك من المؤكد أن هناك مساحات
مشتركة بين الأديان في جوهرها الأساسي، وعلينا أن ننحي جانبا
الخطابات الدينية التقليدية والتي تأثرت بالزمان الماضي والمكان الماضي
أيضا ، وكذلك بالأحداث الانشقاقية الماضية ، لنعود إلي الوثائق المتعددة
في أصولها وجوهرها، لكي نطور بالاستناد إليها خطابا دينيا ذو طبيعة

إيجابية يبرز الحقيقة الإلهية بلا تحيزات إنسانية . هذا الخطاب ينبغي أن يؤكد أولوية الولاء الوطني العام علي الولاء للجماعة . يؤكد هذا الخطاب علي أن هناك اختلافات ليكن ، لكن ينبغي أن تظل هذه الاختلافات علي هامش ألمواطنه وليس في مجراها الرئيسي ، وأن ينظر في ذات الوقت إلي قيم ومبادئ الالتقاء العديدة ، بمنطق أن ثلاثة أرباع كوب الماء المألن أولي بالاهتمام من الربع الفارغ . علينا جميعا أن ننشئ المتحدثين بالخطاب الديني علي ذلك ، وأن يعمل إعلامنا علي تنشئتنا وفقا لذات منظومة القيم . حتي تتأكد منظومة قيم المواطنة عندنا جميعا ، بحيث تفرض وجودها علينا وتستمد عواطفها من وجودنا الديني المتنوع ، ومن زماننا ومكاننا المتنوع كذلك .

٢ - المنظومة القيمية للخطاب الديني المتشدد : هذا الموقف أصبح محدود النطاق بطبيعته لاعتبارات كثيرة منها أن فرض تجديد الخطاب الديني هو مبدأ إسلامي لا خروج عليه . وأن جمود الخطاب الديني فرضته ظروف ظلامية عديدة ، اجتماعية حيناً وسياسية أحياناً كثيرة ، ومنها أن عجلة التجديد تدور دائماً طيلة التاريخ الإسلامي وفي التاريخ الحديث اخذ دفعة كبيرة حينما تقابلت الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية علي خلفية محاولة النهضة الإسلامية والعربية في مقابل الاستعمار الغربي . ومنها تأثيرات العولمة التي فرضت موقفا تقف الحضارات في إطاره في مواجهة بعضها البعض ، وتفرض ظرفاً من الضروري أن تحدد الحضارات خطاباتها الدينية لأنها أصبحت في نطاق واقع عالمي جديد مفروض عليها أن تتفاعل مع بعضها البعض في نطاقه . ومنها أنه قد أصبح من المهم ونحن نتحدث عن الخطاب الديني أن نتحدث عن الجوانب الايجابية في

الخطاب ، وبذلك يصبح التركيز علي خطاب الآنا دون الإهتمام بخطاب الآخر فيه نوع من التمرکز حول الذات ، وهو الموقف الذي يقفه الآن المتشددون ، هم يركزون علي صفات الخطاب الإسلامي بذاته بغض النظر عن دورة في تطوير واقعة أو موضع إلتقائه بالآخر . يعبر عن ذلك أحد المنتمين لهذا الموقف بقولة "الإسلام دين التواضع والحب ، وله من سلامة الفطرة ما يحتاج إلي تعريف الغرب بحقيقته وجوهرة ، بعيداً عن التعقيد والتعذر ، أو التبغيض والتنفير . فلو كان رسوله المصطفى فظاً أو غليظ القلب لإنفض الخلق من حوله ، ولو لم يكن لما زكاه ربه الأعلى قائلاً "وإنك لعلي خلق عظيم" لما ساد هذا الدين وإنتشر ماشاء له أن ينتشر بين أطراف الأرض". (٢٢١) أن من الطبيعي أن لا يبرز الخطاب الديني المتشدد في إطار عملية التجديد تفوقه وتمركزه حول الذات ونظرته من أعلي إلي خطاب الآخر ، لأنه بذلك يكون كمن يسبح ضد التيار ، فالعالم يتغير ويتجدد والله أخبرنا بأن التغيير سنه الكون وطالبنا الرسول الكريم بالتجديد بما يلائم شئون دنيانا .

٣ - المنظومة القيمية للخطاب الديني المتطرف : إذا كان الخطاب

الديني المتشدد ينسحب الآن بسبب ماضويته ولأن الظروف جميعها تسحب البساط من تحت أقدامه ، فأن الأمر يختلف بالنسبة للموقف العلماني . تقف أقدام هذا الموقف علي أرض أوطان ضعيفة منتهكه حرمانها مخترقه حدودها ، ثقافتها تتآكل بحكم ثقافة العولمة التي هي ثقافة القوي في عالمنا المعاصر ، وحضارتها الإسلامية هي الأخرى أصبحت موضع تهديد . ولأن الحضارات الكبرى كائنات عضوية تمر بمراحل قوة ومراحل

ضعف، فإن الحضارة الإسلامية تمر الآن بمرحلة من مراحل الوهن المؤقت ، حيث أصبح الهجوم عليها منذ فترة تاريخية مقصوداً ومنظماً ومتتابعاً ومتراكماً كذلك ، ولولا مرجعيتها ووثائقها الأساسية المحفوظة في صدور البشر لاندثرت . هذا الموقف في حد ذاته أضحي موقفاً موافياً لأصحاب التوجهات العلمانية ، المستندين إلي خلفية غربية قوية. البعض منهم رأي إن الحضارة الأخيرة هي الغالبة فتبني موقفها عن انتهازية ومصالحة ، فهي الحضارة التي تعقد المؤتمرات وتتفق عليهم ببذخ ، وتقدم لهم بطاقات السفر للسياحة في أي مكان في العالم بحجة حضور مؤتمر ، البعض الآخر رافض لأسباب نفسية واجتماعية لحضارته فتبني موقف الحضارة المقابلة التي تنادي بتهميش حضارته . البعض الثالث ذهب ليتعلم في الغرب ، وليفيد مجتمعه وحضارته بما تعلم فإذا به يعود وقد حدثت له عملية "غسيل مخ" أو أعيد انتاجه غربياً ، تراه يحمل معاول غربية يسعى بها إلي تحطيم قواعد حضارته البعض الأخير لم يفهم عن حق أسس حضارته ، ولم يدرك أهداف بعض الأقلام الغربية المعادية وبسبب قدراته العقلية المحدودة أصبح علمانياً . وأصبحت للعلمانية قوتها بسبب بعض أفعال التطرف التي وقعت علي الأرض الإسلامية، والتي شوهدت بعض الصورة الإسلامية. ولأن هناك أقلام وتوجهات لها ثأر دفين مع الإسلام وأن الألوان لتصفية هذا الثأر فقد بدا الحديث عن ضرورة تجديد الإسلام. بحيث وضع ذلك علي رأس أولويات الأجندة الغربية ، وعمل وفقاً لها العلمانيون المحليون إما استناداً إلي النيات الحسنة ، أو من خلال التحالف والنية السيئة ، علي هذا النحو طرح أصحاب الموقف العلماني تصوراً لملامح محددة للخطاب الديني مجدداً يتسق مع توجهاتهم .

وتتمثل أول الخصائص الذي يطالب بها الموقف العلماني في ضرورة أن يكون الخطاب الديني أكثر إنسانية ، وإذا كان تجديد الخطاب الديني قد تحقق في الماضي فإن عصر العولمة يفرض ذلك ، فقد سقطت الحدود بين الدول وانتصرت النزعة الإنسانية ، وبرزت الدعوات إلي حوار الحضارات بهدف الانتقال إلي حضارة إنسانية واحدة تقوم بعمل مصالحة للأيديولوجيات المتعددة في إطار إنساني واحد. حيث أصبح للإنسان حقوق عالمية بإعتباره إنسانا بغض النظر عن انتماءاته السابقة ، الأمر الذي أعتبر مدخلا إلي قبول الآخر أيا كانت مرجعيته. بحيث يعد ذلك مدخلا للقضاء علي التعصب بغالبية أشكاله ومظاهره، خاصة إذا أدركنا أن التعصب هو عبارة عن تقييم الشخص علي أساس انتماءاته وليس علي أساس شخصه وإنسانيته (٢٢٢) وإنجازه . ويرتبط بذلك تحرير الإنسان من الخضوع للمرجعيات المقدسة ، وبالتحديد المرجعيات الدينية وتأكيد أن يكون الإنسان هو مرجعية ذاته دون الحاجة إلي أن يكون مراقبا أو موجهاً بواسطة هذه المرجعيات. (٢٢٣)

وتتمثل الخاصية الثانية في ضرورة التأكيد علي فكر متفائل ومستدير . في هذا الإطار نحتاج إلي خطاب يؤكد لنا علي ضرورة القبول بالحياة وعدم رفضها أو التصغير من شأنها . خطاب يطور لدينا الأمل في المستقبل، خطاب لا يطور لدينا ثقافة الموت ولكن حب الحياة والميل إلي المستقبل. (٢٢٤) خطاب لا يقول لنا أن الحياة لا تستحق أن نعيش ، الأمر الذي يدفع إلي العزلة وعدم تطوير هذه الحياة ما دامت لا تستحق أن نعيش . وإذا كنا نطالب بخطاب ديني يستهدف التأكيد علي سعي الإنسان لتحقيق السعادة وتطوير الحياة التي تشكل إطاراً لذلك . فإن الخطاب الديني

المتجدد لا بد أن يتصف بالاستنارة التي تعني الاستجابة لروح العصر ومطالب الحياة ، دون أن يتناقض ذلك مع جوهر الإسلام الذي اتفقنا علي أنه يقدس الحياة ويحترم العقل ويمجد الحرية . من الضروري أن يسعى الخطاب الديني المتجدد إلي نبذ الطغيان وتبني الديمقراطية، نريد خطابا دينيا بلا موارد يقف في صف العلمانية . ويحول بين السلطة من أن يسيطر عليها المتاجرون بالدين ، ويثبت دعائم الدولة الوطنية بإعتبارها تجسيدا لشخصية المواطنين علي اختلاف طبقاتهم وعقائدهم ، وتعبيراً عن إرادتهم الحرة ، وتمثيلاً لمصالحهم وأمانهم (٢٢٥).

ويعد الفصل بين الدين والدولة من الخصائص الرئيسية التي ينبغي أن يتميز بها الخطاب الديني المجدد من وجهة نظر الموقف العلماني . في هذا الإطار يخشى الفكر الحقوقي من تداعيات هذه العلاقة إذا كانت قوية ومتماسكة لأنها قد تفرض افتئاتا علي الحقوق الأساسية للمواطنين . وذلك يرجع إلي أن الدين قد يتحول في نظام إستبدادي إلي أداة لتبرير القمع ومحاربة الفكر ومنع الاجتهاد والتدخل في الحياة الخاصة للأفراد . (٢٢٦) إرتباطا بذلك يطالب المنتمون لهذا الموقف بأن يهتم الخطاب الديني المجدد بألا يكون الدين هو مرجعية كل شئ ومبرر وجوده . كذلك لا ينبغي أن يكون محورا للتشريع ولا مرجعية للتحليل والتحريم ، ولا يكون علماء الدين موظفين عند الدولة يأتمرون بأمرها ولا تكون السلطة الدينية في خدمة السلطة السياسية ، تمنحها المشروعية وتبرر أعمالها . (٢٢٧) ويذهب هذا الموقف إلي أن البحث الدقيق في أصول الإسلام أثبت أن الإسلام شئ والدولة شئ آخر ، وأن الإسلام لم يرد للأنبياء أن يكونوا ملوكا أو مؤسسي دول وإنما أرادهم دعاة ، دورهم التبليغ وجردهم من كل

سلطة . وأن تجربه المدينة لم تكن تطبيقاً أو إعمالاً لأصول في العقيدة ولكنها كانت استجابة لتطور الأحداث . ومع ذلك فإن دولة المدينة التي حكمها الرسول والخلفاء الراشدين لا يمكن أن تعد نموذجاً يعمل المسلمون علي استعادته لأن دولة المدينة لم تستكمل مقومات الدولة وخصائصها فمثلا لم يكن لها جيش محترف ولا سجون ، ولم تفرض ضرائب ولم تكن سلطة قمع . كما كان علي رأسها نبي يوحى إليه ، وهذه تميزها عن الدولة بالاصطلاح المعروف . أما دولة الخلفاء الراشدين التي انتهت بطعن عمر بن الخطاب فكانت سيرا في أذيال دولة المدينة وتطلبها سياق الأحداث . (٢٢٨)

ويعتبر رفض العنف من الخصائص الأساسية التي ينبغي أن يتميز بها الخطاب الديني المجدد ، وهي خاصية تقع علي رأس أجندة القوي الغربية والعلمانية المحلية علي السواء . يؤكد أصحاب هذا الخطاب بأنه ليس هناك شئ أبعد من الحقيقة من هذا التصور الخاطئ الذي لا يليق بالنبي الكريم ولا بالسلام . إن المسلمين لم يكونوا ثلة من المخادعين بل كانوا مسالمين لأن هذه شريعتهم وكانوا مأمورين باتباعها، ولو أمروا باستخدام العنف منذ البداية لأطاعوا أمر الله . ولقد رأينا كيف أنه عندما تأذن الله بالانتقال من الخطاب الكوني للخطاب المحلي الفرعي ، وجاء في سياقة الأمر بالقتال إستجاب له المسلمون رغم قلة عددهم وعتادهم . (٢٢٩) ويختار أصحاب هذا الموقف للإسلام ما يمكن أن يسمى بالعنف الدفاعي ، حيث يرون أن الإسلام أوجب القتال عندما يراد فتنه المسلمين عن دينهم . فعندئذ يجب عليهم القتال ويكون القتال عندئذ دفاعيا ، ويعد دفاعا عن حرية العقيدة . أما الذين لا يدينون بالإسلام ، ولكنهم لا يحاربون المسلمين فهؤلاء أوجب

القرآن البر بهم والعدل معهم "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين *سورة الممتحنة* آية ٧٠". (٢٣٠) وهو ما يعني أن كل ما جاء في الكتاب إنما هو لدرء الفتنة في الدين ، ولم يذكر العلمانيون القتال الذي يفرضه الدين دفاعاً عن الأرض "الديار" والثروة أو الحق ، وهي الساحات التي سعي الغرب دائماً إلي استلاب مواردها من أيدي المسلمين ومن حقهم ، وهو ما يعني أن الموقف العلماني يتحدث فيما يتعلق بالعنف والجهاد بنفس منطق الأجندة الغربية تقريباً .

وتعتبر قضية المرأة والمساواة مع الرجل من القضايا التي رأي الموقف العلماني ضرورة أن يهتم بها الخطاب الديني المتجدد لتصبح خاصية من خصائصه . بداية يؤكد هذا الموقف علي أن القرآن حرر المرأة وجعلها كالرجل سواء بسواء وإن استثنى درجة ، وهو الوضع الذي تتمناه المرأة الغربية . كما أثني القرآن الكريم علي ملكه سباً ، أما الحجاب فقد فرض علي الإسلام ولم يفرضه الإسلام وقد أجازة الإسلام بالنسبة لزوجات الرسول فقط بإعتباره باباً أو ستاراً بينهن وبين الناس تكريماً لهن . وكيف يتحجبن وقد كان النساء يتوضأن مع الرجال في وقت واحد من مجري واحد كما جاء في البخاري . (٢٣١) ولم يذكروا بطبيعة الحال قول الله تعالى "وقل للمؤمنات يغضضن من إبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن وليضربن بخمرهن علي جيوبهن ولا يبدين زينتن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا علي عورات النساء ، ولا يضربن

بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلي الله جميعاً أيها المؤمنون
لعلمكم تفلحون *سورة النور* آية ٣١ . وقول الرسول "صلي الله عليه
وسلم" لأسماء بنت أبي بكر ما معناه "يا أسماء إذا بلغت المرأة المحيض لا
يظهر منها الا هذا وهذا وأشار إلي كفيه ووجهه" وهو ما يعني التعامل
بشكل انتقائي ، الأمر الذي يشوه موقف الإسلام لمحاولة الحاقلة بالعلمانية
الغربية المتطرفة ، إضافة إلي أن إسقاط بعض كلام الله افتراء عليه ولا
خجل . وحتى لو كان الخطاب موجهاً لأمهات المؤمنات ، فإن ذلك حتى
يكونوا قوة تحتذي ، والإسلام يؤكد علي المساواة ويرفض التمييز فلماذا
يميز أمهات المؤمنين علي غيرهن من النساء . وفيما يتعلق بقضية المرأة
يطرح هذا الموقف قضية المساواة بالرجل فيؤكد أحد المنتمين لهذا الموقف
أن المساواة الشاملة تشمل أيضا عدم التمييز بناء علي النوع من ذكر
وأنثي . ذلك حسب قول الله تعالى "فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل
عامل من ذكر او أنثي بعضكم من بعض ، فالذين هاجروا وأخرجوا من
ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم وأدخلنهم
جنان تجري من تحتها الأنهار ثوابا من عند الله والله عنده حسن الثواب.
آل عمران آية ١٩٥" وغير ذلك من الآيات التي تؤكد علي أن المرأة
تقف علي قدم المساواة مع الرجل في المسؤولية أمام الله ، بالإضافة إلي
قوله تعالى تأكيداً لمساواتهم أمام القانون "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف
وللرجال عليهم درجة والله عزيز حكيم *البقرة* آية ٢٢٨"

ونحن إذا تأملنا مجموعة القضايا التي اهتم بها الخطاب العلماني،
ورأي أنها ينبغي أن تشكل خصائص الخطاب الديني المجدد ، فسوف نجد
أنها قضايا قدم الإسلام بشأنها وجهة نظر علي درجة من الرقي الإنساني

الرفيع ، غير أن هذا الرقي وهذه الرفعة كما تراها بعض التوجهات الغربية العدائية - عن تحيز - حسما ، إضافة إلي أنهم أولوها بانحراف عقلي وقراءة خاصة متحيزة - لتقديم تفسيرات وفهم يسئ للإسلام ، وتبعهم في ذلك العلمانيون العرب عن غفلة أو مصلحة !!

* * *

ذلك يعني أننا نجد أنفسنا في مواجهة مواقف متباينة فيما يتعلق بالخطاب الديني أو الإسلامي مجدداً ، وأنا إذا تأملنا هذا التباين فسوف تبرز أمامنا ملاحظتين . حيث تشير الملاحظة الأولى إلي أن ما تتفرد به الخطابات الفرعية "الديني المتشدد والعلماني المتطرف" من خصائص محدودة للغاية ، وأن غالبية خصائصها ما زالت تنتمي إلي الخطاب الوسطي الرئيسي . وأن الخصائص التي انفردت بها هي أساس تشدها أو تطرفها . بينما تؤكد الملاحظة الثانية علي أن الخطاب الوسطي المجدد هو الخطاب الأكثر شمولاً وإكتمالاً من حيث خصائصه ، وهو في ذات الوقت الخطاب الذي يلقي قبولاً عاماً وشاملاً كذلك بإعتباره يعبر عن الروح الوسطية والمعتدلة للإسلام ، التي تجفل من الخروج علي إجماع الأمة والأئمة .

وترتيباً علي ذلك فإنه من المنطقي أن تكون خصائص الخطاب الإسلامي الوسطي مجدداً ، هي التي تشكل أساساً لمشروع شامل لتجديد الخطاب الديني والإسلامي ، وكذلك قاعدة لبناء مشروع اجتماعي قادر علي تعبئة الأمة ودفعها علي طريق التحديث والتقدم . فإذا كان ثمة قبول لذلك واتفاق حوله ، فهل نبدأ جاهدين من خلال الصفوة الدينية والثقافية المعتدلة والمؤمنة بإتجاه العمل نحو تجديد خطابنا الديني الإسلامي كمرحلة

أولي . وفي المرحلة الثانية أن تشكل قيم ومعايير هذا الخطاب الوسطي
المجدد مرجعية لاشتقاق المعايير التي ينبغي أن تراعيها التنشئة الاجتماعية
في الأسرة والمدرسة والجامعة ، أو التي ينبغي أن تعمل وفقا لها مؤسسات
العمل والإنتاج ، أو التي يجب أن تشكل مرجعية لميثاق شرف إعلامي
يتولى النهوض بعقل الأمة وتطوير وعيها ، حتى تستبعد مكانتها التي
حددها الله لها بقوله تعالى " أنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون
بالمعروف وتنهون عن المنكر " . صدق الله العظيم

المراجع

١. سامح كريم ، تجديد الخطاب الديني .. عمل المجددين في الإسلام
(٢) الأهرام (قضايا وأراء)، الأربعاء ١٢، شعبان ١٤٢٤ هـ — ٨
أكتوبر ٢٠٠٣ السنة ١٢٧ العدد ٤٢٦٧٤ .
2. Harre Ram : The Construtive Role of Models (in)
Lyndharst Collins (ed) , The Use of Methods in
Social Sciencer, Tavistock Publications. 1976, Pp.
16-44 .
٣. عبد الباسط حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة وهبة ،
الطبعة العاشرة، ١٩٨٨ ص ص ٢٤٠ - ٢٦٨ .
4. Parsons, T : The Social System. The Free Glencoe.
Illnois 1950.
٥. سامي خشبة ، عن تجديد الخطاب الديني : عمارة الأرض
والمسؤولية المدنية (٢) الأهرام ، ثقافة وفنون ٣/٨ / ٢٠٠٢ ، العدد
٤٢١٠٩ .

٦. نبيل عبد الفتاح ، التجديد في الفكر الديني، الامبيرالالية العولمية والاجتهاد الأهرام، ملفات الأهرام، ١٧/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٢٢.
٧. محمد عمارة ، الخطاب الديني بين التجديد الإسلامي والتبديد الأمريكي ، مكتبة الشروق الدولية ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، الطبعة الأولى ، ص ١٤ - ١٩ .
٨. نفس المرجع ، ص ١٦
٩. نفس المرجع ، ص ١٨.
١٠. نفس المرجع ، ص ١٨ - ١٩ .
١١. احمد محمود كريمة ، حول تجديد الخطاب الديني ، الأهرام ، ثقافة وفنون ٣١/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٣٦.
١٢. سامي خشبة ، عن تجديد الخطاب الديني ، عمارة أرض والمسئولية المدنية ن مرجع سابق .
١٣. عبد الحسيب الخنائي ، نعم للتطوير بعيدا عن الثوابت ، يجب أن يقوم الأزهر بهذا الدور لأنه أخطر مسئولياته ، الأهرام (تحقيق) ثقافة وفنون، ١٧/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٢٢.
١٤. نفس المرجع.
١٥. محمد عبد الفضيل القوصي ، الخطاب الديني .. محاذير ومنطلقات ، الأهرام قضايا وأراء ، ٢٥/٧/٢٠٠٣ العدد ٤٢٥٩٩ .
١٦. احمد شيخون ، المفكر الاسلامي، محمد عمارة المحيط : تجديد الخطاب الاسلامي سنة ٢٠٠٢ ، أمريكا تشن حربا استباقية لغزو

العالم ، مجلة المحيط الثقافي ، حصاد اليوم . com.

Ahmed@moheet

١٧. عبد الحسيب الخنائي ، رجال الدين يقولون : الاجتهاد ضرورة والتجديد اهم ، الأهرام، ثقافة وفنون، ٢٤/٩/٢٠٠٣ العدد ٧٢٦٢٩.

١٨. مقابلة مع المستشار طارق البشري النائب الأول السابق لرئيس مجلس الدولة حول " اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني مايو ٢٠٠٥ ، "مقابلة"

١٩. نفس المصدر.

٢٠. نفس المصدر.

٢١. الأستاذ فهمي هويدي المفكر الإسلامي والكاتب بمؤسسة الأهرام ، حول " اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني " مايو ٢٠٠٥ ، "مقابلة"

٢٢. فهمي هويدي ، نقطة نظام ، الأهرام ، قضايا وأراء، ٣٠/٩/٢٠٠٣ ، العدد ٧٢٦٦٦ .

٢٣. الأستاذ الدكتور عبد المعطي بيومي الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الأزهر ، وعضو مجلس الشعب المصري، " حول اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني " مايو ٢٠٠٥ ، "مقابلة"

٢٤. فهمي هويدي ، نقطة نظام ، مرجع سابق .

٢٥. نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الديني ، ملاحظات واقتراحات، الأهرام ، قضايا وأراء ، ٢٤/٢/٢٠٠٢ ، العدد ٤٢٠٨٣ .

٢٦. نصر حامد أبو زيد ، تجديد نظام حياتنا السياسية هو الخطوة الأولى (ملف اشكاليات تجديد الخطاب الديني) "سواسية" العدد ٥٣-٥٤ ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٨.
٢٧. احمد عبد المعطي حجازي ، تجديد الخطاب الديني .. نعم ، الأهرام ، الكتاب ، ١٦/١/٢٠٠٢ ، العدد ٤٢٠٤٤.
٢٨. احمد عبد المعطي حجازي، نحن في حاجة إلي فقه جديد ، اللقاء التشاوري النوعي حول " السبل العملية لتجديد الخطاب الديني" باريس ١٢-١٣ أغسطس ٢٠٠٣.
٢٩. الأستاذ الدكتور صلاح قنصوة أستاذ الفلسفة الحديثة ، وعميد كلية الآداب السابق جامعة الزقازيق ، وأستاذ بأكاديمية الفنون ، مايو ٢٠٠٥ ، "مقابلة"
٣٠. نفس المصدر .
٣١. نفس المصدر .
٣٢. علي ليلة : ماكس فيبر والبحث في أصل الرأسمالية المعاصرة ، المكتبة المصرية للتوزيع والنشر الأسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٩٣.
٣٣. القس اكرم لمعي ، عن تجديد الخطاب الديني ، وأسئلة واجاباتها ، الأهرام ، ثقافة وفنون ، ٨/٣/٢٠٠٢.
٣٤. نفس المرجع .
٣٥. نبيل لوقا بباوي ، تجديد الخطاب المسيحي ، الأهرام قضايا وأراء الخميس ١٦/١٠/٢٠٠٣ ، ٤٢٦٨٢.

٣٦. نيافة الأنبا موسى اسقف الشباب بالكنيسة القبطية الرثوذكسية،
حول " اتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني " مايو ٢٠٠٥ ،
"مقابلة"
٣٧. نفس المصدر .
٣٨. نفس المصدر .
٣٩. الأستاذ سامح فوزي ،الكاتب الصحفي بجريدة وطني حول "
إتجاهات الجدل حول تجديد الخطاب الديني " ، مايو ٢٠٠٥ ،
"مقابلة"
٤٠. حيدر إبراهيم علي ، تجديد الخطاب الديني ، مجلة المحيط
الثقافي ، العدد الثاني والعشرون، أغسطس ٢٠٠٣ ، ص ص ٦٤
- ٦٥ .
٤١. الأستاذ الدكتور عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
٤٢. سيد إسماعيل ضيف الله ، اعلان باريس حول سبل تجديد
الخطاب الديني ، مجلة سواسية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ -
١٦ .
٤٣. نصر حامد ابو زيد ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
٤٤. مصطفى النشار ، ملاحظات حول تحديث الخطاب الديني ،
قضايا وآراء ، الأهرام ، ١٣/٧/٢٠٠٣ العدد ٤٢٤٨٧ .
٤٥. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٤٦. الأستاذ الدكتور فضيلة الشيخ علي جمعة مفتي الديار
المصرية، أبريل ٢٠٠٥ ، "مقابلة"
٤٧. نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق "مقابلة" .

٤٨. الباقر العفيف ، كيفية تجديد الخطاب الديني ، أفكار أولية للنقاش ، اللقاء التشاوري النوعي حول السبل العلمية لتجديد الخطاب الديني ، مرجع سابق ص ١٨.
٤٩. أحمد عبد المعطي حجازي ، تجديد الخطاب الديني .. نعم ونعم ! الأهرام ٢٣/١/٢٠٠٢ العدد ٣٢٠٥١.
٥٠. الأستاذ سامح فوزي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٥١. محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٨ .
٥٢. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٥٣. نفس المصدر .
٥٤. نفس المصدر .
٥٥. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق "مقابلة" .
٥٦. فهمي هويدي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٥٧. سناء صليحة ، خطابنا الديني .. هل يحتاج إلي تطوير ؟ الأهرام ١٧/٨/٢٠٠٣ .
٥٨. نفس المرجع .
٥٩. محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١١ .
٦٠. نفس المرجع ، ص ١١
٦١. محسن العوجي ، تجديد الخطاب الديني بين مطرقة الأتباع وسندان الخصوم ، صحيفة الرياض في ٢٩/٩/٢٠٠٣.
٦٢. نفس المرجع .
٦٣. نفس المرجع .
٦٤. نفس المرجع .

٦٥. نيافة الأنبا موسى ، مصدر سابق "مقابلة" .
٦٦. نفس المصدر .
٦٧. نفس المصدر .
٦٨. نفس المصدر .
٦٩. أحمد عبد المعطي حجازي ، تجديد الخطاب الديني .. نعم
نعم ! مرجع سابق .
٧٠. نفس المرجع .
٧١. الباقر العفيف ، كيفية تجديد الخطاب الديني ، مرجع سابق، ص
٢ .
٧٢. نفس المرجع ص ٥ .
٧٣. سامح فوزي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٧٤. نفس المصدر .
٧٥. نفس المصدر .
٧٦. صلاح قنصوة، مصدر سابق "مقابلة".
٧٧. سامح فوزي، مصدر سابق "مقابلة".
٧٨. حيدر إبراهيم، مرجع سابق ص ٦٥ .
٧٩. محمد عمارة، مرجع سابق ، ص ٢٢ .
٨٠. أحمد شيخون، مرجع سابق .
٨١. نفس المرجع .
٨٢. معتز الخطيب ، تجديد الخطاب الديني في الزمن الأمريكي ،
المشروع الأمريكي : تحديث الإسلام ، الشرق الأوسط،
٢٠٠٤/٢/٢٣ .

٨٣. نفس المرجع.
84. Abdel- Hakim. S.S : Culture Encounters, Conflict, Dialogue, Or What? Current Western Theoric Cairo Studies of Cross Cultural Relations, (in) Cairo Studies in English, "Special Issue" Pp, 302 – 320.
٨٥. محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٢٣.
٨٦. نفس المرجع ، ص ص ٢٤ – ٢٥.
٨٧. نفس المرجع ن ص ٢٥.
٨٨. نفس المرجع ، ص ٢٧.
89. Jansen, G. H, Militant Islam, Harper & Row Publishers, New York, 1979, p. 121.
٩٠. محمد بركة ، المثقفون العرب .. عساكر بالجهات الرسمية أم مارينز فاتحين ، محيط ، شبكة المعلومات العربية .
٩١. محمد عمارة ، مرجع سابق ، صص ٢٣ – ٢٨.
٩٢. علي ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانيات الالتقاء ، وإحتمالات الصراع ، في قضايا ومشكلات عالمية معاصرة (بالاشتراك) ، الجامعة العربية المفتوحة ، "تحرير" علي ليلة ٢٠٠٥ ، ص ٨٣.
٩٣. أحمد شيخون ، مرجع سابق .
٩٤. نفس المرجع .
٩٥. معتز الخطيب ، مرجع سابق.
٩٦. محمد يحي ، تجديد الخطاب الديني ، مجلة البيان .

٩٧. صلاح الدين الجورشي ، أفكار حول تنشيط الدعوة إلي
الإصلاح الديني ، اللقاء التشاوري النوعي حول السبل العلمية
لتجديد الخطاب الديني ، باريس ١٣، ١٢/٨/٢٠٠٣، ص ١.
٩٨. نفس المرجع .
٩٩. نبيل عبد الفتاح ، التجديد في الفكر الديني : الامبيريقالية
العولمية والانفتاح ، الأهرام ١٧/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٢٢ .
١٠٠. محمد يحيى، مرجع سابق.
١٠١. نفس المرجع .
١٠٢. نبيل عبد الفتاح ، مرجع سابق .
١٠٣. أحمد عبد المعطي حجازي ، تجديد الخطاب الديني. نعم نعم !
مرجع سابق .
١٠٤. محمد عبد الفضيل القوصي ، الخطاب الديني . تجديد أم تبديد ،
الأهرام ١٤/٩/٢٠٠٣ العدد ٤٢٦٥ .
١٠٥. القس أكرم لمعي ، عن .. تجديد .. الخطاب .. وأسئلته ..
وإجاباتها ، الأهرام ، ٨/٣/٢٠٠٢ .
١٠٦. نبيل لوقا بباوي ، مرجع سابق .
١٠٧. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٠٨. نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الديني : ملاحظات
واقتراعات ٢٤/٢/٢٠٠٢ العدد ٤٢٠٨٣ .
١٠٩. أحمد عبد المعطي حجازي ، نحن في حاجة إلي فقه جديد ،
مرجع سابق ، ص ١٩
١١٠. سيد اسماعيل ضيف الله ، مرجع سابق ، صص ١٥ - ١٦ .

١١١. محمد عبد الفضل الفوضي ، الخطاب الديني .. محاذير ومنطلقات ، الأهرام ٢٥/٧/٢٠٠٣ .
١١٢. منيع عبد الحليم محمود ، في الخطاب الاسلامي المعاصر ، الأهرام ، ٨/١١/٢٠٠٣ العدد ٤٢٧٠٥
١١٣. أحمد عبد الحفيظ ، ليس تجديد الخطاب الديني بل رؤية جديدة للذات وللعالم ، الأهرام ، ٢٩/١١/٢٠٠٣ .
١١٤. نفس المرجع .
١١٥. الباقر العفيف ، مرجع سابق .
١١٦. أحمد عبد الحفيظ ، مرجع سابق .
١١٧. فهمي هويدي ، نقطة نظام ، مرجع سابق .
١١٨. نصر حامد أبو زيد ، تجديد نظام حياتنا السياسية هو الخطوة الأولى ، مرجع سابق ص ١٨
١١٩. صلاح الدين الجورشي ، مرجع سابق ، ص ١٣ .
١٢٠. سامح فوزي ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٢١. نفس المصدر .
١٢٢. نفس المصدر .
١٢٣. فاروق جويدة ، خطاب ثقافي .. أم خطاب ديني؟ الأهرام ٢٥/٧/٢٠٠٣ العدد ٤٢٥٩٩ .
١٢٤. نفس المرجع .
١٢٥. طارق البشري ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٢٦. نفس المصدر .
١٢٧. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق ، "مقابلة" .

١٢٨. نفس المصدر.
١٢٩. نفس المصدر.
١٣٠. نفس المصدر.
١٣١. كمال متولي ، تحديث الخطاب الديني بين العلمانية والمعاصرة . الأهرام ٢٤/٨/٢٠٠٤ العدد ٤٢٩٩٥ .
١٣٢. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٣٣. جمال البنا ، الخلاص من رواسب الوثنية المهمة الأولى لخطاب التجديد ، "ملف أشكاليات تجديد الخطاب الديني" سواسية ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
١٣٤. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق . "مقابلة".
١٣٥. صلاح قنصوة ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٣٦. نفس المصدر.
١٣٧. نفس المصدر.
١٣٨. نفس المصدر.
١٣٩. الباقر العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٤
١٤٠. نفس المرجع ، ص ١٥ .
١٤١. رضوان السيد ، تجديد الخطاب الديني في الزمن الأمريكي ، العنف .. والاصلاح الديني ، ٢٣/٢/٢٠٠٤ ، ص ٢ .
١٤٢. معتز الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١
١٤٣. أحمد عبد المعطي حجازي ، الخطاب الديني الجديد فكر جديد ، الأهرام ٢٧/٢/٢٠٠٢ العدد ٤٢٠٨٦ .

١٤٤. نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الديني ، ملاحظات وإقتراحات ، مرجع سابق .
١٤٥. احمد عبد المعطي حجازي ، الخطاب الديني الجديد فكر جديد ، مرجع سابق .
١٤٦. الباقر العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
١٤٧. محمد أبو القاسم حاج حمد ، تجديد الخطاب الديني في الزمن الأمريكي ، الاسلام... ومنعطف التجديد ، ٢٣/٤/٢٠٠٤ .
١٤٨. عبد الله التطاوي ، إحياء مفردات الخطاب الديني ، الأهرام ٢٠٠٤/٥/٨ العدد ٤٢٨٨٧ .
١٤٩. علي عياد ، تجديد الخطاب الديني .. وذكرى نبي الأمة ، الأهرام ٢٠٠٣/٥/١٦ العدد ٤٢٥٢٩ .
١٥٠. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٥١. فهمي هويدي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٥٢. نفس المصدر السابق .
١٥٣. نصر حامد أبو زيد ، تجديد نظام حياتنا السياسية ، "ملف إشكاليات تجديد الخطاب الديني" ، سواسية ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
١٥٤. نفس المرجع ص ١٨ .
١٥٥. نفس المرجع ص ١٨ .
١٥٦. نفس المرجع ص ١٨ .
١٥٧. الباقر العفيف ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
١٥٨. نفس المرجع ، ص ١٥ .

١٥٩. نفس المرجع صص ١٥ - ١٦ .
١٦٠. عبد الله التطاوي ، إحياء مفردات الخطاب الديني ، مرجع سابق .
١٦١. محمد أبو القاسم حاج حمد ، مرجع سابق .
١٦٢. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٦٣. نفس المصدر .
١٦٤. نفس المصدر .
١٦٥. نفس المصدر .
١٦٦. نفس المصدر .
١٦٧. نفس المرجع .
١٦٨. نصر حامد أبو زيد ، تجديد الخطاب الديني ، ملاحظات واقتراحات ، مرجع سابق .
١٦٩. نفس المرجع .
١٧٠. نفس المرجع .
١٧١. نفس المرجع .
١٧٢. أحمد عبد الحفيظ ، ليس تجديد الخطاب الديني بل رؤية جديدة للذات وللعالم ، الأهرام ٢٩/١٢/٢٠٠٣ العدد ٤٢٧٥٦ .
١٧٣. سامي خشبة ، مرجع سابق .
١٧٤. نفس المرجع .
١٧٥. نصر حامد أبو زيد ، نحو منهج إسلامي جديد للتأويل ، اللقاء التشاوري النوعي حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني ، ص ٧ .

١٧٦. نفس المرجع ص ٨ .
١٧٧. سيد اسماعيل ضيف الله ، مرجع سابق .
١٧٨. نيافة الأنبا موسي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٧٩. سامح فوزي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٨٠. القس أكرم لمعي ، عن تجديد الخطاب الديني .. وأسئلة ..
واجاباتها ، ٢٨/٣/٢٠٠٢ العدد ٤٢٠٩٥ .
١٨١. فهمي هويدي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٨٢. فضيلة شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي ، تطوير الخاب الديني
ضرورة يفرضها الواقع (في) قضايا اسلامية العدد ٨٤ ١٤٢٢هـ —
٢٠٠٢ م ص ٦ .
١٨٣. مصطفى النشار ، ملاحظات حول تحديث الخطاب الديني ،
الأهرام ، ١٣/٧/٢٠٠٣ العدد ٤٢٥٨٧ .
١٨٤. رضوان السيد ، مرجع سابق ، ص ٧ .
١٨٥. فهمي هويدي ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٨٦. نفس المصدر .
١٨٧. محمد يحي ، مرجع سابق .
١٨٨. طارق البشري ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٨٩. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق ، "مقابلة" .
١٩٠. عبد الحسيب الخنائي ، رجال الدين يقولون : الاجتهاد ضرورة
والتجديد أهم ، الأهرام ، ٢٤/٨/٢٠٠٣ ، العدد ٤٢٦٢٩ .
١٩١. نفس المرجع .
١٩٢. فهمي هويدي ، مصدر سابق "مقابلة" .

١٩٣. فضيلة الشيخ علي جمعة ، مصدر سابق "مقابلة" .
١٩٤. جمال البنا ، تجديد الخطاب الديني ، اللقاء التشاوري النوعي حول السبل العملية لتجديد الخطاب الديني ، مرجع سابق ، ص ص ٨-٩ .
١٩٥. نفس المرجع ، ص ١٥.
١٩٦. صلاح الدين الحورشي ، مرجع سابق ، ص ٨ .
١٩٧. نبيل صمويل ، دعوة لتطوير الخطاب الديني ، الأهرام ، ٢٠٠٢/٢/٣ العدد ٤٢٠٦٢ .
١٩٨. أحمد عبد المعطي حجازي ، الدعوة للجميع ، الأهرام ، ٢٠٠٢/١/٣ العدد ٤٢٠٥٨ .
١٩٩. صلاح قنصوه ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢٠٠. نفس المصدر .
٢٠١. نيافة الانبا موسي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢٠٢. سامح فوزي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢٠٣. نفس المصدر .
٢٠٤. الباقر العفيف ، مرجع سابق .
٢٠٥. سامح فوزي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢٠٦. سامح كريم ، تجديد الخطاب الديني وماذا نترجم من قيمه ومبادئه؟ الأهرام ، ٢٠٠٣/٢/٥ العدد ٤٢٧٠٢ .
٢٠٧. نفس المرجع .
٢٠٨. نفس المرجع .
٢٠٩. نيافة الانبا موسي ، مصدر سابق "مقابلة" .

٢١٠. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢١١. نفس المصدر .
٢١٢. جمال البنا ، مرجع سابق ، ص ١٠
٢١٣. نفس المرجع ، ص ١٢ .
٢١٤. عبد المعطي بيومي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢١٥. نفس المصدر .
٢١٦. سامي خشبة ، .. عن تجديد الخطاب الديني .. والبدائية من السلوك العلمي ، ٢٠٠٢/٣/١٥ ، العدد ٤٢١٠٢ .
٢١٧. نفس المرجع .
٢١٨. سامح كريم ، مرجع سابق .
٢١٩. عبد الله التطاوي ، الخطاب الديني .. وطبيعة المرحلة ، ٢٠٠٢/٢/٢ العدد ٤٢٠٦١ .
٢٢٠. فهمي هويدي ، مصدر سابق "مقابلة" .
٢٢١. منيع عبد الحليم محمود ، في الخطاب الاسلامي المعاصر ، الأهرام ٢٠٠٣/٢/٨ العدد ٤٢٧٠٥ .
٢٢٢. القس أكرم لمعي ، مرجع سابق .
٢٢٣. معتز الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٣ .
٢٢٤. محمد بركه ، مرجع سابق .
٢٢٥. أحمد عبد المعطي حجازي ، الخطاب الديني الجديد ، فكر جديد ، مرجع سابق .
٢٢٦. صلاح الدين الحورشي ، مرجع سابق ، ص ٥ .
٢٢٧. محمد بركه ، مرجع سابق .

٢٢٨. جمال البنا ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
٢٢٩. نفس المرجع ، ص ص ١١ - ١ .
٢٣٠. نفس المرجع ، ص ١١ - ١٢ .
٢٣١. نفس المرجع ، ص ١٢ .